سلطة النقد الفلسطينية

التقرير السنوي
2018

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

حزيران، 2019

© حزيران، 2019.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2018: حزيران **2019**.

جميع المراسلات توجه إلى:
سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب. 452، محافظة رام الله والبيرة- فلسطين.

هاتف: 2-2415250 (970 +)
فاكس: 2-2415310 (970 +)
بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكترونية: www.pma.ps

تصميم واخراج فني:
سلطة النقد الفلسطينية
دائرة العلاقات العامة والاتصال

رؤيتنا

أن نكون بنكاً مركزياً حديثاً، كامل الصلاحيات لدولة فلسطين، وأن نكون قادرين على تحقيق الاستقرار النقدي وإبقاء التضخم تحت السيطرة والحفاظ على الاستقرار المالي، والعمل على تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتشجيع التكامل مع الاقتصاد الإقليمي والدولي.

رسالتنا

الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال جهاز مصرفي مستقر وآمن ونظام مدفوعات وطني فعال، وتحقيق الشمول المالي، وتحقيق الاستقرار النقدي من خلال إبقاء التضخم تحت السيطرة.

مجلس الإدارة

معالي السيد عزام الشوا

المحافظ

رئيس مجلس الإدارة

الدكتور رياض أبو شحادة

نائب المحافظ

السيد إبراهيم برهم

عضواً

السيد إياد جودة

عضواً

الدكتور بشير الريس

عضواً

الدكتور طالب صريع

عضواً

السيدة سامية طوطح

عضواً

الدكتور فراس ملحم

عضواً

السيد فريد غنام

عضواً

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يشرفني باسم سلطة النقد الفلسطينية أن أقدم لكم الإصدار الجديد من التقرير السنوي، الذي يأتي في إطار اضطلاع سلطة النقد بمهامها ومسؤولياتها، وتفعيل دورها في الاقتصاد الكلي بما يكفل تحقيق الاستقرار المالي والنقدي ويسهم في دعم النمو الاقتصادي المستدام.

يأتي إصدار هذا التقرير في فترةٍ شهدت العديد من التطورات الاقتصادية والسياسية، دولياً وإقليمياً ومحلياً، كان من نتائجها على الصعيد المحلي تباطؤ وتيرة النمو بشكلٍ ملحوظ، مترافقاً مع تزايد كبير في العجز الجاري في مالية الحكومة وعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

يتضمن هذا الإصدار أربعة أجزاء رئيسية تتعلق بأهم المستجدات والتطورات في البيئة الاقتصادية الكلية وقطاع مالية الحكومة والقطاع الخارجي بما فيه تطورات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والقطاع المالي الفلسطيني. كما يُفرد هذا التقرير جزءاً لأهم إنجازات سلطة النقدودورها في تنظيم عمل المؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر (المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة والصيارفة).

آمل من خلال هذا الاستعراض أن نكون في سلطة النقد قد وفقنا في الوقوف على أهم متغيرات وتطورات العام 2018، في إطار من التحليل المستند على المعلومة الدقيقة والمدعّم بالعديد من السلاسل الزمنية الإحصائية المتضمنة لأبرز المؤشرات الاقتصادية العالمية والمحلية.

وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء مجلس إدارة سلطة النقد وموظفيها، على جهودهم الدؤوبة لتحقيق أهداف سلطة النقد، وتطلعاتها المستقبلية في التحول إلى بنك مركزي حديث كامل الصلاحيات لدولة فلسطين. كما أعرب عن شكري وامتناني لكافة المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، على مساهماتها المتواصلة في دعم وتطوير سلطة النقد، والنظام المصرفي والمالي، بما يخدم صمود المواطن الفلسطيني على أرضه، وعملية التنمية المستدامة في فلسطين.

عزام الشوا

المحافظ

الهيكل التنظيمي لسلطة النقد الفلسطينية

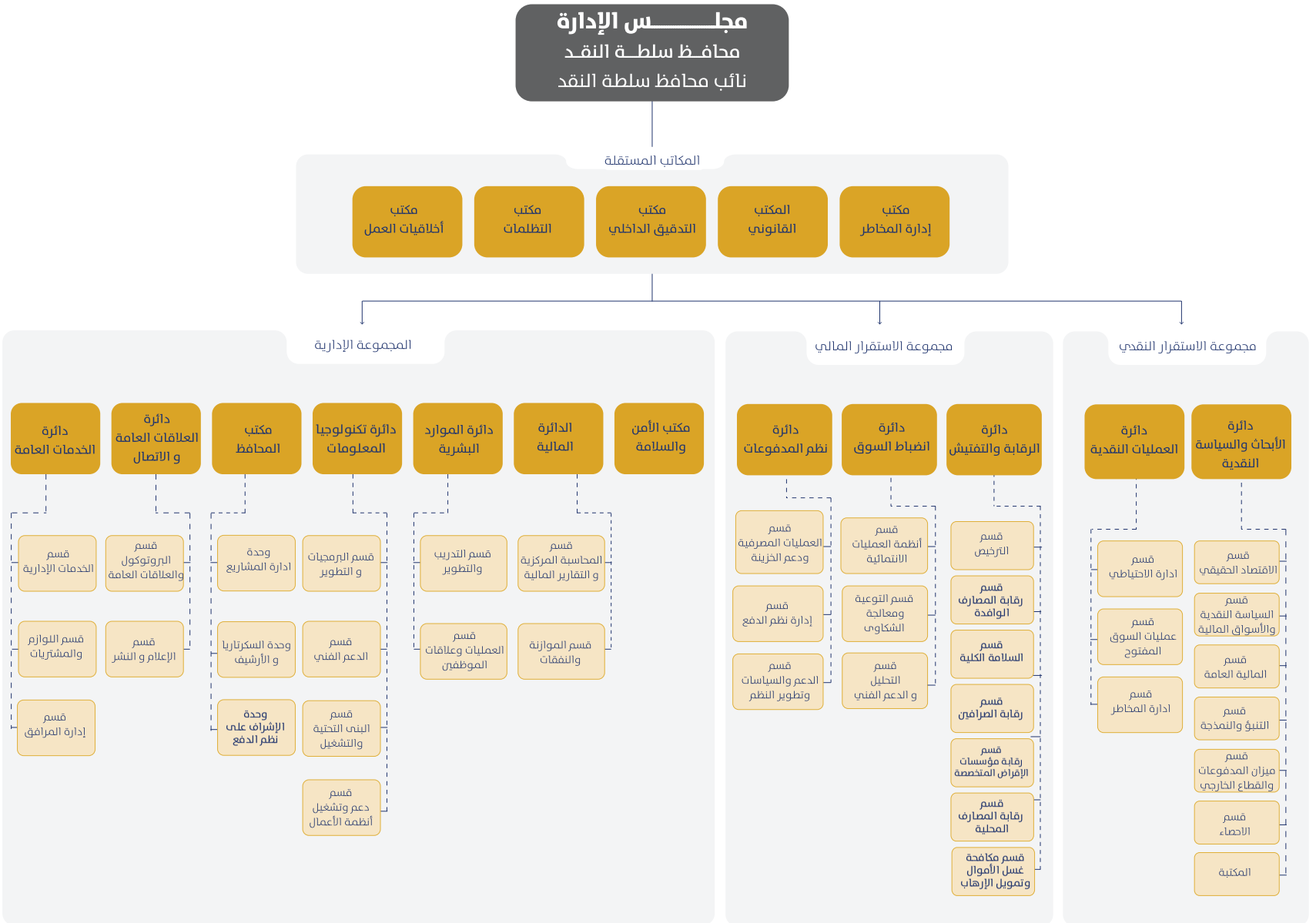

مؤسسات القطاع المصرفي الفلسطيني
كما في نهاية عام 2018

سلطة النقد الفلسطينية

المصارف المحلية

1960	بنك فلسطين م.ع.م.	72
1995	بنك الاستثمار الفلسطيني	18
1996	البنك الإسلامي العربي	22
1997	البنك الإسلامي الفلسطيني	43
1995	بنك القدس	40
2006	البنك الوطني	26
2016	مصرف الصفا	6

المصارف الوافدة

1986	بنك القاهرة عمان	21
1994	البنك العربي	31
1994	بنك الأردن	36
1994	البنك العقاري المصري العربي	7
1994	البنك التجاري الأردني	5
1995	البنك الأهلي الأردني	9
1995	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	15

شركات ومحال الصرافة

- أفراد 45
- شركات 266

شركات الإقراض المتخصصة

6

سنة التأسيس للمصارف المحلية، أو إعادة افتتاح أول فرع للمصارف الوافدة.

عدد الفروع والمكاتب.

الملخص التنفيذي

عاني الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2018 مزيداً من المخاطر والتحديات التي تسببت في تسارع وتيرة التباطؤ في النمو وبشكل ملحوظ، على خلفية التطورات في مالية الحكومة والقطاع الخارجي. فقد عانت الحكومة الفلسطينية من تراجع محلوظ في إيرادات المقاصة، وانخفاض في المنح والمساعدات الخارجية، والتي تمخضت عن تراجع الإيرادات العامة والمنح بنحو 4.1% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 15,320.2 مليون شيكل. ورغم المحاولات الحكومية للتكيف مع هذا التحدي من خلال ترشيد وتقنين الإنفاق العام ونجاحها في خفض الإنفاق العام الفعلي بنحو 3.2% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 14,137.1 مليون شيكل، إلا أن ذلك لم يكن كافياً، مما أدى في المحصلة إلى ارتفاع كبير في العجز الجاري (بنحو 49.2% وفق الأساس النقدي) إلى حوالي 726.3 مليون شيكل، مقارنة مع عجز بلغ 486.8 مليون شيكل في العام 2017. إلى جانب زيادة المتأخرت المتراكمة على الحكومة بنحو 4.4% عما كانت عليه في العام السابق، لتصل إلى 3,407.7 مليون دولار.

كما عاني الحساب الجاري في ميزان المدفوعات من تزايد واضح في عجزه، وصل إلى 1,659.3 مليون دولار، مرتفعاً بنحو 6.1% عمّا كان عليه في العام 2017، ليشكل نحو 11.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 10.8% خلال العام السابق. وتعزى الزيادة في هذا العجز إلى الارتفاع الكبير في حجم الواردات السلعية بنحو 8.2%، وتراجع التحويلات الجارية بحوالي 2.4%.

وقد أدت هذه التحديات إلى استمرار التباطؤ في نمو الاقتصاد الفلسطيني وتعمقه خلال العام 2018 (متماشياً مع توقعات سلطة النقد السابقة) ليبلغ 0.9% قياساً إلى نسبة بلغت 3.1% في العام 2017، ليبلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار العام 2015) نحو 13,810.3 مليون دولار. مع تباين واضح في أداء اقتصاد كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (استمرار الإنكماش في القطاع، وفقدان الضفة لزخم نموها في العام 2018).

ففي قطاع غزة تراجع الناتج بنحو 6.9% وذلك استمراراً للتراجع الذي حصل في العام 2017 والذي بلغت نسبته آنذاك حوالي 12.5%. ويُعزى هذا التراجع بالأساس إلى تواصل انخفاض الانفاق الحكومي، إضافة إلى استمرار التدهور في مستويات الاستثمار نتيجة تواصل الحصار والإغلاق منذ العام 2006، والحروب المتتابعة التي تعرّض لها القطاع مذّاك، إلى جانب التراجع في الدعم الخارجي سواء لدعم المشاريع التطويرية أو لدعم بعض المؤسسات الحيوية مثل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) التي يستفيد من خدماتها نسبة كبيرة من عائلات القطاع. أما في الضفة الغربية، فقد واجه المستوى السياسي تحدّيات جمّة في ظل القرارات الأمريكية المتتابعة ضد القضية الفلسطينية، والتي أضرت بالوضع الاقتصادي من عدة جوانب، لا سيما فيما يخصّ التمويل الخارجي (وقف دعم موازنة السلطة، وتقليص المنح التطويرية)، وأنتجت مزيداً من القلق وتصاعد حالة عدم اليقين. وفي النتيجة، استمر اقتصاد الضفة الغربية في تحقيق معدّلات نموّ متوسطة (3.1%)، لكن غاب عنه الزخم الذي اختبره العام الماضي بنموه آنذاك بنحو 8.5%.

وعلى مستوى الدخل الفردي، كان اتجاه التغيّر في نصيب الفرد منسجماً مع اتجاه النمو الاقتصادي في فلسطين وفي كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي ضوء التباطؤ الاقتصادي، لم يتمكن الدخل الفردي في الضفة الغربية من النمو بأكثر من 0.8% ليبلغ حوالي 4,188.3 دولار. في حين انكمش في قطاع غزة مرة أخرى وبنحو 9.5%، لينخفض إلى أدنى مستوى له على الإطلاق (1,431.4 دولار)، مشكلاً نحو ثُلث دخل الفرد في الضفة الغربية.

وعلى مستوى الأسعار، فقد انكمشت أسعار المستهلك في فلسطين بشكل طفيف بنحو 0.2% (مقارنة بنمو سعري بلغ قرابة 0.2% في العام 2017). ويُشار في هذا السياق إلى أن مستويات التضخم غالباً ما تختلف في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة تبعاً لاختلاف العوامل السياسية والاقتصادية. فخلال العام 2018 ورغم تسارع معدل التضخم قليلاً في الضفة الغربية، إلا أنه حافظ على مستويات متدنية عند 0.4% مقارنة بنحو 0.0% في العام الماضي. أما في قطاع غزة، فقد انكمشت الأسعار بنحو 1.3% مقابل ثباتها النسبي في العام السابق (0.1%).

أما على مستوى البطالة التي لا تزال تشكّل أبرز التحديات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وخصوصاً في قطاع غزة، فمن الواضح أن الانكماش الاقتصادي في قطاع غزة أثر بشكلٍ سلبي على قدرة السوق على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل واستحداث وظائف بالمستوى المطلوب، مما أدى إلى ارتفاع مستويات البطالة وتدني مستويات معيشة الأفراد، إذ ارتفعت معدلات البطالة في القطاع لتصل إلى 52.1% مقارنة مع 44.5% في العام 2017، مقابل تراجعها في الضفة الغربية إلى 17.6% مقارنة مع 18.7% في العام 2017. وفي المحصلة، ارتفعت نسبة البطالة على مستوى فلسطين من 28.4% عام 2017 إلى 30.8% عام 2018. ومن ناحية أخرى ارتفع معدل الأجر اليومي الاسمي للعاملين الفلسطينيين خلال العام 2018 بنسبة 7.6% ليبلغ نحو 123.0 شيكل إسرائيلي على خلفية ارتفاع متوسط الأجر في مناطق العمل الثلاث بنسب متقاربة (7.6% للعاملين في الضفة، 7.1% للعمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات، و6.2% للعاملين في غزة). وجاءت تحرّكات الأسعار خلال العام 2018 لصالح تعزيز القوة الشرائية، وتحديداً للعاملين في قطاع غزة في ظل انكماش أسعار المستهلك، فنمت أجورهم الحقيقية بما يتجاوز النمو في الأجور الإسمية (7.5% مقابل 6.2%). أما في ظل الثبات النسبي في مستوى أسعار المستهلك في الضفة الغربية، فإن النمو في الأجور الحقيقية للعاملين في كل من الضفة الغربية وفي إسرائيل كان قريباً جداً من نمو الأجور الاسمية.

وفي سياق آخر، شهد العام 2018 المزيد من الإنجازات على صعيد القطاع المصرفي الفلسطيني، حيث واصلت سلطة النقد جهودها في تطوير الإطار الرقابي والقانوني المنظم للجهاز المصرفي، ودعمه بالأنظمة الرقابية المختلفة، وتوطيد علاقاتها العربية والإقليمية والدولية، بهدف تعميق الروابط بين القطاع المصرفي الفلسطيني ومحيطه الإقليمي والدولي. وقد شملت هذه الجهود العديد من الجوانب سواء على المستوى التنظيمي والرقابي من خلال التعليمات الرقابية، أو على مستوى الأنظمة الرقابية وتطويرها كبازل III، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9)، أو على مستوى نظم المدفوعات وتعزيز الحوكمة والشفافية لدى القطاع المصرفي، بالإضافة إلى تعزيز وتحسين مستوى النفاذ للتمويل، حيث تكللت جهود سلطة النقد بإطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2025) في كانون أول 2018. كما واصلت سلطة النقد جهودها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي هذا السياق تم خلال العام 2018 إعداد الاستراتيجية الوطنية المستجيبة لمعالجة أوجه الضعف والقصور التي نتجت عن عملية التقييم الوطني الذاتي لمخاطر جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أصدرت عدة تعاميم للمؤسسات الخاضعة لإشرافها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد انعكست محصلة هذه الإجراءات إيجاباً على المؤشرات المالية للقطاع المصرفي، وتعزيز ثقة الجمهور في ظل سلامة وانضباط هذا القطاع وفقاً لأعلى المعايير المصرفية العالمية. وقد انعكست ثقة الجمهور المتزايدة في تزايد واضح في حجم الودائع مع تحوّل في مؤشرات توظيفها نحو الداخل عوضاً عن توظيفها في الخارج.

وفي هذا السياق، أظهر تحليل البيانات المالية الخاصة بالقطاع المصرفي (كما هي في نهاية العام 2018) ارتفاع إجمالي موجودات القطاع المصرفي بنسبة 1.7%، لتصل إلى 16,124.9 مليون دولار. كما شهدت محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة ارتفاعاً بحوالي 5.1%، لتبلغ حوالي 8,432.3 مليون دولار، مشكلةً ما نسبته 52.3% من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي. وفي ذلك إشارة إلى مزيد من التفعيل لدور الوساطة المالية بين وحدات الفائض والعجز في الاقتصاد المحلي وتوفير مزيد من فرص التمويل والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية. كما وصلت ودائع العملاء إلى 12,227.3 مليون دولار، متزايدة بنسبة 2.0% عما كانت عليه في العام 2017. وكذلك ارتفعت حقوق ملكية القطاع المصرفي بنسبة 1.1%، لتصل إلى 1,912.0 مليون دولار.

من ناحية أخرى، واصلت سلطة النقد مسيرة بنائها المؤسسي، وتدعيم رأسمالها بهدف زيادة قدرتها للتغلب على المخاطر التي تواجهها أثناء ممارستها لمهامها وصلاحياتها ومسؤولياتها. فقد نمت حقوق ملكية سلطة النقد مع نهاية العام 2018 بنسبة 14.0% عما كانت عليه في نهاية العام 2017، لتصل إلى 134.0 مليون دولار، جرّاء ارتفاع رأس المال المدفوع بحوالي 19.3%. كما أسفرت نتائج الأعمال التي قامت بها سلطة النقد خلال العام 2018 عن تحقيق ربح صافي بقيمة 20.8 مليون دولار تم تحويله بالكامل إلى حساب رأس المال.

المؤشرات الرئيسة للاقتصاد الفلسطيني، 2014-2018

Main Indicators of Palestinian Economy, 2014-2018

Indicator	2018	2017	2016	2015	2014	المؤشر
Output and Prices	(معدل تغير سنوي)					الإنتاج والأسعار
Real GDP (2015 market prices)	0.9	3.1	4.7	3.4	0.2-	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2015)
Real Per Capita GDP	1.7-	5.1	2.1	0.4	3.1-	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
Inflation rate, Palestine	0.2-	0.2	0.2-	1.5	1.7	معدلات التضخم، فلسطين
West Bank	0.4	0.0	0.1-	1.3	1.2	الضفة الغربية
Gaza Strip	1.3-	0.10	0.9-	1.8	2.9	قطاع غزة
Unemployment Rate	(كنسبة من القوى العاملة)					معدلات البطالة
Palestine	30.8	28.4	26.9	25.9	26.9	فلسطين
West Bank	17.6	18.7	18.2	17.3	17.7	الضفة الغربية
Gaza Strip	52.1	44.4	41.7	41.1	43.9	قطاع غزة
Consumption, Investment and Saving	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)					الاستهلاك والاستثمار والادخار
Final Consumption	113.7	113.2	118.2	120.2	117.2	الاستهلاك النهائي
Public	25.7	25.7	26.3	27.1	26.4	عام
Private	88.0	87.5	91.9	93.2	90.7	خاص
Gross Fixed Capital Formation	23.7	22.6	21.2	21.1	20.0	إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت
Public	5.9	6.8	5.3	4.6	3.8	عام
Private	17.7	15.8	15.9	16.5	16.2	خاص
Saving	11.6	10.8	5.1	4.5	5.3	الادخار
Public Finance	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)					المالية العامة
Total Net Revenue and External Aid	28.2	30.2	32.1	29.1	31.6	إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي)
Total Revenue, of which:	23.6	25.2	26.4	22.8	21.9	الإيرادات العامة، منها:
Tax	5.7	5.3	4.7	4.8	4.7	إيرادات ضريبية
Non-tax	2.9	2.7	4.5	2.0	2.1	إيرادات غير ضريبية
Clearance Revenue	15.4	17.1	17.3	16.1	16.1	إيرادات المقاصة
Foreign Aid	4.6	5.0	5.7	6.3	9.7	المنح والمساعدات الخارجية
Total Expenditures, of which:	26.9	27.9	28.9	28.4	28.3	إجمالي النفقات العامة، منها:
Wage Expenditure	11.3	13.5	14.3	13.9	14.9	نفقات الأجور والرواتب
Non-Wage Expenditure	11.5	10.5	10.6	10.5	9.9	نفقات غير الأجور
Net Lending	1.8	1.8	2.0	2.4	2.3	صافي الإقراض
Development Expenditures	1.9	1.8	1.6	1.4	1.3	النفقات التطويرية
Overall Balance (Excl. Foreign Aid)	3.3-	2.7-	2.4-	5.6-	6.4-	الرصيد الكلي (قبل الدعم الخارجي)
Overall Balance (Inc. Foreign Aid)	1.3	2.3	3.3	0.7	3.3	الرصيد الكلي (بعد الدعم الخارجي)
Government Public Debt	16.2	17.5	18.5	20.0	17.4	الدين العام الحكومي

Indicator	2018	2017	2016	2015	2014	المؤشر
External Sector	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)					القطاع الخارجي
Exports of Goods and Services	19.9	18.6	17.7	18.4	17.1	الصادرات من السلع والخدمات
Imports of Goods and Services	59.7	55.6	56.8	59.5	56.7	الواردات من السلع والخدمات
Income From Abroad, net	16.4	13.7	14.1	13.5	11.7	صافي الدخل المحول من الخارج
Of which: compensation of employees	15.6	13.6	14.1	13.1	11.4	منه: تعويضات العاملين في الخارج
Current transfers, net	12.1	12.5	10.5	11.2	11.1	التحويلات الجارية بدون مقابل
Of which: to public sector	4.2	4.1	3.3	3.8	4.8	منها: للقطاع الحكومي
Current Account	11.4-	10.8-	14.5-	16.3-	16.9-	الحساب الجاري
Monetary Sector	(معدل تغير سنوي)					القطاع النقدي
PMA Assets	3.2	8.5	9.8	10.0	0.6-	موجودات سلطة النقد
Banks Assets	1.7	11.6	12.7	6.6	5.6	موجودات المصارف
Direct Credit Facilities	5.1	16.8	18.0	19.0	9.3	إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة
Of which: to the private sector	8.6	20.1	24.7	19.6	17.7	منها: تسهيلات القطاع الخاص
Deposits	2.0	13.0	9.8	8.1	7.6	ودائع العملاء
Of which: from the private sector	3.3	13.2	10.4	10.4	6.9	منها: ودائع القطاع الخاص
Balances Abroad	7.2-	19.4-	11.1	16.5-	5.9	أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين
Ownership Equity	1.1	12.4	14.9	0.0	7.7	حقوق الملكية
Of which: paid-up capital	5.0	8.0	11.5	1.5-	5.2	منها: رأس المال المدفوع
Memorandum Items						بنود تذكيرية
Real GDP (USD Million, 2015= 100)	13,810.3	13,686.4	13,269.7	12,673.0	12,252.9	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار، 2015=100)
Nominal GDP (USD Million)	14,615.9	14,498.1	13,425.7	12,673.0	12,715.6	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون دولار)
Al-Quds Stock Market Index (point)	529.4	574.6	530.2	532.7	511.8	مؤشر القدس لسوق فلسطين للأوراق المالية (نقطة)
Average Exchange rate (USD/NIS)	3.59	3.61	3.81	3.89	3.57	معدل سعر الصرف الفعلي (الدولار مقابل الشيكل)

المحتويات

الفصل الأول: تطورات الاقتصاد الكلي

الأداء الاقتصادي العالمي والإقليمي 3
الأداء الاقتصادي المحلي 7
الأنشطة الاقتصادية 9
الطلب الكلي 10
ممارسة أنشطة الأعمال 12
الأسعار والتضخم والقوة الشرائية 14
القوى العاملة 16
العمالة والبطالة 17
الإنتاجية 18
معدل الأجر اليومي 19
آفاق الاقتصاد الفلسطيني 21

الفصل الثاني: تطورات مالية الحكومة

الإيرادات العامة والمنح 25
الإيرادات العامة 26
المنح والمساعدات الخارجية 27
الإنفاق العام 30
الإنفاق الجاري وصافي الإقراض 31
النفقات التطويرية 32
الرصيد المالي 32
المتأخرات 33
الدين العام 33

الفصل الثالث: تطورات القطاع الخارجي

ميزان المدفوعات 39
الحساب الجاري 39
الحساب الرأسمالي والمالي 43
استدامة الحساب الجاري 44
وضع الاستثمار الدولي 45

الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي الفلسطيني

الجزء الأول: تطورات سلطة النقد الفلسطينية 49
العلاقة مع المؤسسات الخاضعة للرقابة 49
تدعيم الإطار التنظيمي والرقابي للمؤسسات الخاضعة للرقابة 49

تعزيز البنية التحتية للقطاع المالي 53
تحسين النفاذ للخدمات المالية 56
تعزيز وتطوير العلاقات المحلية والإقليمية والدولية 59
إجراءات سلطة النقد في مجال مكافحة غسل الأموال 61
النشاط المالي لسلطة النقد 62
البحث والتطوير 64
الكادر الوظيفي والتدريب 64

الجزء الثاني: تطورات القطاع المصرفي الفلسطيني 65
وضع السيولة المحلية 65
أداء الجهاز المصرفي 66
تحليل مصادر أموال الجهاز المصرفي (المطلوبات) 67
الودائع المصرفية وغير المصرفية 67
حقوق الملكية 69
بنود أخرى في المطلوبات 70
تحليل استخدامات أموال الجهاز المصرفي (الموجودات) 70
محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة 70
التوظيفات الخارجية 73
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف 73
المحفظة الاستثمارية 74
بنود أخرى في الموجودات 75
الأرباح والخسائر 75
معدلات الفائدة في السوق الفلسطيني 76
نظام المدفوعات 76
أنشطة عمليات التسوية الفورية من خلال نظام براق 76
نشاط غرفة المقاصة 77

الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية 79
مؤسسات الإقراض المتخصصة 79
قطاع الصرافة 80
بورصة فلسطين (قطاع الأوراق المالية) 81
قطاع التأمين 82
التأجير التمويلي 83
الرهن العقاري 84

الملاحق الإحصائية 85

الأشكال البيانية

الفصل الأول: تطورات الاقتصاد الكلي

شكل 1 - 1: معدلات النمو الحقيقي، مجموعات الدول، 2014-2018 4

شكل 1 - 2: معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد الفلسطيني، 2014-2018 7

شكل 1 - 3: الناتج الفعلي والمحتمل في فلسطين، 2014-2018 8

شكل 1 - 4: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2014-2018 8

شكل 1 - 5: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي، 2017-2018 9

شكل 1 - 6: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدل النمو الحقيقي، 2017-2018 9

شكل 1 - 7: الطلب الكلي الحقيقي في فلسطين، 2014-2018 10

شكل 1 - 8: الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي،2014-2018 11

شكل 1 - 9: الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي، 2017-2018 11

شكل 1 - 10: مستويات التضخم الرئيسية، دول مختارة، 2014-2018 15

شكل 1 - 11: مستويات التضخم في فلسطين، 2014-2018 15

شكل 1 - 12: مساهمة مجموعات السلع في معدل التضخم، 2017-2018 16

شكل 1 - 13: توزيع السكان الفلسطينيين حسب حالة العمل، 2018 17

شكل 1 - 14: معدلات البطالة في فلسطين، 2014-2018 17

شكل 1 - 15: توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية، 2018 18

شكل 1 - 16: إنتاجية العامل الفلسطيني، 2014-2018 18

شكل 1 - 17: إنتاجية العامل حسب النشاط الاقتصادي، 2018 19

شكل 1 - 18: معدل الأجر اليومي الاسمي للعمال الفلسطينيين، 2014-2018 19

شكل 1 - 19: آفاق الاقتصاد الفلسطيني (تنبؤات النمو الحقيقي) للعام 2019 21

الفصل الثاني: تطورات مالية الحكومة

شكل 2 - 1: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)، 2018 25

شكل 2 - 2: الإيرادات العامة والمنح كنسبة من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض، 2014-2018 26

شكل 2 - 3: هيكل النفقات العامة الفعلي (مليون شيكل)، 2018 30

شكل 2 - 4: بنود الإنفاق الرئيسة كنسبة من إجمالي النفقات العامة، 2014-2018 31

شكل 2 - 5: نفقات غير الأجور الفعلية، 2018 31

شكل 2 - 6: الرصيد المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2014-2018 32

شكل 2 - 7: المتأخرات الحكومية (مليون شيكل)، 2014-2018 33

شكل 2 - 8: الدين العام الحكومي كنسبة من الإيرادات العامة والناتج المحلي، 2014-2018 34

شكل 2 - 9: الدين العام الحكومي والمتأخرات المتراكمة نسبة للناتج المحلي الإجمالي، 2014-2018 34

شكل 2 - 10: الفوائد الفعلية المدفوعة (مليون شيكل)، 2014-2018 35

الفصل الثالث: تطورات القطاع الخارجي

شكل 3 - 1: هيكل ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2018 39

شكل 3 - 2: العجز التجاري نسبة للناتج المحلي الإجمالي 2014-2018 40

شكل 3 - 3: الهيكل السلعي لأهم الصادرات واتجاهاتها، 2018 40

شكل 3 - 4: الهيكل السلعي لأهم الواردات ومصادرها، 2018 41

شكل 3 - 5: الدخل المحول من الخارج، 2014-2018 42

شكل 3 - 6: تحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2014-2018 42

شكل 3 - 7: التحويلات الجارية، 2014-2018 43

شكل 3 - 8: مكونات الحساب الرأسمالي والمالي، 2014-2018 43

الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي الفلسطيني

شكل 4 - 1: نسبة عدد السكان إلى عدد فروع ومكاتب المصارف العاملة في فلسطين، 2014-2018 56

شكل 4 - 2: هيكل مطلوبات وحقوق الملكية لسلطة النقد الفلسطينية، 2018 63

شكل 4 - 3: هيكل موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2018 63

شكل 4 - 4: مكونات السيولة المحلية، 2014-2018 66

شكل 4 - 5: إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني، 2014-2018 66

شكل 4 - 6: الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2014-2018 67

شكل 4 - 7: هيكل الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2018 68

شكل 4 - 8: توزيع ودائع العملاء حسب القطاع والمنطقة، 2018 68

شكل 4 - 9: توزيع ودائع العملاء حسب النوع والعملة، 2018 69

شكل 4 - 10: حقوق الملكية، 2014-2018 69

شكل 4 - 11: استخدامات الأموال المتاحة للمصارف، 2017-2018 70

شكل 4 - 12: محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2014-2018 70

شكل 4 - 13: توزيع المحفظة الائتمانية حسب المنطقة، 2018 71

شكل 4 - 14: توزيع المحفظة الائتمانية حسب النوع والعملة، 2018 71

شكل 4 - 15: توزيع المحفظة الائتمانية بين القطاعين العام والخاص، 2014-2018 72

شكل 4 - 16: التوزيع النسبي لتسهيلات القطاع الخاص، 2017-2018 72

شكل 4 - 17: التوظيفات الخارجية كنسبة من إجمالي الموجودات وإجمالي الودائع، 2014-2018 73

شكل 4 - 18: الأهمية النسبية لمكونات أرصدة المصارف لدى سلطة النقد، 2017-2018 74

شكل 4 - 19: الدخل الصافي للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2014-2018 75

شكل 4 - 20: هيكل إيرادات المصارف، 2018 75

شكل 4 - 21: معدلات فائدة الإيداع والإقراض في فلسطين حسب العملة، 2018 76

شكل 4 - 22: الشيكات المعادة كنسبة من المقدمة للتقاص، 2014-2018 78
شكل 4 - 23: هيكل أصول شركات الإقراض المتخصص، 2014-2018 79
شكل 4 - 24: محفظة قروض مؤسسات الإقراض بحسب المنطقة، 2014-2018 80
شكل 4 - 25: توزيع أعداد الصرافين بحسب الشكل القانوني، 2014-2018 80
شكل 4 - 26: المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2014-2018 81
شكل 4 - 27: أداء البورصات العربية، 2018 81
شكل 4 - 28: موجودات قطاع التأمين في فلسطين، 2014-2018 82
شكل 4 - 29: أقساط التأمين بحسب النوع، 2014-2018 82
شكل 4 - 30: التعويضات المدفوعة بحسب نوع التأمين، 2014-2018 82
شكل 4 - 31: الكثافة التأمينية، دولار/نسمة، دول مختارة، 2018 83
شكل 4 - 32: نسبة اجمالي أقساط التأمين إلى اجمالي الناتج المحلي، دول مختارة، 2018 83
شكل 4 - 33: التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي حسب العدد، 2017-2018 84

الصناديق

صندوق 1: الاقتصاد العالمي 2019 ... قريب من الركود، بعيد عن النمو 5
صندوق 2: الريادة والابتكار وأثرها على التنمية الاقتصادية 12
صندوق 3: مستويات المعيشة في فلسطين، 2017 20
صندوق 4: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لوقف المساعدات الأمريكية عن الشعب الفلسطيني 27

الجداول

الفصل الأول: تطورات الاقتصاد الكلي

جدول (1 - 1): معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد العالمي، 2014-2018 87

جدول (1 - 2): معدلات التضخم العالمية، 2014-2018 88

جدول (1 - 3): معدلات البطالة في الدول المتقدمة، 2014-2018 89

جدول (1 - 4): معدلات الفائدة الرسمية، 2014-2018 89

جدول (1 - 5): معدلات النمو في حجم التجارة العالمية، 2014-2018 90

جدول (1 - 6): أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، 2014-2018 91

جدول (1 - 7): الأصول الاحتياطية الرسمية، 2014-2018 92

جدول (1 - 8): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي الحقيقي في فلسطين، 2014-2018 93

جدول (1 - 9): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين، 2014-2018 94

جدول (1 - 10): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في فلسطين، 2014-2018 95

جدول (1 - 11): مؤشرات سوق العمل في فلسطين، 2014-2018 96

جدول (1 - 12): تنبؤات الاقتصاد الفلسطيني، 2019 97

الفصل الثاني: تطورات مالية الحكومة

جدول (2 - 1): الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للحكومة الفلسطينية، 2014-2018 98

جدول (2 - 2): الدين العام القائم في ذمة الحكومة الفلسطينية، 2014-2018 99

جدول (2 - 3): صافي المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية، 2014-2018 100

الفصل الثالث:تطورات القطاع الخارجي

جدول (3 - 1): ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2014-2018 101

جدول (3 - 2): وضع الاستثمار الدولي في فلسطين، 2014-2018 102

الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي الفلسطيني

الجزء الأول: تطورات سلطة النقد الفلسطينية 103

جدول (4 - 1): عدد المصارف وفروعها العاملة في فلسطين حسب جنسيتها، 2014-2018 103

جدول (4 - 2): مؤشرات الانتشار والاشتمال المالي في فلسطين، 2014-2018 104

جدول (4 - 3): مطلوبات/ موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2014-2018 105

جدول (4 - 4): بيان الأرباح والخسائر لسلطة النقد الفلسطينية، 2014-2018 106

جدول (4 - 5): الكادر الوظيفي في سلطة النقد الفلسطينية، 2014-2018 106

جدول (4 - 6): الدورات التدريبية لموظفي سلطة النقد الفلسطينية، 2014-2018 108

الجزء الثاني: تطورات القطاع المصرفي الفلسطيني 109
جدول (4 - 7): محددات السيولة في الاقتصاد الفلسطيني، 2014-2018 109
جدول (4 - 8): الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2014-2018 109
جدول (4 - 9): بيان الأرباح والخسائر للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2014-2018 110
جدول (4 - 10): ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)، 2014-2018 111
جدول (4 - 11): التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2014-2018 112
جدول (4 - 12): مخصص التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2014-2018 113
جدول (4 - 13): توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي، 2014-2018 113
جدول (4 - 14): متوسط معدلات فائدة الإيداع والإقراض، 2014-2018 114
جدول (4 - 15): إجمالي عمليات الأعضاء في نظام التسويات الفورية براق، 2014-2018 114
جدول (4 - 16): حركة المقاصة الفلسطينية، 2014-2018 115

الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية 115
جدول (4 - 17): بعض مؤشرات الأداء لمؤسسات الإقراض الصغير، 2014-2018 116
جدول (4 - 18): عدد الصرافين المرخصين، 2014-2018 116
جدول (4 - 19): أهم البنود المالية لشركات ومحلات الصرافة في فلسطين، 2014-2018 116
جدول (4 - 20): حركة التداول في البورصة الفلسطينية، 2014-2018 116
جدول (4 - 21): بعض البيانات التشغيلية والمالية الخاصة بشركات التأمين، 2014-2018 117

الفصل الأول
تطورات الاقتصاد الكلي

2018
الاقتصاد

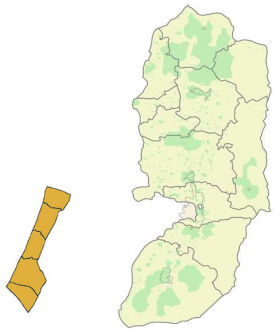

عدد السكان	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الدخل
4.85 مليون نسمة	13.81 مليار دولار	3.02 ألف دولار

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

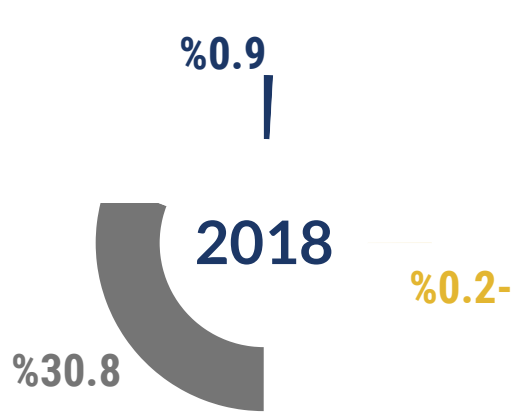

تنبؤات سلطة النقد

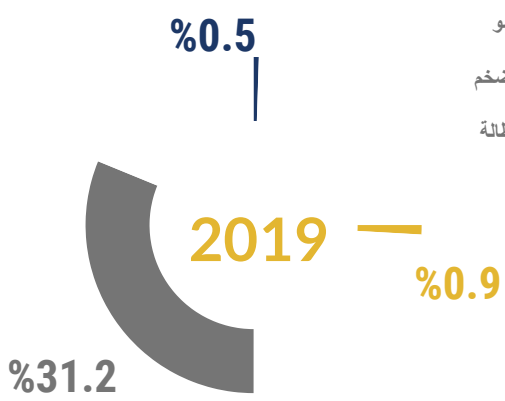

الإنتاج والطلب كنسبة من الناتج 2018

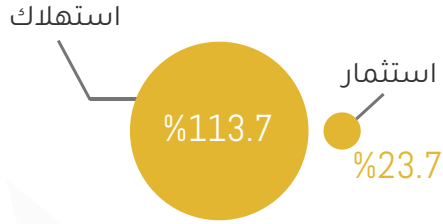

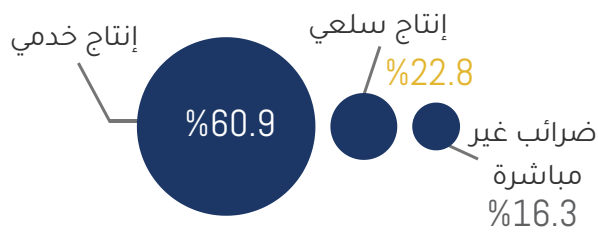

نظرة عامة

يوصف العام 2018 بعام التباطؤ الاقتصادي، عقب مجموعة من الأحداث التي ألقت بظلالها على أداء الاقتصادات الكبرى، وعلى مجمل النشاط الاقتصاد العالمي. يأتي في مقدمة ذلك تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، مروراً بتشديد سياسات الائتمان في الصين في سبيل كبح الإقراض في قطاع الظل المصرفي، والاضطرابات التي سادت قطاع صناعة السيارات في ألمانيا إثر تطبيق معايير جديدة للانبعاثات، وانتهاءً بإعادة الولايات المتحدة فرض عقوباتها على إيران. وعلى إثر ذلك، لم ينجح الاقتصاد العالمي في الحفاظ على الزخم المتحقق في العام الماضي وبدايات العام 2018، فشهد النصف الثاني من العام تراخياً ملحوظاً إثر تباطؤ الإنتاج الصناعي والتجارة.

وكذلك الحال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي استمرت فيها الصراعات والاضطرابات السياسية، وزاد من توترها التجاذبات بين الولايات المتحدة وإيران والتي انتهت بفرض العقوبات على إيران. وبالمجمل عمّ التباطؤ الاقتصادي في دول المنطقة، باستثناء بعض دول الخليج العربي التي استفادت من التعافي النسبي لأسعار النفط.

أما محلياً، فقد واجه الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2018 مجموعة إضافية من المعيقات والتحدّيات، جلّها جرّاء عوامل خارجية، ابتداءً من وقف الإدارة الأمريكية تمويلها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وقطع مساعداتها الخاصة بدعم الموازنة وتخفيض الدعم التطويري، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن ووقف حساباتها البنكية. وعلى الصعيد الداخلي، هيمن موضوع قانون الضمان الاجتماعي على اهتمام الشارع الفلسطيني، مما أدى إلى إصدار فخامة الرئيس محمود عباس قرار بقانون بوقف نفاذ القرار بقانون رقم (19) لسنة 2016 بشأن الضمان الاجتماعي وتعديلاته اعتباراً من 2019/1/28.

ويُضاف إلى المستجدات السابقة تواصل حالة عدم اليقين واستمرار الجمود السياسي مع توقف عملية المفاوضات، إضافة إلى استمرار اعتماد الاقتصاد على المنح والمساعدات الخارجية المستمرة في التضاؤل، وعمله ضمن نظام نقدي متعدد العملات يتأثر بالسياسات النقدية التي تنفذ من قبل الدول المصدرة لهذه العملات، عدا عن تأثره بالأسعار العالمية للسلع الأساسية وخصوصاً النفط والغذاء.

وانتهى العام 2018 بمزيد من الانزلاق للاقتصاد الفلسطيني في فخ التباطؤ الاقتصادي للعام الثاني على التوالي جراء الانكماش الكبير في النشاط الاقتصادي في قطاع غزة إثر تقليص الإنفاق الحكومي وتراجع الاستثمار وتفاقم العجز التجاري، وما رافقه من تدهور أنشطة الإنشاءات والصناعة، وارتفاع معدلات البطالة إلى أرقام قياسية، وانكماش الأسعار. يُضاف إلى ذلك تباطؤ نشاط الضفة الغربية على خلفية تراخي الإنفاق العام والاستثمار وعدم نشاط حركة الصادرات، متزامناً مع ضعف الصناعة والإنشاءات الذي انعكس في تباطؤ ملحوظ في مستوى الناتج المحلي للضفة الغربية وسط ركود نسبي في مستوى الأسعار العامة كما هو الحال منذ نحو ثلاثة أعوام. وتشير توقعات سلطة النقد إلى استمرار تباطؤ الاقتصاد في العام 2019، وأن لا ينجح بالتالي في توليد فرص عمل بالقدر الكافي، لترتفع معدلات البطالة، ويأتي ذلك مترافقاً مع خمول معدلات التضخم، وبقاء الأسعار المحلية قريبة من مستوياتها السابقة.

الأداء الاقتصادي العالمي والإقليمي

واصل الاقتصاد العالمي بداية العام 2018 مسيرة نموه القوي مدعوماً بتحسّن النشاط الصناعي والتجاري على مستوى العالم. بيد أن هذا الانتعاش لم يدم طويلاً في ضوء الأحداث التي شهدتها/ أو صنعتها، كبرى الاقتصادات في العالم. فقد أسفرت السياسة التجارية الأمريكية عن تطبيق تعريفة جمركية، ردّت عليها بعض الدول لا سيما الصين بإجراءات حمائية مقابلة، مما صاعد من حدة التوترات التجارية في العالم، إلى جانب قيام الولايات المتحدة نهاية العام بإعادة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران. من جانبها، اتجهت

الصين نحو تشديد الإجراءات التنظيمية في القطاع المالي لكبح جماح اقتصاد الظل المصرفي. كما تأثرت صناعة السيارات في ألمانيا إثر تطبيق معايير جديدة للانبعاثات والعوادم. في حين عانى الاقتصاد الياباني بفعل الكوارث الطبيعية. وفي ضوء هذه الأحداث، تراجعت ثقة الشركات، وتفاقمت حالة عدم اليقين تجاه السياسات الاقتصادية للعديد من الاقتصادات الكبرى، وشهد الاقتصاد العالمي تباطؤاً ملحوظاً، خاصة في النصف الثاني من العام.

وطال التباطؤ مجموعتي الدول الرئيسية على حد سواء. إذ أسفر تباطؤ النمو في الصين والهند عن تراجع نمو مجموعة الدول الصاعدة والنامية من 4.8% إلى 4.5% بين 2017 و2018. أما ضمن الاقتصادات الكبرى في مجموعة الدول المتقدمة، فبقيت الولايات المتحدة محافظة على تسارع نسبي في معدل النمو وسط مستوى استهلاك قوي. عدا ذلك، تباطأ النمو بشكل ملحوظ في كل من منطقة اليورو واليابان، مما أدى إلى تباطؤ نمو المجموعة ككل من 2.4% إلى 2.2%.

شكل 1 - 1: معدلات النمو الحقيقي، مجموعات الدول، 2014-2018

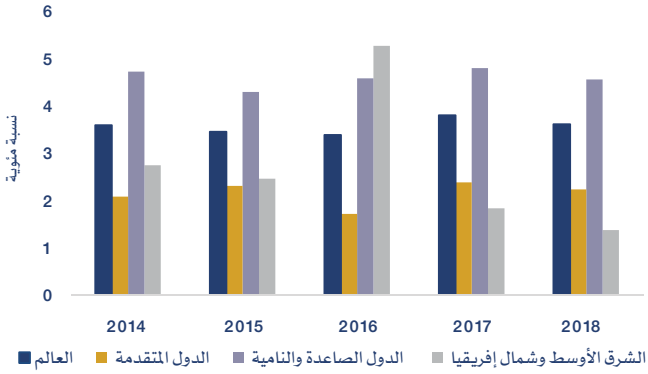

المصدر: صندوق النقد الدولي.

وفي النتيجة، سجّل الاقتصاد العالمي معدّل نمو بلغ 3.6% بالقياس إلى نمو وصل إلى 3.8% في العام 2017 (الأفضل في نحو 7 سنوات). ومن المتوقع استمرار هذا التباطؤ حتى منتصف العام 2019 وسط تراجع واضح لثقة المستثمرين، إلى أن تبدأ الاقتصادات الكبرى في النصف الثاني من العام في عكس مسيرة التباطؤ والاتجاه قدماً نحو تعزيز النمو مستفيدة من تيسير السياسات النقدية في ظل غياب الضغوط التضخمية، وهو ما من شأنه إعادة الزخم للاقتصاد العالمي مجدداً، لكنه لن يكون كافياً من أجل مسارعة معدّل النمو العالمي الذي من المتوقع أن يستقر عند 3.3% مع نهاية 2019، نتيجة لتباطؤ النمو في مجموعة الدول المتقدمة (1.8%)، وفي مجموعة الدول الصاعدة والنامية (4.4%).

ومع افتقاد الزخم في النمو خلال العام 2018، حافظت غالبية الاقتصادات الكبرى على ذات المستوى من معدلات الفائدة المنخفضة، لا سيما الصين، واليابان، ومنطقة اليورو. وعلى العكس من ذلك، وفي ضوء متانة وقوّة مسيرة التعافي، واظب الفيدرالي الأمريكي على رفع معدل الفائدة على الدولار بشكل متكرر خلال العام، إذ عمد إلى رفعها أربع مرات: في آذار وحزيران وأيلول وكانون الأول، بواقع 25 نقطة أساس في كل مرّة، لتستقر عند 2.5%.

وإقليمياً، ظلّت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا رهن الصراعات والاضطرابات الجيوسياسية المستمرّة منذ أعوام في العديد من الدول، لا سيما في سوريا، واليمن، وليبيا التي واصلت اقتصاداتها التباطؤ، إلى جانب التوترات الداخلية التي شهدتها السودان نهاية العام إثر المظاهرات الشعبية ضد النظام السياسي والاقتصادي. كما شهد نهاية العام تطبيق الولايات المتحدة الأمريكية لعقوباتها على إيران، مما دفع بالاقتصاد إلى الانكماش بشكل واضح. وعلى العكس من ذلك، نجحت دول الخليج، وفي مقدّمتها السعودية، في مسارعة معدلات النمو مستفيدة من الارتفاع الطارئ على أسعار النفط خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام، مع توقّعات بمزيد من الارتفاع في ضوء الاتفاق الذي أبرمته ما يسمّى بـ «أوبك بلس»[1] نهاية العام 2018 حول تخفيض الإنتاج بواقع 1.2 مليون برميل يومياً ابتداءً من العام المقبل ولمدة 6 شهور. لكن في المجمل، ونتيجة لانكماش الاقتصاد في دول مثل إيران، واليمن، والسودان، أو للتباطؤ الحاد في دول مثل ليبيا، والمغرب، شهدت كامل المجموعة هبوط معدل النمو من 1.8% إلى نحو 1.4%، الأدنى في نحو 9 سنوات. كما لا تزال التخوّفات من زيادة تقلبات أسعار النفط قائمة في ضوء ظروف عدم اليقين، وهو ما من شأنه أن ينعكس سلباً على موازنات الدول المصدرة للنفط، وقد يمتد إلى الدول المستوردة أيضاً من خلال تراجع تحويلات المغتربين. ومن المتوقع أيضاً انخفاض وتيرة التجارة الخارجية ومعدلات الانفاق الإستثماري، وبالتالي تباطؤ نمو المنطقة ككل إلى 1.3% في العام 2019.

1 إطار يجمع أعضاء منظمة أوبك والدول المنتجة المستقلّة.

صندوق 1: الاقتصاد العالمي 2019 ... قريب من الركود، بعيد عن النمو

رغم البداية القوية لنمو الاقتصاد العالمي في العام 2018، إلا أن مجمل العام جاء مليئاً بتقلبات الأسواق والاضطرابات السياسية وعدم اليقين الاقتصادي. ويبدو أن العام 2019 سيشهد تعميقاً لهذه الاضطرابات إلى الاقتصاد العالمي، حيث أن النظرة المستقبلية للاقتصاد العالمي أكثر تشاؤمية في ظل ارتفاع المديونية العالمية، والتخوف الكبير من تكرار الأزمة المالية العالمية في منطقة اليورو، وحدوث ركود في الاقتصاد الأمريكي نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة، بالإضافة إلى استعار الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

وفي هذا السياق، أصدرت مجموعة من المؤسسات والمنظمات الدولية خمسة توقعات اقتصادية يائسة تنتظر العالم في العام 2019. وفي الوقت الذي ينبغي ألا ينظر إلى هذه التوقعات على أنها حتمية، إلا أنها في نفس الوقت ترسم تصوراً أكثر موضوعية لما قد يشهده الاقتصاد العالمي خلال العام 2019، والتحوط اللازم ضد هذه المخاطر. وهذه التوقعات هي:

أولاً: انخفاض توقعات معدل نمو الاقتصاد العالمي

خفّض صندوق النقد الدولي من جديد توقعاته نمو الاقتصاد العالمي للعام 2019 بنحو 0.2 نقطة مئوية إلى 3.3%، لأسباب أبرزها الحرب التجارية بين أمريكا والصين. وحذرت «كريستين لاغارد» مدير عام صندوق النقد الدولي قادة العالم من التوقعات بأن النمو السريع الذي عرفه العام 2017 لن يعود قريباً، قائلة «بدأت المخاطر تتحقق في جميع أنحاء العالم. فالتهديدات الجيوسياسية أكثر إلحاحاً، وتباطؤ النشاط في كل مكان تقريباً، والأسواق تبدو محمومة».

كما خفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أيضاً توقعاتها لمعدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 3.5% في العام 2019، بدلاً من 3.7% في توقعات سابقة. وقال الأمين العام للمنظمة «أنجل غوريا» «أن الصراعات التجارية وعدم اليقين السياسي يزيدان الصعوبات التي تواجه الحكومات في ضمان بقاء النمو الاقتصادي قوياً ومستداماً وشاملاً».

ثانياً: غيوم الحرب التجارية سوف تتكثف العام المقبل

يبدو أن السياسة الجديدة التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية وشنها لحرب هوجاء من التعريفات الجمركية التجارية على الاقتصادات العالمية، وفي مقدمتها الصين، قد أدخلت الاقتصاد العالمي في مسار متقلب. وفي ظل غياب بوادر انفراج هذه الأزمة، فإن غيوم الحروب التجارية سوف تتكثف بصورة أكبر خلال العام 2019 مما سيخلف آثاراً سلبية على الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية، لا سيما الناشئة منها.

وكان بنك التسويات الدولية قد حذر من أن تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين قد يقود لدورة تراجع اقتصادي خطيرة. فيما دعت «كريستين لاغارد» خلال اجتماع صندوق النقد والبنك الدوليين في بالي في إندونيسيا قادة العالم إلى إصلاح الأنظمة التجارية العالمية بدلاً من السعي إلى تقويضها، قائلة «نحتاج إلى العمل معاً من أجل تخفيف التوتر وحل النزاعات التجارية الراهنة، نحتاج إلى أن نتكاتف لإصلاح النظام التجاري الحالي وليس تدميره».

ثالثاً: الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي

يُعد الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي أكبر حدث في الاقتصاد العالمي خلال العام 2019، خاصة وأن المفاوضات المحيطة بـ»بريكست» قد لعبت دوراً رئيسياً في السياسة الأوروبية طوال العام 2018، وستزداد أهمية في العام 2019، حيث كانت بريطانيا تستهدف الخروج في 29 من أذار 2019، ثم مُدد هذا التاريخ إلى 31 تشرين أول 2019.

ورغم انتهاء موعد هذا التاريخ، لا يزال من غير الواضح ما هي طبيعة عملية الانسحاب، وما الذي سينعكس من هذا الحدث على الأسواق المحلية والعالمية، وكيف سيؤثر هذا الخروج على المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، ولا يزال هناك احتمال ضئيل بأن الانفصال لن يحدث على الإطلاق، وفقاً لبعض الخبراء المتفائلين.

رابعاً: النفط.... توقعات بفائض معروض وزيادة مخزون هائلة

ربما لم تشهد أسواق النفط العالمية منذ 4 أعوام، مثل هذا التبدل السريع في الأحوال خلال عام واحد فقط، مثلما تشهد ذلك الآن. فقبل انتهاء عام 2017 كانت الآمال مزدهرة في زيادة مستوى النمو الاقتصادي العالمي خلال 2018، ومن ثم ارتفاع نمو الطلب على النفط. ولكن صورة الوضع الآن بشأن توقعات النمو في العام 2019 على النقيض من الصورة التي بنيت عليها التوقعات قبل بداية العام 2018.

خامساً: تحذيرات من أزمة مالية عالمية جديدة

تزداد المخاوف من وقوع أزمة مالية عالمية جديدة بعد مرور نحو 10 سنوات على الأزمة المالية الأخيرة. وتشهد الأسواق المالية العالمية تخبطاً وتراجعات قياسية، وكذلك هبوطاً في أسعار النفط وارتفاع مستويات الدين وغيرها مما ينذر بحدوث أزمة مالية مرتقبة. من جانبه، حذر البنك الدولي من أن العالم ليس في انتظار عاصفة مالية وحسب، بل لا يبدو أنه يقف على استعداد لاستقبالها.
وعلى الرغم من كافة المؤشرات السلبية السابقة، يرفض محللون اقتصاديون اعتبار كل هذا بمثابة مؤشر على أزمة مالية مقبلة، أو حتى مقارنة الوضع الحالي بما سبق الأزمة المالية العالمية عام 2008 للعديد من الأسباب، أولها وقوع الأزمة في القطاع المصرفي بالأساس قبل 10 سنوات مما أدى لموجات عنيفة، بينما الأزمة الحالية هي تضخم سوق الأسهم وليس في الأسواق المالية.

الخلاصة: من المرجح أن تضيف هذه العوامل وغيرها مزيداً من القلق حول العام 2019 وما قد يشهده من تحول الاقتصاد العالمي إلى الركود. وعلاوة على الاقتصادات الرئيسية، ستعاني عدة دول مثل الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا وتركيا وروسيا من عدة مشاكل اقتصادية.

أما دول الجوار، فقد جاء نمو الاقتصاد الإسرائيلي دون مستوى التوقعات، ووقع في دائرة التباطؤ للعام الثاني على التوالي، جراء ضعف نمو الصادرات مقابل الزيادة المستمرة في الواردات، التي دفعت بفائض الميزان التجاري إلى مستويات متدنية غير مسبوقة. من جانب آخر، وفي ضوء ارتفاع التضخم بشكل مستمر خلال العام، والذي وصل قريباً من المستوى المستهدف، عمد بنك إسرائيل إلى رفع سعر الفائدة الرسمي نهاية العام لأول مرة بعد تثبيتها لما يربو على ثلاث سنوات (إلى 0.25%). وفي المحصّلة، تراجع معدل نمو الاقتصاد الإسرائيلي بنحو 18 نقطة أساس، ليستقر عند قرابة 3.3%، مع توقعات بنك إسرائيل بتواصل تباطؤ الاقتصاد في العام 2019 على خلفية توقع تباطؤ الاستهلاك الخاص وضعف الطلب الخارجي.

وعلى نفس المنوال، تعثرت مسيرة التعافي في الاقتصاد الأردني نتيجة تباطؤ أنشطة الزراعة، والتجارة، وغالبية الأنشطة الخدمية والصناعية، إلى جانب استمرار انكماش قطاع الإنشاءات. ويذكر في هذا السياق أن الأدرن يواجه تحدّيات عديدة في سبيل تنفيذ برنامج الإصلاح المالي الذي أبرمه مع صندوق النقد الدولي منتصف 2016، والذي دفع الحكومة بداية العام 2018 إلى إقرار زيادات ضريبية على العديد من السلع لا سيما الوقود، علاوة على رفع الدعم عن الخبز. من جانب آخر، قام البنك المركزي الأردني برفع سعر الفائدة الرسمي على الدينار ثلاث مرات خلال العام بالتوافق مع رفعه على الدولار الأمريكي (عملة الربط). وفي المحصلة، تشير النتائج الأولية إلى تباطؤ نمو الاقتصاد الأردني خلال العام، لينخفض معدل النمو قليلاً بواقع 0.1 نقطة مئوية ويبلغ 2.0%، وهو أدنى معدل نمو متحقق منذ سنوات، على أن يعاود التسارع قليلاً إلى 2.2% في العام 2019.

أما في مصر الخاضعة هي الأخرى لبرنامج إصلاح يُشرف عليه صندوق النقد الدولي، فقد شهد اقتصادها تعافياً نسبياً في ضوء تحسّن كل من مستوى الاستثمار الخاص والصادرات، فتسارع معدل النمو فيها إلى أعلى مستوى له في نحو عشر سنوات، ليبلغ قرابة 5.3% بالمقارنة مع 4.2% في العام السابق. وترافق ذلك مع تراجعٍ نسبيٍ في حدة إرتفاع الأسعار خاصة في بداية العام، مما دعا بالمركزي المصري إلى تخفيض معدل الفائدة مرتين خلال الربع الأول من 2018. ومن المتوقع استمرار نهج التسارع الاقتصادي في 2019، وأن يصل معدل النمو إلى قرابة 5.5% جراء تطبيق الحكومة المصرية سلسلة من الاصلاحات الاقتصادية التي تهدف بشكل أساسي إلى الانفتاح أمام الأسواق العالمية وجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية.

الأداء الاقتصادي المحلي

أظهرت التقديرات الأولية للحسابات القومية اتجاه الاقتصاد الفلسطيني مجدداً خلال العام 2018 إلى فخ التباطؤ (كما تنبأت سلطة النقد بذلك سابقاً) محققاً نمواً بنحو 0.9%، بالقياس إلى نمو بلغ 3.1% في العام الماضي، ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار العام 2015) إلى نحو 13,810.3 مليون دولار[2]. فقد تباطأت غالبية مكوّنات الطلب، علاوة على تفاقم التسّرب الناتج من تسارع الواردات. وبشكل عام، جاء التباطؤ الكلي للاقتصاد حصيلة انكماش واسع أصاب الاقتصاد في قطاع غزة، إلى جانب استمرار فقدان الزخم في اقتصاد الضفة الغربية.

فقد دخل اقتصاد قطاع غزة في حالة من الركود بعد اختباره تدهوراً في ناتجه المحلي لعامين متتالين، متأثراً بتواصل انخفاض الإنفاق الحكومي عقب تثبيت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية منتصف العام 2017 بوقف صرف بعض العلاوات على رواتب موظفي القطاع العام في قطاع غزة، إضافة إلى استمرار التدهور في مستويات الاستثمار نتيجة تواصل الحصار والإغلاق منذ العام 2006، والحروب المتتابعة التي تعرّض لها القطاع مذّاك، إلى جانب التراجع في الدعم الخارجي سواء للمشاريع التطويرية أو لبعض المؤسسات الحيوية مثل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) التي يستفيد من خدماتها نسبة كبيرة من عائلات القطاع. وبالمجمل انكمش الناتج الغزّي بنحو 12.5% و6.9% في العامين 2017 و2018، على الترتيب، لتهبط قيمته مع نهاية 2018 إلى أدنى مستوى متحقق في ثمانية أعوام، مستقراً عند قرابة 2,767.0 مليون دولار (بأسعار العام 2015).

شكل 1 - 2: معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد الفلسطيني، 2014-2018

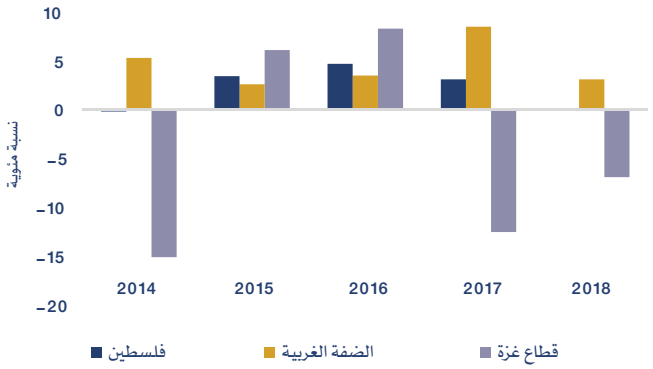

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أما في الضفة الغربية، فقد واجه المستوى السياسي فيها تحديّات جمّة في ظل القرارات الأمريكية المتتابعة ضد القضية الفلسطينية، والتي أضرت بالوضع الاقتصادي من عدة جوانب، لا سيما فيما يخصّ التمويل الخارجي (وقف دعم موازنة السلطة، وتقليص المنح التطويرية)، وأنتجت مزيداً من القلق وصاعدت من حالة عدم اليقين. في النتيجة، استمر اقتصاد الضفة الغربية في تحقيق معدّلات نموّ متوسطة (3.1%)، لكن غاب عنه الزخم الذي اختبره العام الماضي بنموه آنذاك بنحو 8.5%. وبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي للضفة مع نهاية 2018 قرابة 11,043.3 مليون دولار (بأسعار العام 2015).

لقد تعرض الاقتصاد الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1993، إلى العديد من الصدمات الداخلية والخارجية التي حدّت كثيراً من إمكانية تقدّمه وتطوّره، وتسببت في عدم الانتظام والتذبذب الواضح في العديد من المؤشرات الكلية الرئيسة. فقد نجم عن هذه الصدمات على سبيل المثال، قصور حجم الناتج المحلي الحقيقي لكل من الضفة والقطاع، ولكن بدرجات متفاوتة تبعاً لتفاوت تلك الظروف والعوامل الاقتصادية والسياسية. وخلال الأعوام الخمس والعشرين الماضية، نجح اقتصاد الضفة الغربية في مضاعفة حجمه بنحو 2.5 مرة فقط، أي أن الناتج المحلي كان يستغرق نحو 10 سنوات ليضاعف نفسه. وتبدو الصورة أكثر قسوة في قطاع غزة، حيث لم ينجح الاقتصاد في مضاعفة نفسه ولا مرة واحدة طوال تلك السنوات، بل لم يتجاوز مجموع نموّه طوال هذه الفترة 50%، نامياً بمعدل 2% فقط كل سنة في المتوسط، وهو ما يشير إلى أن نموّه لا يزال دون المعدلات اللازمة لردم فجوة الإنتاج ومواكبة الزيادة في أعداد السكان وزيادة أعداد الداخلين إلى سوق العمل.

2 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات أولية قابلة للتعديل والتغيير، 2019.

وقد جعلت هذه الصدمات الاقتصاد الفلسطيني يعمل دون مستوى طاقته الكامنة، أي أن مستوى الناتج المتحقق لا يزال دون المستوى المحتمل الذي من الممكن تحقيقه في فترة معينة لو توافرت ظروف التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية. ويمكن قياس مستوى انحراف الناتج المتحقق فعلياً (بأسعار التكلفة الحقيقية) عن مستوى الناتج المحتمل[3] من خلال ما يعرف بفجوة الإنتاج[4]. ويظهر تحليل فجوة الإنتاج في ظل الظروف التي تعيشها فلسطين، أن الناتج المحلي الإجمالي المحتمل بأسعار التكلفة خلال العام 2018 قد نما بنسبة 1.7% مقارنة مع العام 2017، ليبلغ 11,610.6 مليون دولار. في ذات الوقت، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بأسعار التكلفة الحقيقية بنسبة 1.4%، أدى إلى ارتفاعه إلى ما دون مستوى الناتج المحتمل (إلى حوالي 11,554.6 مليون دولار فقط)، مما أدى في النتيجة إلى خلق فجوة إنتاج سالبة، كما هو الحال للعام الخامس على التوالي. وبالتالي فإن ما تحقق من إنتاج فعلي خلال الأعوام 2014-2018 كان أقل مما يمكن للاقتصاد أن يحققه نتيجة للأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرّة التي مرّ بها الاقتصاد خلال تلك الأعوام، سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غزة. كما يعكس هذه التحليل أيضاً تزايد حجم هذه الفجوة، ففي حين بلغت نحو 16 مليون دولار في العام 2017، ارتفعت إلى 56 مليون، أو ما نسبته 0.5% من الناتج المحتمل في 2018، لكنها تظل أقل من المتوسط في الأعوام الأخيرة، خاصة الأعوام التي تلت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2014.

شكل 1 - 3: الناتج الفعلي والمحتمل في فلسطين، 2014-2018

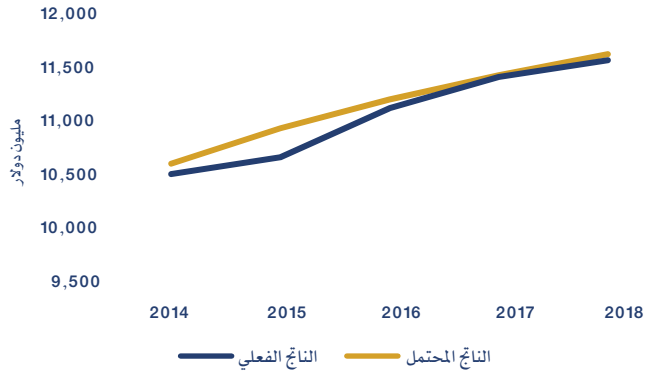

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

من جانب آخر، يعتبر الدخل الفردي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) أحد القنوات التي ينعكس من خلالها الأثر الفعلي للأداء الاقتصادي، باعتبار أن تعزيز مستويات نصيب الفرد من الدخل تسهم بشكل مباشر في تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي. وخلال العام 2018، كان اتجاه التغيّر في الدخل الفردي منسجماً مع اتجاه نمو الاقتصاد الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي ضوء التباطؤ الاقتصادي، لم يتمكن الدخل الفردي في الضفة الغربية من النمو بأكثر من 0.8% ليبلغ حوالي 4,188.3 دولار. أما في قطاع غزة، فقد انكمش الدخل الفردي مرة أخرى بشكل جلي وبنحو 9.5%، لينخفض إلى أدنى مستوى له على الإطلاق (1,431.4 دولار). ويشكّل متوسط الدخل الفردي حالياً في قطاع غزة نحو ثلث مثيله في الضفة الغربية، علماً بأنه كان يشكّل نحو 85% في المتوسط خلال السنوات ما بين إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية واندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000. وفي المجمل، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين نحو 3,021.4 دولار، منخفضاً بنحو 1.7% عن مستواه في العام السابق.

شكل 1 - 4: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2014-2018

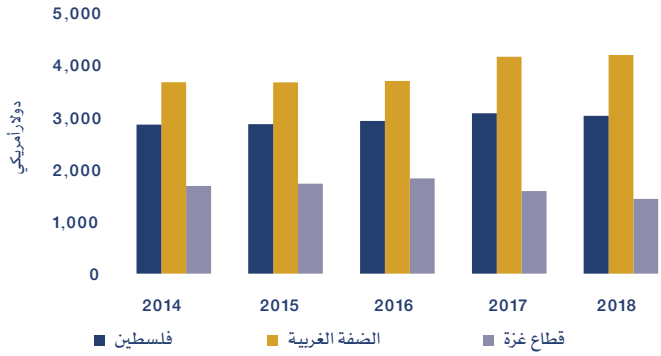

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

3 يمثل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الحقيقية مستثنى منه صافي الضرائب غير المباشرة.

4 استخدمت منهجية دالة الإنتاج في تقدير الناتج المحتمل.

الأنشطة الاقتصادية

يغلب على الاقتصاد الفلسطيني طابع الإنتاج الخدمي، إذ تستحوذ الأنشطة الخدماتية على الحصة الأكبر من إجمالي القيمة المضافة التي تولّدها مختلف الأنشطة الاقتصادية. وخلال العام 2018، لم تحدث أية تغييرات جذرية على هذا التوزيع، واحتفظت الأنشطة الخدماتية بنحو 61.0% من مجموع القيمة المضافة. بيد أن مكوّنات الأنشطة الخدماتية شهدت بعض التغيّرات الطفيفة أبرزها تراجع مساهمة نشاط الخدمات[5] في القيمة المضافة بواقع 1.4 نقطة مئوية لصالح نشاط التجارة. وفي المجمل، يُساهم نشاط الخدمات بنسبة تبلغ قرابة 30.9%، يليه نشاط التجارة الذي ساهم بحوالي 20.7% من إجمالي القيمة المضافة. أما باقي الأنشطة الخدماتية؛ النقل والتخزين، والمالية والتأمين، والاتصالات، فبلغت مساهمة كل منها 1.8%، و4.0%، و3.5%، على الترتيب.

شكل 1 - 5: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي، 2017-2018

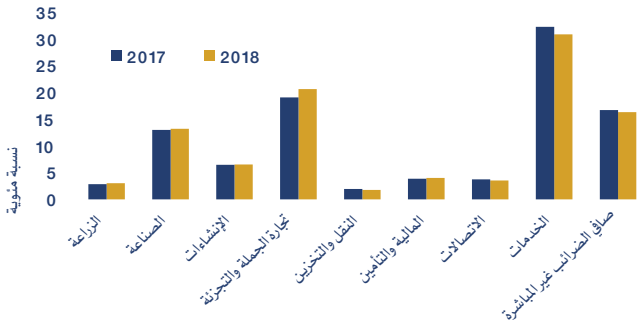

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

في المقابل، ساهمت أنشطة الإنتاج السلعي بنحو 22.8% من إجمالي الناتج المحلي، منخفضة بنحو 0.5 نقطة مئوية عن مساهمتها في العام الماضي. يأتي في مقدمتها نشاط الصناعة (13.2%)، يليه نشاط الإنشاءات (6.5%)، وأخيراً نشاط الزراعة (3.0%). ويُضاف إلى القيمة المضافة المتولدة من الأنشطة الخدمية وأنشطة الإنتاج السلعي، صافي الضرائب غير المباشرة (الجمارك والضرائب المفروضة على الواردات) التي تراجعت قيمتها قليلاً خلال العام 2018، لتنخفض مساهمتها في الناتج المحلي من 16.7% إلى 16.3%.

أما على مستوى مساهمة مختلف الأنشطة الاقتصادية في معدل النمو[6]، فقد برزت مساهمة أنشطة الإنتاج السلعي، وتفوّقت على الأنشطة الخدمية، بمسؤوليتها عن أكثر من ثلثي النمو المتحقق خلال العام 2018 (0.7 نقطة مئوية في معدل النمو)، مقابل تحقيق مجموع الأنشطة الخدمية مساهمة بقرابة 0.5 نقطة مئوية.

شكل 1 - 6: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدل النمو الحقيقي، 2017-2018

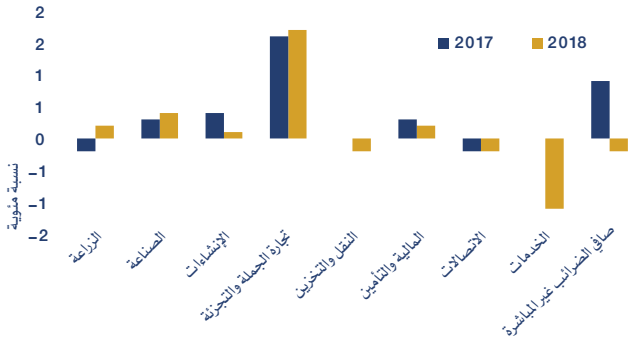

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

تأتي المساهمة الملفتة لأنشطة الإنتاج السلعي بفضل تسجيل الزراعة لأول مساهمة موجبة منذ سنوات (0.2 نقطة مئوية)، وارتفاع مساهمة الصناعة (0.35 نقطة مئوية)، بالرغم من تراجع ملموس في مساهمة نشاط الإنشاءات (0.1 نقطة مئوية). من جانبها، أدت مساهمة غالبية الأنشطة الخدمية إلى تثبيط النمو الاقتصادي خلال العام. وأثّر أداء قطاع الخدمات سلباً في الاقتصاد الفلسطيني وأدى إلى إضعاف معدل النمو الاقتصادي بمعدل 1.1 نقطة مئوية، إلى جانب مساهمة سلبية أخرى من نشاطي النقل والتخزين، والإتصالات، بحوالي 0.2 لكل منهما. على العكس من ذلك، سجّل نشاط المالية والتأمين مساهمة موجبة في معدل النمو وبنحو 0.2 نقطة مئوية، لكنه يعتبر تراجعاً بالمقارنة بدوره في النمو خلال العام الماضي. أما المساهمة الأبرز ضمن أنشطة الإنتاج الخدمي فقد كانت لقطاع التجارة، الذي كان نموّه المحرك الأساس لنمو الاقتصاد الفلسطيني خلال العام (1.7 نقطة مئوية)، ولولاه

5 يشمل كل من: خدمات الإقامة والطعام، والأنشطة العقارية، والأنشطة المهنية والتقنية، والخدمات الإدارية، والتعليم والصحة، والإدارة العامة والدفاع، وغيرها.

6 مساهمة النشاط في معدل النمو= نسبة النمو في النشاط الاقتصادي خلال العام الحالي × مساهمة النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي للعام السابق.

لوقع الاقتصاد في شرك الإنكماش بنحو 1.0%. من جهة أخرى، أسهمت صافي الضرائب غير المباشرة في تثبيط نسبة النمو بحوالي 0.2 نقطة مئوية.

الطلب الكلي

شهدت غالبية مكوّنات الطلب الكلي الحقيقي تطوّرات سلبية خلال العام 2018، جاء في مقدمتها تزايد العجز التجاري إلى أكثر من 37% من الناتج المحلي الإجمالي إثر استمرار ضعف الصادرات، مقابل ارتفاع الواردات إلى مستوى قياسي جديد (نحو ثلاثة أضعاف الصادرات). ولم يفلح النمو في الصادرات بنحو 7.9% في ردم الفجوة مع الواردات التي نمت بدورها بنحو 7.0%. تأتي تطوّرات التجارة الخارجية في ضوء استمرار مجموعة من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على أوضاع التجارة الخارجية مثل إجراءات الاستيراد والتصدير، وسيطرة الاحتلال على منافذ التجارة، وغيرها من العوامل التي تزيد من تكلفة الإنتاج وبالتالي تراجع تنافسية فلسطين مقارنة مع شركائها التجاريين. ومن جانب آخر، شهد الاستثمار تباطأ ملحوظاً في معدل نموه إلى 5.7% مقابل 10.0% في العام السابق، في حين حافظ الإنفاق الحكومي على نموه بذات النسبة السابقة دون تحقيق أي تغير يذكر (بنسبة 0.9%). غير أن التغير الأبرز كان من نصيب الاستهلاك الخاص الذي نما بنحو 1.4% معوضاً بذلك الإنكماش الذي ألمّ به في العام السابق (1.8%)، حيث كانت هذه الزيادة من نصيب استهلاك الأسر المعيشية والاستهلاك الحكومي، في حين اختبرت المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم هذه الأسر انخفاضاً في استهلاكها في ضوء تراجع التمويل الأجنبي لهذه المؤسسات.

شكل 1 - 7: الطلب الكلي الحقيقي في فلسطين، 2014-2018

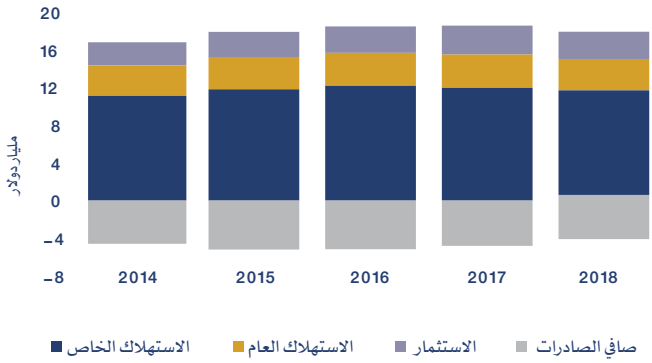

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وبالنظر إلى هذه التطورات على صعيد الضفة الغربية، يلاحظ التراجع في أداء قطاع التجارة الخارجية الناجم عن تباطؤ النمو في الصادرات (نمت بنحو 7.7% مقابل 12.3% في العام السابق)، وارتفاع الواردات لتسجل مستوىً قياسياً جديداً (نمت بنسبة 5.8% مقابل انكماش بنحو 2.3% في العام السابق)، الأمر الذي تسبب بطبيعة الحال في تزايد قيمة العجز التجاري (نما بنسبة 4.5% مقابل انكماش بنحو 10.0% في العام السابق). وعلى خلفية التحدّيات الجمة التي شهدتها الحكومة الفلسطينية خلال العام، في ضوء تقلّص المساعدات المقدمة لدعم الموازنة تباطأ النمو في إنفاق الحكومة إلى 2.6% مقابل القفزة التي بلغها العام المنصرم بنموّه بمعدل 22.7%. وعلى العكس من ذلك، شهد الاستثمار بعض التحسن بتسارع نموه إلى 8.7% مقابل 6.1% في العام السابق، كما نجح الاستهلاك الخاص في معاودة النمو (بنحو 1.9%) بعد انكماشه بنفس النسبة تقريباً في العام 2017.

أما في قطاع غزة فقد شهدت غالبية مكوّنات الطلب تراجعاً للعام الثاني على التوالي، مما أوقع الاقتصاد في حالة من الركود. فمن جهة، استمر الانفاق الحكومي في الانكماش وبنسبة بلغت 4.2% إلى جانب تراجع أكبر (34.2%) في العام 2017، وذلك في أعقاب تواصل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية منتصف 2017، وتضمّنت وقف صرف بعض العلاوات لموظفي القطاع العام في غزة. كما اختبر الاستثمار تراجعاً جديداً بانخفاضه بنسبة 13.4% مقابل ارتفاع بنحو 44.4% في العام 2017. ويعاني مستوى الاستثمار في غزة من تدهور مستمر في ضوء تواصل الحصار والإغلاق منذ العام 2006، والحروب المتتابعة التي عانى منها القطاع، حيث انكمشت قيمة الاستثمار بأكثر من النصف مقارنة بمستواها ما قبل الحصار. وفي ضوء تراجع الإنفاق الحكومي، وانخفاض المشاريع التطويرية الممولة من الخارج، والشحّ في تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) التي يستفيد من خدماتها نسبة كبيرة من عائلات القطاع، فشل الاستهلاك الخاص في تحقيق أي نمو، وظل في نطاق المستويات المتدنية التي سجّلها في العام 2017. وبالرغم من نمو كل من الصادرات (11.4%) والواردات (14.3%)، إلا أن حجم التجارة الخارجية لا يزال دون مستوياته قبل الحصار، علاوة على أن التسارع في نمو الواردات بأكثر من الصادرات أنتج تفاقماً في قيمة العجز التجاري، ليصل إلى أكثر من ثلث الناتج المحلي.

وبالنظر إلى حصة مختلف مكوّنات الطلب المحلي من الناتج المحلي الإجمالي، يلاحظ ثباتها النسبي في الضفة الغربية، مقابل تغيّرات جليّة في قطاع غزة. ولا يزال الاستهلاك الكلي في قطاع غزة يشّكل النسبة الأكبر، وتتجاوز قيمة مجمل الناتج (نحو 126.4%) نتيجة الارتفاع الملموس في نسبة الاستهلاك الخاص بشكل أساسي (95.9% استهلاك خاص مقابل 30.5% استهلاك عام). وكذلك الحال في الضفة الغربية، فرغم أن حصة الاستهلاك النهائي من إجمالي الناتج دون مثيلتها في قطاع غزة، إلا أنها لا تزال تتجاوز قيمة الناتج المحلي، مشكلة نحو 110.5% من الناتج المحلي (منها 86.0% استهلاك خاص، و24.5% استهلاك عام). وعلى العكس من ذلك، فإن حصة الاستثمار الذي ارتفعت قليلاً في الضفة الغربية من 25.0% إلى 26.3%، في الوقت الذي انخفض فيه في قطاع غزة إلى نحو 12.9% مقارنة مع 13.9% في العام السابق.

وكما هو معروف، يعاني الاستثمار في فلسطين من الضعف في ظل بيئة غير مستقرّة، لا سيما بعد العام 2000. فقد تسبب الحصار والإغلاق والقيود الإسرائيلية المفروضة وبشكل متراكم عبر السنوات في إضعاف القطاع العام من جهة، وعدم قدرة القطاع الخاص من جهة ثانية على العمل كرافعة للاقتصاد نتيجة انعدام الحافزية في أوساط المستثمرين، وبالتالي تراجع الاستثمار في بعض الأحيان وتذبذبه في أحيان أخرى. وبشكل عام، تعتبر مساهمة الاستثمار العام في مجمل الاستثمار في فلسطين منخفضة، ولا تتجاوز في أغلب الأحوال ثلث مجمل الاستثمار. وخلال العام 2018، وفي ظل التراجع في قيمة المشاريع التطويرية الحكومية التي يتم تمويلها من الخارج، تزايد الضعف في مجمل الاستثمار العام لتبلغ نسبته من الناتج المحلي الإجمالي 5.9% بالمقارنة مع 6.8% في العام الماضي. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت قيمة الاستثمار الخاص، وارتفعت بالتالي حصته من الناتج المحلي إلى 17.7%.

شكل 1 - 8: الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2014-2018

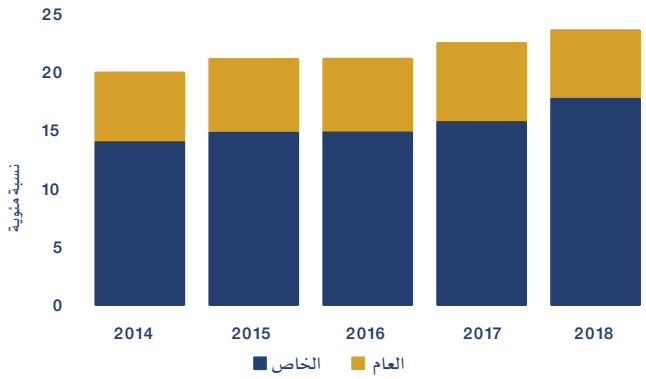

المصدر: تقديرات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أما فيما يخصّ حصّة التجارة الخارجية، فإن ارتفاع حصة صادرات الضفة من ناتجها المحلي، قوّضه ارتفاع حصة الواردات بوتيرة أسرع، مما رفع من نسبة العجز التجاري إلى الناتج المحلي إلى 36.8%. كذلك الحال في قطاع غزة الذي يعاني من ضعف حصة التجارة الخارجية في ضوء الحصار والإغلاق. فلم يفلح النمو البسيط في حصة صادرات غزة من مواجهة الارتفاع الدراماتيكي للواردات، مما أدى إلى رفع نسبة العجز التجاري إلى أعلى مستوى إلى 38.3% من مجمل الناتج المحلي لقطاع غزة.

وبشكل عام، يتبين من هذا التحليل تدنّي حجم الصادرات الفلسطينية مقارنة بحجم الواردات، وبشكل أكثر حدة في قطاع غزة. ويرتبط ذلك بالعديد من العوامل، أبرزها ضعف تنافسية المنتجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية، نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج، جرّاء المعيقات والقيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على حرية الحركة والتنقل والنفاذ، بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية. ولدفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة، لا بد من تبني خطط كفيلة بزيادة حجم الصادرات الفلسطينية، وزيادة القيمة المضافة من هذه الصادرات، والنفاذ إلى الأسواق الخارجية بخلاف السوق الإسرائيلي وبما يكفل تعزيز وضع القطاع الخارجي في الاقتصاد الفلسطيني.

شكل 1 - 9: الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي، 2017-2018

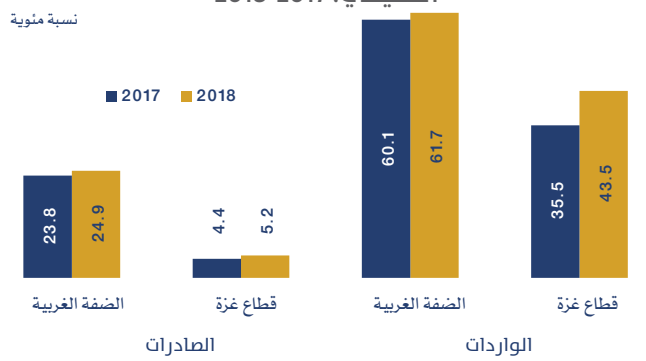

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ممارسة أنشطة الأعمال

تصدر مجموعة البنك الدولي سنوياً تقريراً حول سهولة ممارسة الأعمال في 190 دولة حول العالم، معتمدة في ذلك على مجموعة من المؤشرات الكمية المتعلقة ببيئة الأعمال وفقاً لأفضل الممارسات. وبحسب تقريرها الأخير الصادر نهاية تشرين أول 2018، اختبرت فلسطين تقدّماً بسيطاً في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، لترتفع قيمة المؤشر بواقع 0.39 نقطة إلى 59.11 نقطة على خلفية تقدّم عاملين من العوامل العشر المشكّلة للمؤشر: سهولة الحصول على خط كهرباء ثابت للمشاريع التجارية، الذي يقيس عدد الإجراءات والوقت والتكلفة المرافقة لذلك؛ وتسجيل الأراضي، الذي يراقب الخطوات والزمن والتكلفة التي تلزم لتسجيل الملكية بافتراض حالة شراء أرض ومبنى مسجّلين بشكل نظامي، وخاليين من أي نزاع حول الملكية، إضافة إلى تحديده جودة نظام إدارة الأراضي من حيث تغطيته الجغرافية، وشفافية المعلومات لديه، وقدرته على تسوية منازعات الأراضي وغيرها.

وفي المقابل، كان التراجع طفيفاً في العوامل التي تقيس سهولة بدء المشروع، وسهولة التعامل مع رخص البناء، من حيث الوقت والتكلفة والإجراءات حتى إتمام البناء، إضافة إلى انخفاض بسيط في مؤشر سهولة جباية الضرائب وإعادة الإرجاعات الضريبية. في حين حافظت المؤشرات الخمس المتبقية على ذات المستوى منذ التقرير السابق.

وقد حصلت فلسطين على ترتيب متقدم جداً فيما يخص مؤشر الحصول على الائتمان، الذي يختبر متانة نظام الاستعلام الائتماني، وفاعلية القوانين والتشريعات السارية في تسهيل النفاذ إلى التمويل. كما وتواظب فلسطين على ريادتها في هذا المؤشر على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودول الجوار، والعديد من الدول الأوروبية في ضوء كون المناخ الائتماني من ناحية النظم والتشريع وحماية الحقوق والنمو في التسهيلات وانخفاض مستويات التعثر متطوّر وفقاً لأفضل المعايير الدولية.

والملفت للنظر حصول فلسطين في موضوع سهولة التجارة عبر الحدود على أعلى علامة ضمن المؤشرات العشرة، في ضوء واقع صعوبة حركة الاستيراد والتصدير. ويعزى ذلك إلى المنهجية المتّبعة في إعداد هذا المؤشر، والتي تنظر حصراً في عملية التجارة (استيراد وتصدير) مع الشريك التجاري الأبرز (إسرائيل). وعليه، فإن الزمن والتكلفة المرافقة لذلك منخفضة جداً بالمقارنة مع غالبية الاقتصادات حول العالم.

ويجدر بالذكر أن فلسطين احتلت الترتيب 116 من بين 190 دولة مسجّلة في هذا المؤشر، متراجعة عن ترتيبها السابق في المرتبة 114. لكن ذلك لا يعود إلى تراجع الأداء بقدر ما هو ناجم عن تسارع وتيرة التقدم الذي أحرزته بعض الدول، وتحديداً البرازيل وجيبوتي، اللتان سبقتا فلسطين في ترتيبهما هذا العام. أما إسرائيل، الشريك التجاري الأبرز والأقرب جغرافياً، فتحتل الترتيب الـ49 بجوار الاقتصادات المتقدّمة في العالم. من جانب آخر، تحجز فلسطين لنفسها موقعاً متوسّطاً ضمن الدول العربية، حيث حازت على المرتبة 11 ضمن الدول العربية الاثنتين وعشرين، يسبقها في ذلك كل من الإمارات، والبحرين، وعمان، وتونس، وقطر، والسعودية، والكويت، وجيبوتي، والأردن.

صندوق 2: الريادة والابتكار وأثرها على التنمية الاقتصادية

يرتبط مصطلح الريادة أو ريادة الأعمال بعملية إنشاء مشروع أعمال جديد، أو تطوير مشروع قائم. أما الريادي فهو الشخص المبتكر والمغامر ولديه القدرة على المخاطرة، ويبحث عن التغيير وخلق فرص جديدة لنفسه ولمجتمع الأعمال الذي ينتمي إليه والمجال الذي يعمل فيه. ويلعب هؤلاء الأشخاص دوراً محورياً ومهماً في تعزيز التجارة والتنمية الاقتصادية من خلال ممارستهم للابتكار.
ويعتبر الابتكار أهم الركائز الأساسية في تعزيز الميزة التنافسية في مجال الأعمال وبناء وتطوير نشاط اقتصادي منافس، قوي وقابل للاستمرار. ولريادة الأعمال والابتكار العديد من المميزات والفوائد التي تعود بالنفع على الفرد والمجتمع ككل، ومنها:

1. خلق فرص عمل وتخفيض نسب البطالة: إن إنشاء مشروع ريادي جديد أو تطوير مشروع قائم يهدف بالدرجة الأولى إلى خلق فرصة عمل للريادي نفسه ومن ثم خلق فرص عمل لآخرين. ولهذا فإن المشاريع الريادية تعمل على خفض نسب البطالة وتعزيز التنمية الاقتصادية.
2. تطوير منتجات سلعية وخدمية جديدة أو تطوير على المنتجات الموجودة: فالابتكار يهدف بشكلٍ أساسي إلى توفير منتجات جديدة أو تطوير منتجات قديمة تحظى بالطلب من قبل المستهلكين.
3. فتح أسواق جديدة: تعمل ريادة الأعمال على خلق أسواق جديدة أو توسيع أسواق قائمة سواءً على الصعيد المحلي أو الخارجي من خلال التصدير.
4. تعمل ريادة الأعمال والابتكار على خلق بيئة تنافسية في مجال الأعمال والإنتاج، مما يؤدي إلى تحسين جودة المنتج، ورفع الإنتاجية، ونقل التكنولوجيا، وتنمية الصناعات وتشجيع التصدير.
5. تعمل ريادة الاعمال والابتكار على رفع مستوى دخل الفرد والمجتمع، وبالتالي خفض نسب الفقر وتعزيز التنمية.

ويظهر جلياً مما سبق الدور المحوري والمهم لريادة الأعمال والابتكار في تعزيز التنمية الاقتصادية، خاصة وإن الابتكار والتطور التكنولوجي يعتبران عاملين رئيسيين للنمو الاقتصادي، فالابتكار يعمل على تغير هيكل الاقتصاد، ورفع مستوى التكنولوجيا في العملية الإنتاجية، والتوجه نحو أنشطة اقتصادية ذات قيمة مضافة أعلى (Szirmai et. al, 2011).

وقد شددت نظريات النمو (نظرية النمو الذاتية ونظرية النمو التطويرية) على أن العائد على عاملي الإنتاج: رأس المال أو العمالة، هو عائد متناقص، بمعنى أن الزيادة في رأس المال أو عدد العمال يزيد من حجم الإنتاج ولكن الزيادة المستمرة في أحد هذين العاملين أو كليهما يرفع من حجم الإنتاج ولكن بوتيرة أقل ولا توازي وتيرة الزيادة في عدد العمال أو الزيادة في رأس المال. ولكن الاستثمار في المعرفة والابتكار تؤدي إلى زيادة مضطردة في حجم الإنتاج وذلك من خلال الآثار الإيجابية غير المباشرة التي يحدثها الابتكار على العملية الإنتاجية (Romer, 1990).

وتشير نظرية النمو الذاتية (Endogenous growth theory) إلى أن الدول المتقدمة تستفيد أكثر من الدول النامية فيما يتعلق بالاستثمار المعرفي وذلك نتيجة لنظام الابتكار المتفوق لديها وذلك من خلال قناتين: الأولى، أن الدول المتقدمة تستثمر بشكل كبير في مجال الأبحاث والتطوير؛ والثانية، سرعة انتقال التكنولوجيا والمعرفة في الاقتصادات المتقدمة بالمقارنة مع الاقتصادات النامية.

ومن جهة أخرى، تشير نظرية النمو التطويرية (Evolutionary growth theory) إلى أن الدول النامية تستطيع اللحاق بالدول المتقدمة في مجال التنمية وذلك من خلال الاستفادة من التكنولوجيا المبتكرة في الدول المتقدمة دون تكبد تكاليف ابتكارها ومخاطرة الاستثمار فيها. إن تبني الرياديين في الدول النامية للتكنولوجيا القادمة من الدول المتقدمة توفر لهم القدرة على خلق أسواق جديدة وإحداث تغيير هيكلي في الاقتصاد.

ومما لا شك فيه أن هناك رياديين لديهم قدرات في الابتكار أكثر من رياديين آخرين، كما أن هناك رياديين ناجحين في دول أكثر من دول أخرى. ويعود ذلك إلى عدد من العوامل والمحددات، يمكن تلخيصها في ثلاث نقاط رئيسية:

1- خصائص الشركة أو الريادي: إن الخصائص المتوفرة في الريادي كالمستوى التعليمي والخبرة وخصائص الشركة كعمرها وحجمها تعتبر من العوامل المهمة في تحديد مدى نجاح وتفوق الريادي.

2- ظروف السوق: من حيث المبدأ فإن حافز الريادي هو الربح (Schumpeter, 1934). ولكن وكما قال Adam Smith، فإن الريادي يقدم منافع للمجتمع من خلال سعية لتحقيق الأرباح. لهذا فإن هناك رابط بين قدرة الريادي على الانخراط في عملية الابتكار وبين حجم السوق وآلية عمله. لهذا فإن الأسواق لها دور مهم في عملية التنمية. وعليه، فقد فشلت الأسواق في الدول الفقيرة من لعب الدور المناط بها في عملية التنمية، حيث تتصف أسواق الدول النامية بالصغر، والتشتت، وعدم الاكتمال (imperfect markets) نتيجة لضعف البنى التحتية، وتدني مستوى الدخل، والتي تحد من قدرات الرياديين على الابتكار.

3- السياسات والبيئة المؤسساتية: تلعب السياسات الحكومية والتطور المؤسسي دوراً مهماً في تعزيز دور الرياديين وتشجيع الابتكار. وأن السياسات غير الناجحة والعوائق المؤسساتية (غياب الاستقرار السياسي، والشفافية، والنزاهة) التي تتصف بها الكثير من الدول النامية تحد من قدرات الرياديين على الابتكار، وتقلل العائد على الابتكار. وتعتبر التجارة الخارجية مصدراً من مصادر الالهام للرياديين من خلال الأفكار الجديدة والتكنولوجيا، لذا فالسياسات التي تضع العوائق على التجارة الدولية تحد من عمليات الابتكار وبالتالي تحقيق التنمية واللحاق بالبلدان المتقدمة. كما أن عمليات انتهاك حقوق الملكية وضعف إنفاذ العقود تعتبر من العوائق المؤسساتية المهمة في تثبيط الرياديين والحد من الابتكار.

وأخيراً، هناك دور مهم للحكومة في تحفيز الرياديين وتشجيع الابتكار من خلال توفير سياسات تعليمية تشجع على الابتكار وتحفز الرياديين. فالابتكار لا يقتصر وجود أشخاص رياديين فقط، بل وأيضاً توفر عاملين مدربين وعلى مستوىً عالٍ من المهارة. لذا فإن السياسات التعليمية الفعّالة وبناء القدرات عنصران لتشجيع الابتكار. وفي هذا الصدد أقدمت العديد من حكومات الدول المتقدمة والنامية على تبني «سياسات الابتكار» التي تعمل على تشجيع الابتكار بصفته عامل مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما على المستوى المحلي، فقد حققت فلسطين إنجازاً لافتاً يعتبر الأول من نوعه، وذلك من خلال مشاركة عدد من الشركات الفلسطينية وبمساعدة من مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد) في معرض حلال الدولي الذي أقيم في العاصمة الماليزية كوالالمبور. وحصول إحدى الشركات الفلسطينية المشاركة على جائزة المنتج الأكثر إبداعاً لعام 2019 من بين أكثر من ألف شركة مثلت أربعين دولة مشاركة.

وقد حصلت الشركة على هذه الجائزة على منتجها المستخلص من ورق الزيتون، باعتبار أن فكرة المنتج فكرة ريادية بامتياز، باعتمادها على البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة لاستخراج المواد الفعالة الطبيعية اللازمة لتصنيع مكملات غذائية ثبت إكلينيكياً فعاليتها في تقوية الجهاز المناعي، وإبطاء امتصاص السكريات في الجسم، الأمر الذي يؤثر إيجاباً لدى مرضى السكري مما يجعل منتجها ينفرد بكونه المنتج الأول عالمياً المتخصص بهذا المجال.

واعتمدت لجنة التحكيم (المؤلفة من تسعة أعضاء منتدبين عن هيئات حكومية مختلفة في ماليزيا) في قرارها على عدة معايير تتعلق بإبداعية الفكرة، وبشكل خاص تأثيرها الإيجابي في محاربة داء السكري، وجودة المنتج، ومدى التزامه بالمواصفات والمقاييس العالمية، وتميزه الواضح عن منتجات منافسة، إضافة إلى طريقة التقديم والعرض. ويذكر أن هذا المنتج حاصل على شهادة التصنيع الجيد (GMP)، واستطاع خلال وقت قياسي إثبات فعاليته واجتياحه لعدة سواق.
ومن الجدير ذكره أن هذ المعرض يستقطب سنويا أعداد هائلة من المشاركين والمستثمرين من كافة دول العالم للاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة. ويعتبر منصة للشركات الصغيرة والمتوسطة لعرض العلامة التجارية وخدمات الحلال للعالم.

المصادر:

Romer, P. (1990) 'Endogenous Technological Change', Journal of Political Economy, 98: S71–S102.

Schumpeter, J. A. (1934) The Theory of Economic Development. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Szirmai, A & Naude, W. & Goedhuys, M. (2011) Entrepreneurship, Innovation, and Economic Development: An Overview. https://www.researchgate.net/publication/265064574

الأسعار والتضخم والقوة الشرائية

اختبرت أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية ارتفاعات متواترة خلال النصف الأول من العام 2018، لكن التباطؤ الاقتصادي وضعف الطلب العالمي خلال النصف الثاني من العام أسفر عن تراجع مستويات هذه الأسعار، لا سيما النفط والغذاء. فبعد عودة الزخم إلى أسعار النفط إثر خفض الإنتاج من قبل أوبك والدول الأخرى غير الأعضاء، عاودت الأسعار الانحدار من جديد في الربع الأخير من العام في سياق عدم اليقين حول العرض، في ظل العقوبات الأمريكية على إيران ووقف صادراتها من النفط (صعدت الأسعار خلال شهر تشرين أول إلى أقصى مستوياتها في عدة سنوات).

شكل 1 - 10: مستويات التضخم الرئيسية، دول مختارة، 2014-2018

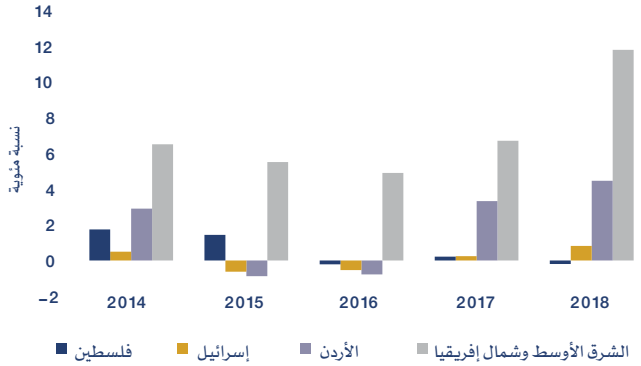

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وصندوق النقد الدولي.

وفي النتيجة، ارتفعت معدلات التضخم الرئيسية أو ما يعرف بالتضخم الكلّي (headline inflation) قليلاً في غالبية الاقتصادات مقارنة بالعام السابق، لكنها ظلّت دون المستويات المستهدفة في العديد من الدول. ففي الدول المتقدمة، وبالرغم من تحسّن الطلب المحلي خلال العامين الماضيين، ونمو الأجور وتراجع نسب البطالة، إلا أن معدلات التضخم لا تزال دون المستويات المستهدفة من قبل البنوك المركزية، خاصة معدلات التضخم الأساسية (core inflation)، وهي المعدلات التي تستثني تغيّرات أسعار الغذاء والنفط. وفي المحصلة، بلغ معدل التضخم الكلي في الدول المتقدمة نحو 2.0% خلال العام 2018 بالمقارنة مع 1.7% في العام الذي سبقه.

من جانبها، اقتربت معدلات التضخم الأساسية في بعض الدول الصاعدة والنامية من الحد الأدنى المستهدف من قبل البنوك المركزية كما هو الحال في الهند وأندونيسيا، لكنها فشلت في دول أخرى من الصعود بنحو كافٍ للاقتراب من هذه المستويات. وفي النتيجة، ارتفعت معدلات التضخم الكلية من 4.3% إلى 4.8% بين العامين 2017 و2018. ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع معدّل التضخم في جزء من الدول الصاعدة والنامية يعود بالأساس إلى تأثيرات هبوط سعر صرف العملات المحلية، مما أنتج بدوره ارتفاعاً في الأسعار المحلية، وخفف من وطأة التراجع في أسعار السلع الأساسية نهاية العام.

كما تركت الصراعات والاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا آثارها على معدلات التضخم التي تفاقمت من 6.7% إلى 11.8%. يُعزى ذلك إلى ما يسمى بالتضخم الجامح (hyper inflation) الذي ألم بدولٍ مثل إيران، والسودان، حيث تضاعف معدل التضخم في كل منها إلى مستويات غير مسبوقة، إلى جانب بقاء دول مثل ليبيا ومصر في مواجهة معدلات تضخم عالية جداً. أما دول الجوار (الأردن وإسرائيل)، فقد تسارع النمو في أسعار المستهلك، حيث نما في إسرائيل من 0.2% إلى 0.8% مقترباً من المستوى المستهدف، فيما شهد تسارعاً أعلى في الأردن من 3.3% إلى 4.5% على خلفية قيام الحكومة برفع الدعم أو زيادة الضرائب على مجموعة من السلع، جاء في مقدمتها الخبز والمحروقات.

شكل 1 - 11: مستويات التضخم في فلسطين، 2014-2018

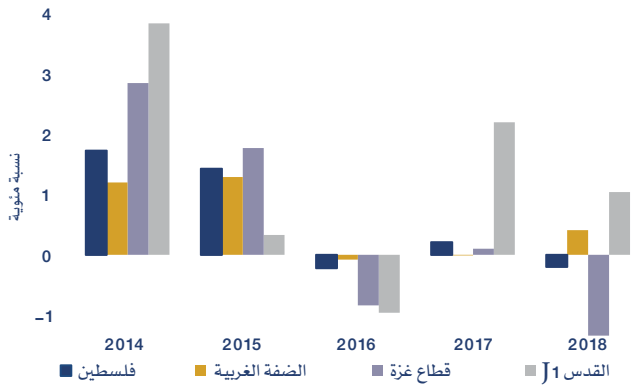

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أما في فلسطين، فيُعتبر التضخم من المعدلات المنخفضة نسبياً مقارنة بالمعدلات الإقليمية والعالمية. كما تختلف مسبباته في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة، ففي حين أن الأولى تتأثر بشكل أساسي باتجاهات الأسعار في السوق العالمي وفي إسرائيل، يبدو تأثير ذلك أقل في قطاع غزة الذي يعاني من ضعف حرية حركة البضائع دخولاً وخروجاً. كما تختلف محددات الأسعار أيضاً في منطقة القدس (J1)[7]، التي عادة ما تمتاز بمعدلات أسعار مرتفعة. وخلال العام 2018، ومع نمو أسعار السلع الأساسية عالمياً في غالبية أشهر العام، والتسارع المحدود في معدلات تضخم دول الجوار، تسارع معدل التضخم قليلاً في الضفة الغربية، لكنه حافظ على مستويات متدنية عند 0.4% مقارنة بنحو 0.0% في العام الماضي. أما في قطاع غزة، فقد انكمشت الأسعار بنحو 1.3% مقابل ثباتها النسبي في العام السابق (0.1%). من جانبها، حافظت الأسعار في القدس (J1) على النمو بشكل متوسط، فنمت بواقع 1.0% مقابل 2.2%.

7 ذلك الجزء من القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها الضفة الغربية عام 1967، ويشمل القدس الشرقية، وامتدادها في الشمال من العيسوية وحتى كفر عقب.

وفي النتيجة، أسفرت هذه التطوّرات المتعاكسة في فلسطين عن تغيّر محدود في مستوى الأسعار على المستوى الكلي، حيث انكمشت الأسعار بشكل هامشي وبنحو 0.2%. ومن الجدير بالذكر أن المستوى العام للأسعار في فلسطين لا يزال يختبر تحرّكات محدودة (ارتفاعاً أو انخفاضاً) منذ نحو ثلاثة أعوام، حيث تراجعت الأسعار في 2016 بشكل هامشي وبواقع 0.2%، ثم ارتفعت بنفس القيمة في 2017، وعادوت انخفاضها بذات القيمة مجدداً في 2018. وبشكل عام، لا يزال متوسط الأسعار العامة في فلسطين يراوح مكانه منذ نحو العامين.

يشار إلى أن المجموعات السعرية الاثنتا عشرة قد عانت من تباينات محدودة في حركة أسعارها خلال العام بين صعود وهبوط. فمن جهة تراجعت أسعار الملابس والأنسجة بشكل ملموس وبنحو 4.3%، تلاها تراجع أسعار التبغ والكحول بواقع 1.3%، والتعليم بنسبة 1.1%. أما الانكماش في أسعار الأثاث، وأسعار الغذاء فبلغ 0.9% و0.7%، على الترتيب. وفي الجهة المقابلة، نمت أسعار السلع والخدمات الثقافية والترفيهية بقرابة 1.5%. كما غلب التزايد على أسعار النقل، والخدمات الطبية، والإتصالات، وخدمات المطاعم والمقاهي، والسلع والخدمات المتنوّعة، فنمت كل مجموعة بنحو 1.1%. وتلا ذلك نمو أقل لأسعار المسكن ومستلزماته وبنسبة 0.8%.

شكل 1 - 12: مساهمة مجموعات السلع في معدل التضخم، 2018-2017

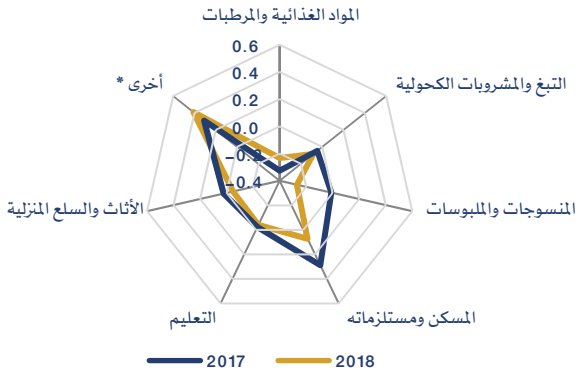

* تشمل الرعاية الصحية، النقل، الاتصالات، السلع والخدمات الثقافية والترفيهية، خدمات المطاعم والمقاهي، وسلع وخدمات متنوعة أخرى.
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وتتفاوت مساهمة المجموعات السعرية في قيمة التضخم تبعاً لوزنها النسبي في سلّة المستهلك. وخلال العام 2018 كان انخفاض أسعار كل من الغذاء والملابس هما العاملان الأكثر تأثيراً لتراجع الأسعار على المستوى الكلي، وبمساهمة سالبة بلغت 0.23 نقطة مئوية للأولى و0.27 نقطة مئوية للثانية. لكنها قوبلت بمساهمة موجبة من مجموعة النقل والمواصلات، ومجموعة السلع والخدمات الأخرى بنحو 0.13 نقطة مئوية لكل منهما. فيما كانت مساهمة مجموعات السلع والخدمات الأخرى طفيفة، سواء موجبة أو سالبة.

القوى العاملة

بلغ عدد السكان الفلسطينيين في العام 2018 أكثر من 4.8 مليون نسمة (منهم 2.9 مليون في الضفة الغربية، وحوالي 1.9 مليون في قطاع غزة) بحسب الإسقاطات السكانية المبنية على نتائج التعداد العام للسكان 2017. ورغم تراجع وتيرة نمو السكان، لا سيما في الضفة الغربية التي بلغت 2.3%، مقابل 3.0% في قطاع غزة، إلا أن نسبة الزيادة السكانية في فلسطين لا تزال مرتفعة بالقياس إلى النسب العالمية، وحتى الإقليمية. فبحسب آخر البيانات المتوفّرة الصادرة عن البنك الدولي[8]، فإن نسبة الزيادة السكانية في كل من الدول العربية وإسرائيل بلغت في المتوسط نحو 2.0% لكل منهما في العام 2017، في حين بلغ المتوسط العالمي خلال نفس العام نحو 1.2%.

وغالباً ما تمتاز الدول التي تشهد معدّلات نمو سكانية مرتفعة (لأسباب طبيعية)، بكونها مجتمعات فتية، ترتفع فيها نسبة الأفراد الذين هم في عمر الدراسة. وينطبق ذلك على فلسطين، حيث يشكّل السكان خارج سن العمل (أقل من 15 عاماً) نحو 38.7% من إجمالي السكان. وهذه النسبة بدورها أيضاً أعلى من المستوى العالمي الذي بلغ نحو 25.9% في العام 2017، ونحو 33.1% في العالم العربي. و35.5% إقليمياً، ونحو 27.9% في كل من الأردن وإسرائيل.

ويترتب على ارتفاع نسبة السكان في سن الدراسة، ارتفاع عدد الأفراد خارج سوق العمل، وبالتالي تدني نسبة المشاركة (46.4%). وهذا يعني أن أكثر من نصف المجتمع الفلسطيني لا يزال لا يسهم فعلياً في الأنشطة الاقتصادية. وتعتبر نسبة المشاركة في سوق العمل

8 قاعدة بيانات البنك الدولي.

في فلسطين منخفضة نسبياً بالقياس إلى المعدلات العالمية والإقليمية، ويعود ذلك بالأساس للتدني الشديد لمشاركة الإناث. وبالرغم من ارتفاعها نسبياً خلال العام الحالي إلى 20.7%، إلا أنها تعتبر من ضمن أقل المعدلات عالمياً. كما لا تزال مشاركة الذكور متوسّطة نسبياً، في حدود 71.5% في العام 2018. ويتم قياس نسبة مشاركة الإناث إلى نسبة مشاركة الذكور للدلالة على مدى الهّوة أو التقارب بينهما، والتي بلغت في فلسطين نحو 24.2%، أعلى من مثيلتها في الأردن (22.0%)، لكنها أقل بكثير من إسرائيل (85.6%)، والمتوسط العالمي (64.1%) خلال نفس العام.

العمالة والبطالة

بالرغم من تدنّي أعداد المشاركين في سوق العمل (نسبة المشاركة)، إلا أن عدداً كبيراً منهم ينضمّ سنوياً إلى صفوف البطالة في ظل عدم قدرة سوق العمل المحلي على استحداث وظائف بالقدر المطلوب. وقد بلغ النمو في أعداد العاملين الجدد خلال العام 2018 أقل من 1.0%، ليرتفع عددهم إلى 956 ألف عامل، مقابل نحو 426 ألف عاطل عن العمل، منهم نحو 65% في قطاع غزة، وهو ما رفع نسبة البطالة في فلسطين إلى نحو 30.8%. بيد أن قدرة سوق العمل على استيعاب العمالة الجديدة يختلف بشكل كبير بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ تتدنى قطاع غزة في ظل الحصار، بينما يسهم سوق العمل في إسرائيل والمستوطنات في استيعاب أعداد كبيرة من العاملين من الضفة الغربية.

شكل 1 - 13: توزيع السكان الفلسطينيين حسب حالة العمل، 2018

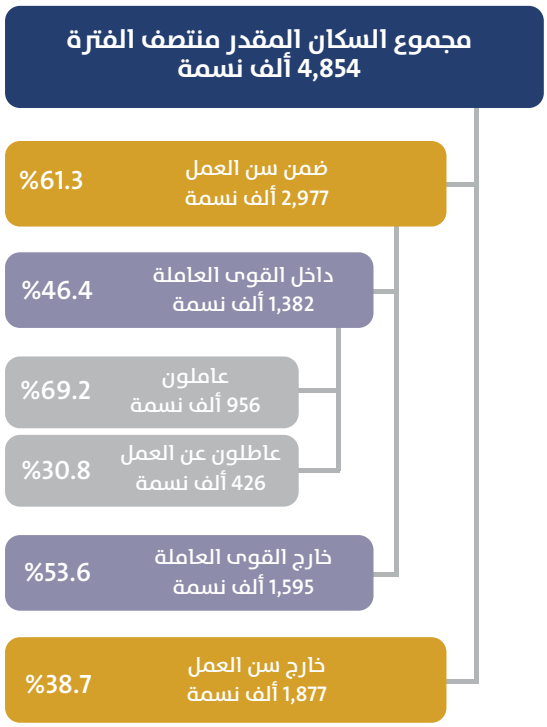

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ففي قطاع غزة، لم يجد أكثر من 28 ألف داخل جديد لسوق العمل فرصاً وظيفية، علاوة على فقدان نحو 25 ألف وظيفة قائمة في ظل الانكماش الاقتصادي، مما خلق هوّة واسعة داخل سوق العمل، ودفع بمعدلات البطالة إلى الارتفاع إلى 52.1%. أما في الضفة الغربية، وبالرغم من التباطؤ الاقتصادي، نجح سوق العمل المحلي، إلى جانب سوق العمل في إسرائيل والمستوطنات، في توفير فرص عمل جديدة بأكثر من عدد الداخلين الجدد (32 ألف مقابل 28 ألف)، مما خفّض قليلاً من نسبة البطالة (من 18.7% إلى 17.6%).

شكل 1 - 14: معدلات البطالة في فلسطين، 2014-2018

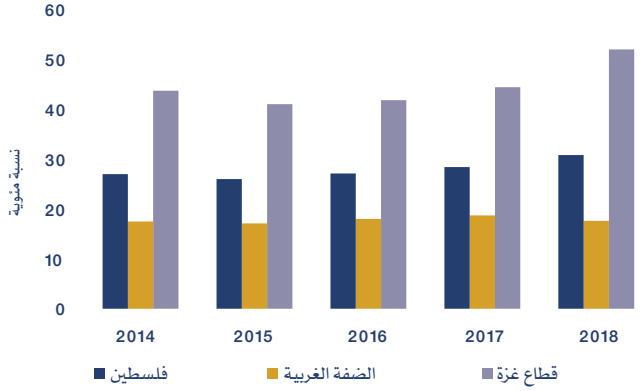

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وتعتبر نسبة البطالة في فلسطين، وفي قطاع غزة تحديداً، من أعلى المستويات عالمياً. ويتضح ذلك عند مقارنتها سواء مع دول متقدمة، كالولايات المتحدة الأمريكية (4%)، واليابان (2%)، أو مع دول صاعدة أو نامية، كالصين (4%)، والهند (3%)، أو مع دول الجوار، كإسرائيل التي بلغت فيها نسبة البطالة نحو 4%، وفي مصر 11%، وحوالي 15% في الأردن التي تعتبر من الدول التي تواجه تحدّيات لاستيعاب الأيدي العاملة خاصة في ظل استقباله أعداداً كبيرة من اللاجئين العرب على مدار السنوات الماضية.

وتجدر الملاحظة أن معدلات البطالة في فلسطين ترتفع بشكلٍ ملحوظ بين أوساط الإناث، لتصل إلى 51.2% في العام 2018، جرّاء ظروف سوق العمل التي كثيراً ما تكون عاملاً طارداً لعمل النساء، خاصة اللواتي يتمتّعن بمستوى تحصيلي أكاديمي مرتفع (13 سنة دراسية فأكثر)، إذ بلغ معدّل البطالة في أوساطهن 54.3%. كما ترتفع معدّلات البطالة في المخيمات عنها في التجمعات الحضرية والريفية، لتصل في المتوسط نحو 44.2% في 2018.

أما على مستوى توزيع العاملين في السوق المحلي على القطاعات (العام والخاص)، ومن منطلق كون القطاع الخاص الفلسطيني الموظّف الأكبر للعمالة، فإن نحو ثلاثة أرباع العاملين في السوق المحلي يعملون لدى القطاع الخاص (لا يشمل العاملين في إسرائيل والمستوطنات). كما أن نحو 63% من العمّال في قطاع غزة يعملون لدى القطاع الخاص، في حين ترتفع هذه النسبة في الضفة الغربية لتصل إلى حوالي 81%، الأمر الذي يشير إلى أن قطاع غزة أكثر اعتماداً على التوظيف في القطاع العام من الضفة الغربية، وهو ما يُعزى إلى تضخّم القطاع الحكومي في غزة ما بعد مرحلة الانقسام.

ومن ناحية أخرى، لم تطرأ أية تغيرات جوهرية على توزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية خلال العام 2018. فلا يزال الهيكل العام لهذا التوزيع محافظاً على استقراره النسبي منذ أعوام، حيث بقي قطاع الخدمات والفروع الأخرى محافظاً على الصدارة في استيعاب العاملين بنسبة قاربت 40%. في حين تتوزع النسبة المتبقية على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى وبنسب متباينة.

شكل 1 - 15: توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية، 2018

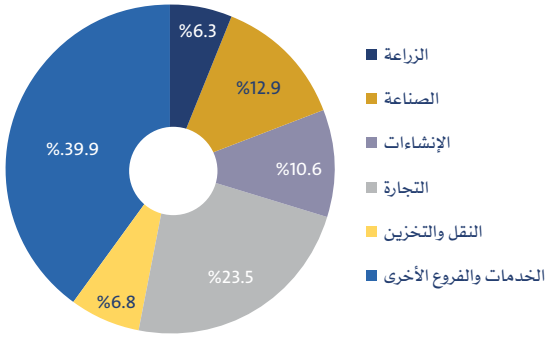

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ومن الجدير ذكره أن مساهمة القطاعات في تشغيل العاملين غالباً ما لا تتفق مع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. فهناك قطاعات تشغّل أعداداً كبيرة من العمّال بالنظر إلى تدنّي نسبة مساهمتها في القيمة المضافة، والذي يعكس بدوره تدنّي إنتاجية العامل الواحد، ومثال ذلك النقل والتخزين، والإنشاءات. وعلى العكس من ذلك، فإن مساهمة القيمة المضافة المتولّدة عن قطاعي الصناعة والخدمات تفوق مساهمة هذين القطاعين في التشغيل، مما يعكس فعالية وكفاءة أعلى، ومستوى إنتاجية أعلى.

الإنتاجية

نمت إنتاجية العامل[9] في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل متباين، حيث استمرت في النمو بشكل منتظم وقوي في الضفة الغربية للعام الثالث على التوالي، بينما لا يزال مستواها ضعيفاً في قطاع غزة، مما أدى إلى زيادة الفجوة بينهما، إذ لا تزال إنتاجية العامل في غزة تشكل أقل من 66% من مثيلتها في الضفة الغربية. وفي المحصلة، ارتفع إجمالي إنتاجية العامل في فلسطين بنحو 6.0%، لتبلغ حوالي 13,986 دولار (بأسعار العام 2015) لكل عامل في العام 2018.

شكل 1 - 16: إنتاجية العامل الفلسطيني، 2014-2018

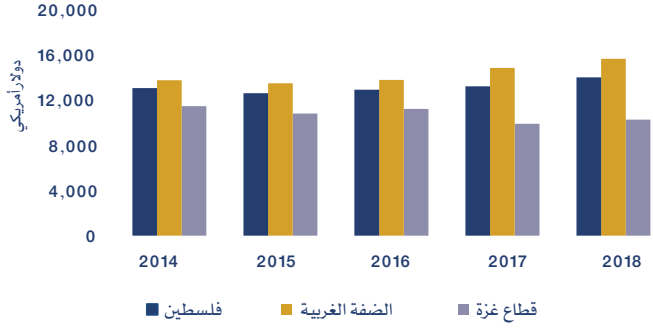

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وتختلف الإنتاجية بشكل كبير عبر الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وذلك تبعاً لعدّة عوامل من أهمها، نسبة العمالة إلى رأس المال. إذ غالباً ما تنخفض إنتاجية العامل في الأنشطة كثيفة العمالة بالمقارنة مع الأنشطة كثيفة رأس المال. وبدا ذلك واضحاً بحسب بيانات العام 2018، التي أظهرت تدنّي إنتاجية العمّال في قطاع

9 الإنتاجية = الناتج المحلي بأسعار تكلفة الإنتاج/ عدد العاملين في الاقتصاد المحلي.

النقل والتخزين (4,328 دولار لكل عامل)، وقطاع الزراعة (8,066 دولار لكل عامل). وفي المقابل، كانت الإنتاجية أعلى في قطاع الخدمات (16,061 دولار لكل عامل)، كما ارتفعت انتاجية العامل في قطاع الصناعة لتسّجل أعلى مستوى عند نحو 17,029 دولار لكل عامل.

شكل 1 - 17: إنتاجية العامل حسب النشاط الاقتصادي، 2018

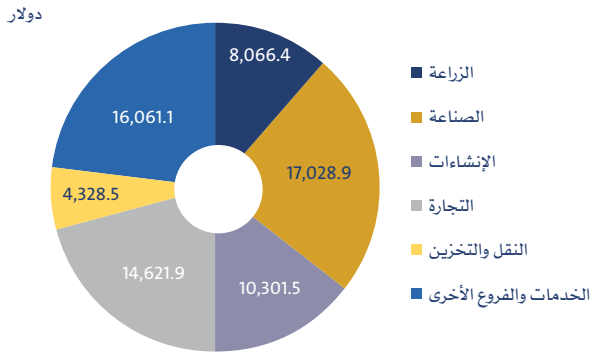

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

معدل الأجر اليومي

ارتفع معدل الأجر اليومي الاسمي للعاملين الفلسطينيين خلال العام 2018 بنسبة 7.6% ليبلغ نحو 123.0 شيكل، جراء ارتفاع متوسط الأجر في مناطق العمل الثلاث بنسب متقاربة: 7.6% للعاملين في الضفة؛ و7.1% للعاملين في إسرائيل والمستوطنات، و6.2% للعاملين في غزة. غير أن هذا النمو لم يكف كافياً لجسر الهوّة الكبيرة بين معدلات الأجور في المناطق الثلاث، إذ شكل متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستوطنات 3.9 ضعف الأجر في غزة، و2.2 ضعف الأجر في الضفة.

وتعكس هذه التباينات في مستوى الأجور حصيلة اتجاهات نمو مختلفة عبر السنوات الماضية. فعلى سبيل المثال، نما متوسط الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل بنحو 5.6% سنوياً خلال الأعوام 2010-2018، في حين نما هذا المتوسط في الضفة الغربية بنحو 3.1%. أما في قطاع غزة، فبالكاد نما متوسط أجر العامل اليومي بمعدل 0.2% سنوياً في المتوسط خلال نفس الفترة.

شكل 1 - 18: معدل الأجر اليومي الاسمي للعمال الفلسطينيين، 2014-2018

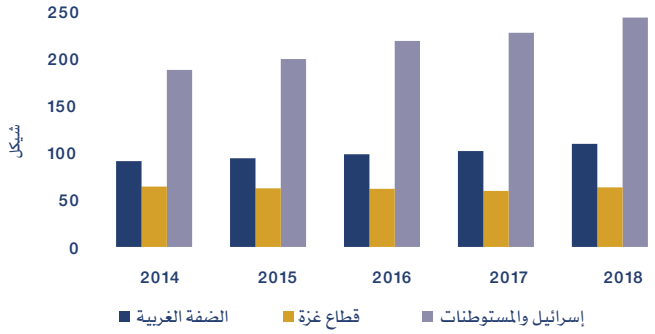

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ولا يمكن تناول تطورات الأجور بمعزل عن تغيّرات أسعار المستهلك، وذلك لتأثيرها المباشر على مستوى الأجر الحقيقي أو ما يعرف بالقوة الشرائية[10]. بيد أن تحرّكات الأسعار خلال العام 2018 جاءت لصالح تعزيز القوة الشرائية، وتحديداً للعاملين في قطاع غزة، إذ مع انكماش أسعار المستهلك، نمت الأجور الحقيقية بما يتجاوز النمو في الأجور الإسمية (7.5% مقابل 6.2%). وفي ظل الثبات النسبي في مستوى الأسعار العامة فإن النمو في الأجور الحقيقية للعاملين في كل من الضفة الغربية وفي إسرائيل والمستوطنات كان قريباً جداً من نمو الأجور الاسمية.

كما تتأثر أجور العاملين من ناحية ثانية بأسعار الصرف، وخاصة للذين يتقاضون أجورهم بعملات أخرى غير الشيكل، حيث يتقاضى العاملون في فلسطين رواتبهم، إلى جانب الشيكل، بالدولار الأمريكي والدينار الأردني بشكل أساسي. لكن خلال العام 2018، بقي متوسط سعر صرف الدولار والدينار مقابل الشيكل ثابتاً نسبياً، نحو 3.6 للأول، و5.1 للثاني، وبالتالي لم تتأثر القوة الشرائية في المتوسّط بتقلبات سعر الصرف قياساً بالعام الماضي.

10 كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها من خلال كمية محدّدة من النقود.

صندوق 3: مستويات المعيشة في فلسطين، 2017

أظهر تقرير صدر في العام 2018 عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن متوسط إنفاق الفرد الفلسطيني بلغ 170 ديناراً أردنياً في الشهر، وبواقع 220 ديناراً في الضفة الغربية و91 ديناراً في قطاع غزة. وأن حصة الطعام من الإنفاق لا تزال هي الأعلى بنسبة 31% من مجمل الإنفاق، تليها حصة الإنفاق على وسائل النقل والاتصالات بنسبة 18.5%.

وقد أظهر التقرير أن متوسط إنفاق الفرد الشهري بين عامي 2011 و2017 قد ارتفع في الضفة الغربية من 188 ديناراً أردنياً إلى 220 ديناراً أردنياً. بينما انخفض في قطاع غزة من 110 دنانير إلى 91 ديناراً أردنياً. كما أظهر التقرير تغيراً في نمط إنفاق الفرد/الأسرة، حيث تراجعت حصة الإنفاق على الطعام من 35.9% تقريباً عام 2011 إلى 31.% عام 2017، وحصة الملابس والأحذية من 6.6% إلى 5.2%، مقابل ارتفاع حصة الإنفاق على وسائل النقل والاتصالات من 14.7% إلى 18.5%، وحصة الإنفاق على التعليم من 3.0% إلى 4.1%، مع ارتفاع حصة التحويلات النقدية المدفوعة من 3.5% إلى 7.6% خلال نفس الفترة.

إنفاق الأسرة على سلع وخدمات مختارة (%)، 2011 و2017

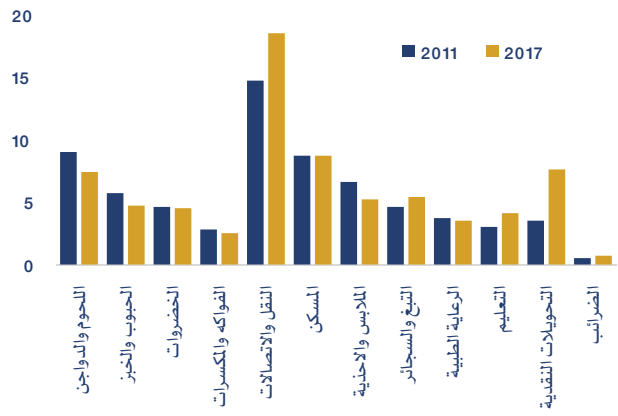

توزيع إنفاق الأسرة الشهري، 2017

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير مستويات المعيشة 2017.

أما على صعيد الجغرافي، فقد أظهر التقرير أن متوسط إنفاق الأسرة الشهري على الطعام في الضفة الغربية بلغت نسبته 29.1% من مجموع الإنفاق، مقابل 35.7% في قطاع غزة خلال العام 2017. فيما بلغت حصة الإنفاق النقدي على غير الطعام حوالي 56.4% من إجمالي الإنفاق في الضفة الغربية وحوالي 49.4% في قطاع غزة.

وفيما يتعلق بنسب الفقر وفق أنماط الاستهلاك، أظهر التقرير أن نسبة الفقر وصلت في فلسطين خلال العام 2017 إلى 29.2%، بواقع 13.9% في الضفة الغربية و53.0% في قطاع غزة. وبالمقارنة مع العام 2011 تكون نسبة الفقر قد ارتفعت في فلسطين بنحو 13.2% (بلغت في العام 2011 حوالي 25.8%). ولكن على مستوى المنطقة الجغرافية، فقد انخفضت نسبة الفقر في الضفة الغربية بنحو 21.9% (بلغت في العام 2011 حوالي 17.8%)، مقابل ارتفاعها في قطاع غزة بنسبة 36.6% (بلغت في العام 2011 حوالي 38.8%).

نسب الفقر وفق أنماط الاستهلاك في فلسطين

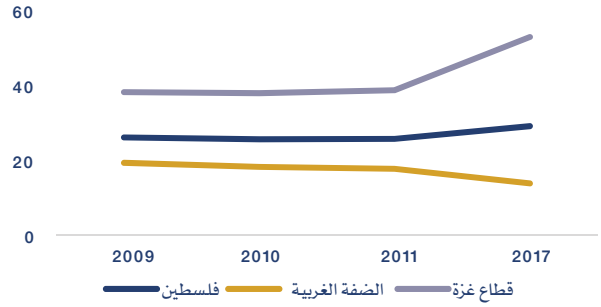

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير مستويات المعيشة 2017.

آفاق الاقتصاد الفلسطيني

تشير توقعات سلطة النقد بشأن أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2019 إلى استمرار التباطؤ في الاقتصاد (وفق السيناريو الأساس) إلى نحو 0.5% مقارنة مع 0.9% في العام 2018. وأن ينعكس هذا التباطؤ بشكل سلبي على دخل الفرد الحقيقي (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) لينكمش بنسبة 0.8% مقارنة مع انكماش بنحو 1.7% في العام 2018. وقد استندت هذه التنبؤات[11] على مجموعة من الافتراضات الأساسية، مع تضمينها تحليل لمخاطر مختلفة محتملة الحدوث بدرجات متفاوتة.

ويأتي هذا الأداء على خلفية افتراض استمرار الأزمة المالية التي تمر بها الحكومة الفلسطينية إثر قيام إسرائيل بحجب جزء من أموال المقاصة، الأمر الذي حد من قدرتها على تغطية إنفاقها الجاري بشكل كامل، إذ تم افتراض تواصل هذه الأزمة حتى منتصف العام 2019، مترافقاً مع افتراض تراجع في حجم المنح والمساعدات المقدمة لدعم الخزينة إلى 500 مليون دولار خلال العام 2019. كما تقوم هذه التنبؤات أيضاً على افتراض نمو التحويلات الجارية المقدمة للقطاع الخاص بمعدل 2% إلى 1,559 مليون دولار، وارتفاع التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 8%، إضافة إلى زيادة معدل تكلفة الاستيراد (معدل التضخم وأسعار الصرف لدى الشركاء التجاريين) بنسبة 1.5%. إلى جانب ارتفاع عدد العمال الفلسطينين في اسرائيل بنحو 5.0%، وتحقيق الاقتصاد الإسرائيلي نمواً بحوالي 2.3% في عام 2019، بناءً على تقرير بنك إسرائيل.

وفي ظل التباطؤ المتوقع استناداً للسيناريو الأساس، من المتوقع أن يتراجع الاستهلاك النهائي قليلاً بنحو 0.2% (بواقع 0.2% للاستهلاك الخاص و0.4% للاستهلاك الحكومي)، لينخفض إلى حوالي 112.9% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر في العام 2019. كما يتوقع أن ينكمش الاستثمار بشكل طفيف (0.6%)، لتتراجع نسبته من الناتج المحلي الإجمالي إلى 23.4%.

شكل 1 - 19: آفاق الاقتصاد الفلسطيني (تنبؤات النمو الحقيقي) للعام 2019

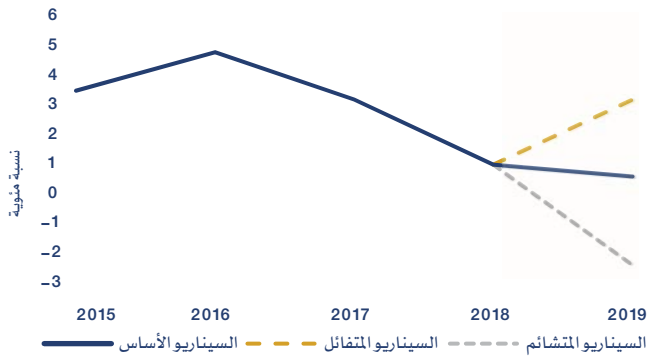

المصدر: تقديرات سلطة النقد.

أما بالنسبة للقطاع الخارجي، فمن المتوقع في ظل ضعف النشاط الاقتصادي أن تتراجع حركة التجارة الخارجية، لتنكمش الصادرات بنسبة 0.6%، والواردات بحوالي 1.3%، مما يؤدي إلى تحسن قليل في وضع الميزان التجاري (انخفاض العجز)، لتشّكل حصّته من نحو 36.6%. كما ويتوقع من جهة أخرى، أن يؤدي تباطؤ النمو الاقتصادي إلى تراجع قدرة سوق العمل عن توليد فرص عمل بالقدر الكافي، وأن تواصل معدلات البطالة ارتفاعها التدريجي وصولاً إلى 31.2% في المتوسط، وأن تصل مستويات التضخم إلى نحو 0.9% على خلفية التنبؤات بارتفاع طفيف في أسعار الغذاء العالمية، وزيادة بوتيرة أعلى في تكلفة الواردات إلى فلسطين.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التنبؤات تبقى عرضة لبعض الصدمات المختلفة والمحتملة الحدوث بدرجات متفاوتة. فمع افتراض تعرض الاقتصاد خلال العام 2019 إلى صدمة إيجابية (سيناريو متفائل)، تتمثل في تحسن جدي في الوضع السياسي والأمني ومفاوضات السلام والمصالحة الفلسطينية، بالتزامن مع رفع/تخفيف حالة الحصار والإغلاقات الجزئية عن قطاع غزة، وزيادة عدد العمال الفلسطينين في إسرائيل، وزيادة وتيرة تدفق أموال المانحين لدعم الموازنة ودعم الإنفاق التطويري، وتحويل أموال المقاصة بشكل كامل إلى الحكومة الفلسطينية، وزيادة تحويلات القطاع الخاص من الخارج بوتيرة أعلى من معدلاتها السنوية، فمن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 3.1%، وأن يرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج بحوالي 3.2%.

كما يتوقع استناداً لهذا السيناريو أن ينمو الاستهلاك النهائي بحوالي 3.4% (3.0% للاستهلاك الخاص و4.6% للإنفاق العام)، والاستثمار بحوالي 4.2%. وأن يرتفع العجز في الميزان التجاري بما نسبته 5.2%، جرّاء نمو الصادرات بـ3.5%، والواردات بنحو 4.6%. أما البطالة، فمن المتوقع أن ينخفض معدلها قليلاً إلى 29.7% من إجمالي القوى العاملة.

11 من الضروري الأخذ بعين الاعتبار حساسية هذه النتائج لأي تغير في الأرقام الفعلية الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية الفلسطينية.

أما في حال تعرض الاقتصاد إلى صدمة سلبية (سيناريو متشائم)، تتمثل في مزيد من التدهور في الأوضاع السياسية والأمنية، ومزيد من الانخفاض في حجم المنح والمساعدات لدعم خزينة الحكومة، واستمرار الخلاف مع الجانب الاسرائيلي بشأن أموال المقاصة، وتراجع عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل. فمن المتوقع في ظل هذا السيناريو، أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 2.5%، وأن يتراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.9%.

كما يتوقع استناداً لهذا السيناريو، أن ينخفض الاستهلاك النهائي بحوالي 1.7% (0.5% للاستهلاك الخاص و5.6% للاستهلاك الحكومي)، وأن يتراجع الاستثمار بما يقارب من 10.1%. إلى جانب تراجع الصادرات بحوالي 5.4%، والواردات بنحو 4.5%، الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع العجز في الميزان التجاري بنحو -4.2%. كما سيؤدي هذا السيناريو إلى ارتفاع مستويات البطالة إلى 32.1%.

الفصل الثاني
تطورات مالية الحكومة

المالية العامة 2018

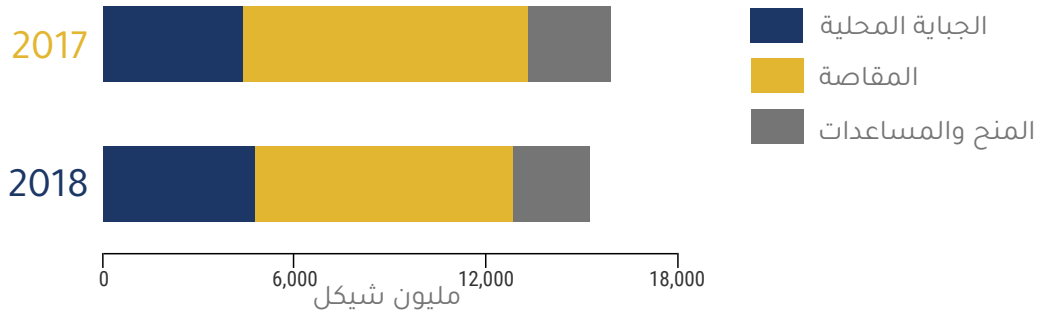

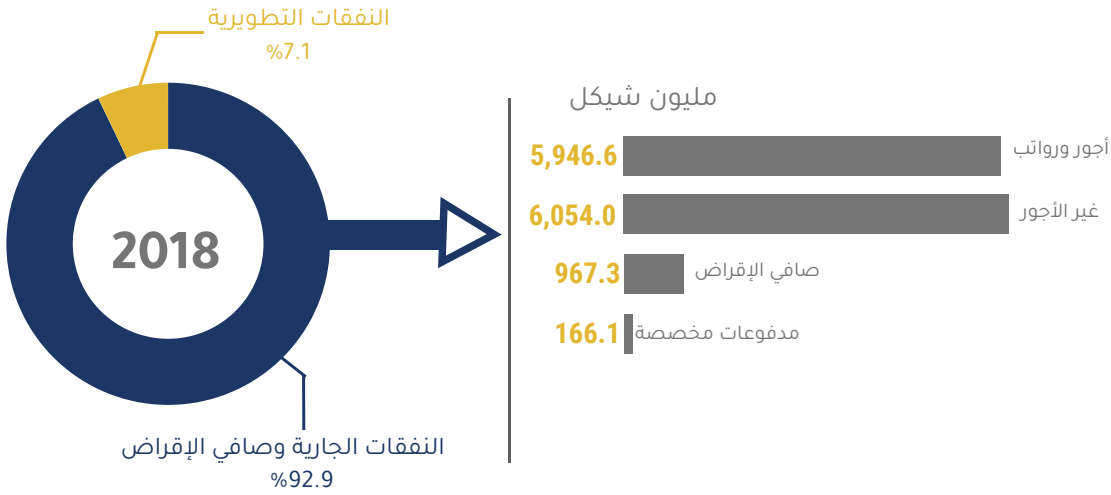

العجز الكلي قبل المنح كنسبة من الناتج

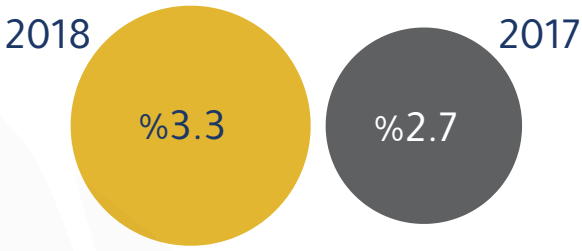

الدين العام كنسبة من الناتج

نظرة عامة

تواصلت مساعي الحكومة الفلسطينية خلال العام 2018 لخفض العجز في الموازنة العامة من خلال إصلاح إدارة المال العام وتقنين الإنفاق العام، بما في ذلك إعداد خطط الإنفاق الخاص بالمشاريع الممولة محلياً. كما عملت على زيادة الإيرادات وتعزيزها، من خلال تحسين طرق الجباية واستمرار اعتماد سياسة ضريبية محفزة ومخفضة، والاستمرار في متابعة وتطوير وتحسين آليات التقاص مع إسرائيل. وقد انعكست جملة هذه الإجراءات في تحسن إيرادات الجباية المحلية (الإيرادات الضريبية وغير الضريبية). لكن في المقابل شهد العام 2018 انخفاضاً ملحوظاً في إيرادات المقاصة، إلى جانب انخفاض المنح والمساعدات الخارجية. وعلى الجانب الآخر، تراجعت النفقات العامة الفعلية نتيجة الإجراءات الحكومية المتعلقة بإحالة بعض الموظفين للتقاعد والتقاعد المبكر، بالإضافة إلى وقف بعض العلاوات والبدلات.

وقد أدت جملة هذه التطورات إلى تراجع فائض الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات مقارنة بالعام السابق، وانخفاض الدين العام الحكومي مقوماً بالدولار الأمريكي، مقابل ارتفاع حجم المتأخرات المتراكمة المترتبة على الحكومة، وذلك بالرغم من استمرارها في جدولة متأخرات القطاع الخاص، من خلال إصدار أذونات دفع حكومية تهدف إلى الحد من تراكم هذه المتأخرات ووضع آلية لسدادها والتخلص منها كلياً.

الإيرادات العامة والمنح

شهد العام 2018، انخفاضاً ملحوظاً في إيرادات المقاصة، رافقه انخفاض في المنح والمساعدات الخارجية، مقابل ارتفاع إيرادات الجباية المحلية (الضريبية وغير الضريبية)، مما أدى بالمحصلة إلى تراجع الإيرادات العامة والمنح بنحو 4.1% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 15,320.2 مليون شيكل. وبذلك شكلت الإيرادات العامة والمنح المتحققة نحو 93% من المستهدف بحسب موازنة العام نفسه، مقارنة بنحو 97.9% في العام 2017.

وشهد العام 2018، تضاعف حجم الإرجاعات الضريبية مقارنة بالعام 2017، لتبلغ 500.9 مليون شيكل، مُشَكِلةً نحو 267.9% من المبلغ المستهدف في مشروع الموازنة للعام 2018. وفي المحصلة انخفض صافي الإيرادات العامة والمنح بنسبة 6.2% خلال العام 2018 لتبلغ 14,819.3 مليون شيكل، أو ما يعادل نحو 90.9% من المبلغ المستهدف في مشروع الموازنة.

شكل 2 - 1: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)، 2018

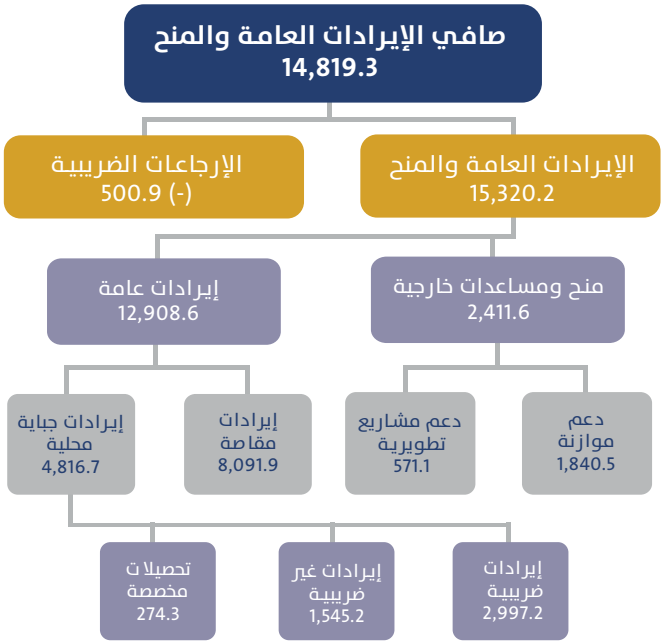

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

الإيرادات العامة

تتكون الإيرادات العامة من إيرادات المقاصة، التي تشكل نحو 62.7% منها، وإيرادات الجباية المحلية، التي تشكل نحو 37.3% (منها 23.2% حصة الإيرادات الضريبية، و12% حصة الإيرادات غير الضريبية، و2.1% التحصيلات المخصصة). وقد بلغت الإيرادات العامة نحو 12,908.6 مليون شيكل، منخفضةً بنحو 3.6% مقارنة بالعام السابق، ومُشَكِلةً نحو 94.3% من المبلغ المستهدف في مشروع الموازنة. وقد أدى تراجع الإيرادات العامة إلى انخفاض نسبة العبء الضريبي إلى الناتج المحلي الإجمالي لنحو 24.6% مقارنة بنسبة 25.6% في العام السابق[12].

ويشير تحليل مكونات الإيرادات العامة أن السبب الرئيسي في انخفاض هذا البند يعود إلى التراجع الكبير في إيرادات المقاصة بنحو 9.8% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ ما يقارب 8,091.9 مليون شيكل، ولتشكل نحو 15.4% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2018. وتتكون إيرادات المقاصة بشكل أساسي من الإيرادات الجمركية التي تشكل نحو 43.1%؛ والإيرادات من المحروقات وتشكل نحو 30.8%؛ وإيرادات ضريبة القيمة المضافة التي تشكل نحو 24.9%؛ فيما شكلت إيرادات ضريبة الدخل والشراء وإيرادات أخرى نحو 1.2% من إجمالي إيرادات المقاصة خلال العام 2018[13]. وقد ساهمت إيرادات المقاصة في تغطية نحو 136.1% من فاتورة الأجور والرواتب، مقارنة بنحو 126.9% عام 2017، وحوالي 61.6% من النفقات الجارية وصافي الإقراض مقارنة بحوالي 65.5% خلال نفس الفترة. وتؤكد هذه المؤشرات على الأهمية الكبيرة لإيرادات المقاصة التي تعتبر صمام أمان الحكومة للوفاء بالتزاماتها ودفع المستحقات المترتبة عليها.

شكل 2 - 2: الإيرادات العامة والمنح كنسبة من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض، 2014-2018

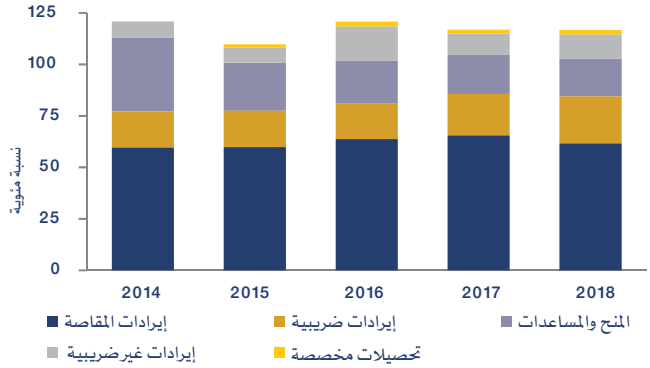

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

أما إيرادات الجباية المحلية فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً بنحو 9% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 4,816.7 مليون شيكل، نتيجة ارتفاع كافة مكوناتها، الإيرادات الضريبية وغير الضريبية والمدفوعات المخصصة، على حد سواء. وتوزعت إيرادات الجباية المحلية بين إيرادات ضريبية بنحو 62.2%، مقابل 32.1% حصة الإيرادات غير الضريبية، ونحو 5.7% حصة الإيرادات من بند المتحصلات المخصصة. وشكلت إيرادات الجباية المحلية حوالي 106.3% من المبلغ المستهدف في مشروع الموازنة، وساهمت في تغطية نحو 36.7% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، مقارنة بنحو 32.3% خلال العام 2017.

ويذكر في هذا السياق أن الإيرادات الضريبية قد ارتفعت بشكل ملحوظ (9%) خلال العام 2018 مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 2,997.2 مليون شيكل، ومشكلة ما يقارب 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي. وساهمت في تغطية نحو 22.8% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، مقارنة بنحو 20.1% في العام 2017. ويبدو أن السياسات الحكومية الخاصة بتخفيض نسبة الضريبة وتوسيع القاعدة الضريبية قد نجحت، حيث شهدت الأعوام الأربعة الماضية ارتفاعات متتالية في هذا النوع من الإيرادات. وتوزعت الإيرادات الضريبية خلال العام 2018 بين إيرادات ضريبة القيمة المضافة بنحو 40%؛ وإيرادات ضريبة الدخل بنحو 28.3%؛ فيما بلغت حصة الإيرادات الجمركية نحو 23.3%؛ وساهمت مكوس السجائر بنحو 7.8%؛ أما الإيرادات المتحصلة من ضريبة الأملاك ومكوس المشروبات فساهمت بنحو 0.6% من الإيرادات الضريبية. يشار إلى أن إيرادات القيمة المضافة قد ارتفعت بحوالي 18.5% لتصل إلى نحو 1,198.2 مليون شيكل، كما ارتفعت إيرادات ضريبة الدخل بنسبة 7.4%، لتبلغ 848.7 مليون شيكل، وارتفعت إيرادات مكوس

12 يتمثل العبء الضريبي في حجم الضرائب التي تجبيها الحكومة بمختلف أشكالها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعادة ما يكون أعلى في الدول الصناعية والمتطورة منه في الدول النامية.

13 مساهمة الضرائب في إيرادات المقاصة محسوبة على أساس الالتزام، نظراً لعدم توفر هذه التفصيلات وفق الأساس النقدي.

السجائر بنحو 21.4% لتبلغ 235.1 مليون شيكل. وفي المقابل انخفضت الإيرادات الجمركية بنحو 5.4% لتبلغ 697.7 مليون شيكل، كما انخفضت إيرادات مكوس المشروبات وإيرادات ضريبة الأملاك إلى 17.4 مليون شيكل مقارنة بنحو 18.4 مليون شيكل عام 2017.

كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية خلال العام 2018، بشكلٍ ملموس (10.1%) مقارنة بالعام السابق لتبلغ حوالي 1,545.2 مليون شيكل، ولتشكل نحو 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ارتفاع الإيرادات غير الضريبية ارتفعت نسبة تغطيتها للنفقات الجارية وصافي الإقراض إلى نحو 11.8%، مقارنة بنحو 10.3% خلال نفس الفترة. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة الإيرادات من الرسوم الأخرى[14] بنسبة 29.6% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 646.6 مليون شيكل، كما ارتفعت الإيرادات المتحققة من رسوم المواصلات بنسبة 4.8%، لتبلغ 138.9 مليون شيكل، وكذلك العوائد الاستثمارية إلى ما يقارب 15.8 مليون شيكل. في المقابل شهدت الإيرادات المتحصلة من رسوم رخص مزاولة المهنة ورسوم التأمين الصحي، ورسوم المحاكم الشرعية انخفاضاً بنسبة 2.5% لتبلغ 743.8 مليون شيكل.

وأخيراً، بلغت المتحصلات المخصصة خلال العام 2018 حوالي 274.3 مليون شيكل مقارنة بحوالي 264.3 مليون شيكل خلال العام 2017، مشكلة نحو 5.7% من إيرادات الجباية المحلية، وأسهمت في تغطية نحو 2.1% من النفقات الجارية وصافي الإقراض.

المنح والمساعدات الخارجية

تواصل الانخفاض في حجم المنح والمساعدات الخارجية للعام السادس على التوالي، حيث تراجعت خلال العام 2018 بنحو 7.1% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 2,411.6 مليون شيكل، وبذلك تراجعت حصتها من إجمالي الإيرادات العامة والمنح إلى 15.7%، مقارنة بنحو 16.3% في العام 2017، وساهمت في تغطية نحو 18.4% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، مقارنة بنحو 19% خلال نفس الفترة. وتمثل المنح والمساعدات الخارجية رافداً أساسياً من روافد الخزينة، ويستخدم الجزء الأكبر منها لدعم الموازنة، فيما يتم استخدام جزء بسيط منها لدعم المشاريع التطويرية، حيث بلغ حجم المنح والمساعدات الموجهة لدعم الموازنة نحو 1,840.5 مليون شيكل أو ما يعادل 76.3% من إجمالي الدعم الخارجي المقدم خلال العام 2018، مقابل نحو 571.1 مليون شيكل أو ما يعادل 23.7% من هذا الدعم خصص لتمويل المشاريع التطويرية.

كما تسهم المنح والمساعدات الخارجية في خفض العجز المالي الحكومي، وتحويل هذا العجز إلى فائض في كثير من الأحيان، كما هو الحال خلال الأعوام 2013-2018. وفي هذا السياق ساهمت المنح والمساعدات خلال العام 2018 في تحويل الرصيد المالي للحكومة من عجز كلي بقيمة 1,729.4 مليون شيكل (حوالي 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى فائض بنحو 682.2 مليون شيكل (حوالي 1.3% من الناتج المحلي).

صندوق 4: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لوقف المساعدات الأمريكية عن الشعب الفلسطيني

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الرئيس لعملية السلام التي وقعت في العام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وقد دأبت أمريكا على مدار السنوات الماضية تقديم مساعدات للشعب الفلسطيني كوسيلة لدفع واستمرار عملية السلام بين الطرفين، إلا أن هذه المساعدات أخذت بالتراجع خلال العامين الماضيين إلى أن أعلنت أمريكا عن وقف كافة مساعداتها بدءاً من العام 2019. وتعتبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ووزارة الخارجية الأمريكية (Department of State) المصدر الرئيس الذي تتدفق من خلاله هذه المساعدات.

14 تتكون هذه الرسوم بشكل رئيس من رسوم مجلس القضاء الأعلى، ورسوم البريد والاتصالات، ورسوم وزارة الاقتصاد، وضرائب التسجيل المدني وغيرها من الرسوم الأخرى.

فمنذ فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية وتوليه الرئاسة في العام 2016، وهو يلوح بوقف المساعدات للشعب الفلسطيني، وذلك بهدف ممارسة الضغط على الفلسطينيين للقبول بما بات يعرف بصفقة القرن. وفي هذا الإطار يتساءل الكثير من مختلف فئات المجتمع الفلسطيني حول تداعيات وقف المساعدات الأمريكية، وتتناقض المواقف فيما يتعلق بتداعياتها، فيرى البعض أن أثر وقفها سيكون له تداعيات كبيرة على الاقتصاد، في حين يرى البعض الآخر أن أثرها سيكون محدود.

وتشير الأرقام إلى الأهمية الكبيرة لهذه المساعدات خاصة فيما يتعلق بدعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الداعم الأكبر لميزانية وكالة الغوث، بنسبة تقارب ثلث إجمالي التمويل المقدم للوكالة وبما يعادل في المتوسط 300 مليون دولار سنوياً خلال الفترة 2008 – 2017. وبالتالي فإن وقف المساعدات الأمريكية قد أثر في أداء وكالة الغوث وقدرتها على تمويل أنشطتها الخدماتية والإنسانية، وهو ما سينعكس على اللاجىء الفلسطيني سواء في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) أو في الشتات، وزيادة معاناته، وبالتالي زيادة الأعباء الملقاه على عاتق الحكومة الفلسطينية التي تعاني أصلاً من عجز في موازنتها.

كما أن التهديد بوقف المساعدات الأمريكية (والبدء في تنفيذ هذه التهديدات) سيؤثر مباشرة على الأداء الحكومي نظراً لتلقي الحكومة لدعم مباشر من الولايات المتحدة الامريكية، الأمر الذي سيؤدي إلى تفاقم سوء الوضع المالي للحكومة ويرفع من عجزها. كذلك هناك أثر غير مباشر لوقف هذه المساعدات على الحكومة الفلسطينية من خلال العاطلين عن العمل الجدد الذين يشغلون وظائف في مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) والذين سينضمون لصفوف البطالة في سوق العمل الفلسطيني.

وتشير البيانات أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) تمثل المصدر الرئيس للمنح والمساعدات الامريكية، إذ أن أكثر من 70% من إجمالي المنح والمساعدات تقدم للضفة الغربية وقطاع غزة من خلال هذه الوكالة. في حين أن الجزء المتبقي يقدم من خلال وزارة الخارجية الأمريكية (Department of State). فقد قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حوالي 359 مليون دولار كمتوسط سنوي خلال الفترة 2008 – 2018، لتمويل مشاريع مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تنوعت هذه المشاريع فيما بين دعم للقانون والنظام في الأراضي الفلسطينية، ودعم مباشر لموازنة الحكومة الفلسطينية وتدريب ودعم الأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى سداد بعض التزامات الحكومة الفلسطينية تجاه بعض المستشفيات العاملة في القدس، ودعم المشاريع التنموية الأخرى الخاصة بالتعليم والصحة والمياه والمساعدات الاجتماعية ومشاريع البنية التحتية وغيرها من المشاريع الأخرى. أما وزارة الخارجية الأمريكية فقد قدمت ما يعادل 169 مليون دولار سنوياً خلال الأعوام العشر الماضية، والتي كانت موجهة بشكل رئيسي للمجتمع المدني والمساعدات العاجلة.

الجدول رقم 1: مصادر المنح والمساعدات الأمريكية للضفة الغربية وقطاع غزة

(مليون دولار)

السنة	إجمالي المنح الامريكية	وزارة الخارجية الامريكية	الوكالة الامريكية للتنمية الدولية
2008	353.0	79.5	273.5
2009	918.3	345.5	572.8
2010	590.2	111.4	478.9
2011	828.7	275.5	553.2
2012	329.7	128.8	200.9
2013	802.9	249.1	553.8
2014	387.0	129.3	257.8
2015	456.6	101.2	355.4
2016	616.0	332.0	284.1
2017	375.2	107.7	267.5
2018	146.6	*0.0	**146.6
المعدل السنوي	**527.7**	**169.1**	**358.6**

* البيانات المتوفرة حتى نهاية الربع الاول 2018

** البيانات المتوفرة حتى نهاية الربع الثالث 2018. (حيث أن السنة المالية في أمريكا تنتهي بتاريخ 31/09 من كل عام).

مصدر البيانات: الموقع الالكتروني الخاص بالوكالة الامريكية للتنمية الدولية[15].

15 مصدر البيانات: الموقع الالكتروني الخاص بالوكالة الامريكية للتنمية الدولية. البيانات متوفرة حتى نهاية الربع الثالث 2018. (تنتهي السنة المالية في أمريكا بتاريخ 30/09 من كل عام).

ويوضح الجدول التالي حصة كل جهة من الجهات أو القطاعات الأساسية المستفيدة من المساعدات الأمريكية المقدمة خلال الفترة منذ العام 2008 حتى 2018. إذ يتبين من الجدول تذبذب حصة القطاعات من هذه المساعدات، لكن ما هو واضح أن حصة الأمن والحماية والمساعدات الاجتماعية مرتفعة إلى حد ما، كما يظهر الجدول أيضاً أن حصة التكاليف الإدارية في تزايد خاصة خلال العامين 2017 و2018.

الجدول رقم 2: الجهات المستفيدة من المنح والمساعدات الأمريكية في الضفة الغربية وقطاع غزة

(نسب مئوية)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018*	المتوسط
تكاليف ادارية	4.9	2.2	4.2	3.0	10.1	3.5	7.1	6.5	4.5	7.7	13.4	**6.1**
بنية تحتية	0.9	3.7	11.8	7.9	2.6	1.8	12.1	7.9	3.6	2.7	10.4	**5.9**
الامن والحماية	7.6	33.2	7.1	35.8	24.2	32.2	8.7	16.1	52.6	20.8	25.2	**23.9**
سيادة القانون وحقوق الانسان	16.1	8.9	19.5	5.9	30.7	3.8	34.0	14.7	4.8	21.0	2.1	**14.7**
مساعدات اجتماعية	42.6	39.0	29.6	25.5	5.8	45.6	7.1	30.6	17.9	26.3	8.4	**25.3**
المياه والصرف الصحي	9.0	2.7	10.7	6.5	7.3	3.7	10.4	12.5	9.2	7.0	16.6	**8.7**
التعليم الاساسي	0.8	1.8	1.6	2.1	2.0	1.1	1.9	2.6	1.5	2.7	6.2	**2.2**
الإجمالي (مليون دولار)	**353.0**	**918.3**	**590.2**	**828.7**	**329.7**	**802.9**	**387.0**	**456.6**	**616.0**	**375.2**	**146.6**	**527.7**

* بيانات العام 2018 هي بيانات جزئية ولا تشمل كامل العام، إلا أنها تعتبر نهاية سنة مالية في أمريكا.

وعلى الجانب الآخر فقد كان لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)دور مهم وأساسي في خفض معدلات البطالة ومستويات الفقر ورفع المستوى المعيشي للعديد من الأسر الفلسطينية التي ترعاها الوكالة وذلك من خلال البرامج الإغاثية التي تقدمها هذه الوكالة. ونظراً لصعوبة فصل البيانات الخاصة بوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين عن باقي الجهات الأمريكية الأخرى التي تقدم مساعدات للشعب الفلسطيني، فقد تم الحصول على البيانات الخاصة بهذه الوكالة من خلال موقع الوكالة نفسها. ومن المعروف أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين تعنى بشكل أساسي في تقديم خدمات التعليم والصحة للآجئين الفلسطينيين (في الداخل والشتات)، بالإضافة إلى معونات اجتماعية وغيرها من المساعدات العاجلة. وقد أظهرت البيانات الصادرة عن وكالة غوث وتشغيل اللآجئين أن متوسط حجم المساعدات المقدمة للآجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الشتات قد بلغت نحو 1.1 مليار دولار خلال الفترة 2008 – 2017، شكلت المساعدات الامريكية منها نحو 28%، أو ما يعادل 300 مليون دولار سنوياً[16]، علماً أن المساعدات الأمريكية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين قد بلغت حوالي 60.4 مليون دولار فقط خلال العام 2018، أو ما يقارب 4.7% من إجمالي المساعدات.

16 https://www.unrwa.org/how-you-can-help/government-partners/funding-trends/donor-charts

وفي المحصلة، تظهر البيانات حجم المساعدات الأمريكية المقدمة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومن خلال وزارة الخارجية الأمريكية، والذي يعتبر مؤشراً بشكل واضح وكبير في قدرة الحكومة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها، وفي قدرة وفعالية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. ويظهر التحليل أن وقف هذه المساعدات سيؤثر حتما بشكل مباشر وغير مباشر على العجز الحكومي وذلك من خلال زيادة الأعباء المالية المترتبة على الحكومة والتي تعاني أصلاً من عجز مزمن. ويكون الأثر المباشر من خلال وقف الدعم الحكومي المباشر الذي يزيد من العجز المالي للحكومة، فيما يكون الأثر غير المباشر من خلال وقف المساعدات الاجتماعية وغيرها من المشاريع التنموية والتطويرية، بالإضافة إلى ازدياد أعداد العاطلين عن العمل نتيجة لوقف هذا الدعم وهو ما يستدعي زيادة الانفاق الحكومي وبالتالي تأزم الوضع المالي للحكومة، وزيادة أعباء الحكومة الفلسطينية فيما يتعلق بخدمات اللاجئين الفلسطينيين.

إجمالي المساعدات المقدمة من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (مليون دولار)

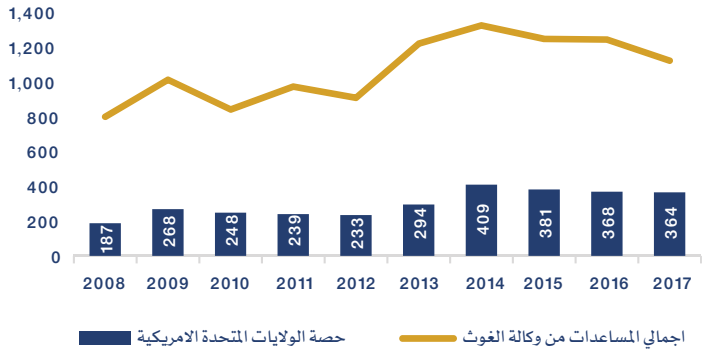

الإنفاق العام

شهد العام 2018 انخفاض الإنفاق العام الفعلي بنحو 3.2% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 14,137.1 مليون شيكل، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض بند الأجور والرواتب. أما الإنفاق العام المستحق (على أساس الالتزام) فقد انخفض بنحو 7.0% مقارنة بالعام 2017، ليبلغ نحو 16,104 مليون شيكل[17]. وبذلك فقد شَكَّلَ الإنفاق العام الفعلي نحو 87.8% من الإنفاق العام المستحق، ونحو 78.2% من حجم الإنفاق العام المستهدف في مشروع الموازنة.

شكل 2 - 3: هيكل النفقات العامة الفعلي (مليون شيكل)، 2018

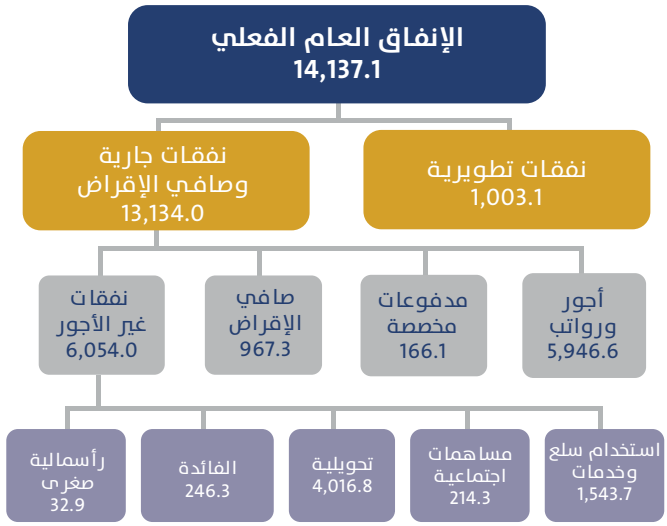

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

وكما هو الحال في السنوات السابقة، فإن الإنفاق العام بمعظمه إنفاق جاري (أجور ورواتب، ونفقات غير الأجور، وصافي الإقراض، ومدفوعات مخصصة) نحو 92.9% من إجمالي الإنفاق العام الفعلي، مقابل نحو 7.1% للإنفاق التطويري خلال العام 2018. وبلغت حصة الإنفاق على الأجور والرواتب نحو 42.1% من إجمالي الإنفاق العام الفعلي، فيما بلغت حصة الإنفاق على غير الأجور نحو 42.8%، وحصة صافي الإقراض نحو 6.8%، وحصة المدفوعات المخصصة 1.2%. وشكَّلَ الإنفاق الفعلي في العام 2018 حوالي 27.0% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنحو 27.9% في العام 2017.

17 المبالغ الفعلية تمثل ما تم دفعه فعلياً من قبل الحكومة، أما المبالغ المستحقة (الالتزام) فهي المترتبة على الحكومة خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة)، والتي قد لا تدفعها الحكومة بالكامل، أما المبالغ المستهدفة فهي التي تخصصها الحكومة وتستهدفها عند وضع موازنتها.

الإنفاق الجاري وصافي الإقراض

انخفض الإنفاق الجاري وصافي الإقراض الفعلي خلال العام 2018 بنحو 4% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ 13,134 مليون شيكل، وليشكل نحو 81.2% من المبلغ المستهدف في مشروع الموازنة، ونحو 88.7% من المبلغ المستحق. وقد جاء هذا الانخفاض على خلفية تراجع الإنفاق على بند الأجور والرواتب، حيث تراجعت فاتورة الأجور والرواتب المدفوعة بنحو 15.8% مقارنة بالعام 2017 لتبلغ نحو 5,946.6 مليون شيكل، أو ما يعادل 75.5% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة ونحو 92.6% من المستحق. وقد استحوذت فاتورة الأجور والرواتب على نحو 42.1% من إجمالي الإنفاق العام الفعلي، و45.3% من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض مقارنة بنحو 48.4% و51.6% على الترتيب في العام 2017.

شكل 2 - 4: بنود الإنفاق الرئيسة كنسبة من إجمالي النفقات العامة، 2014-2018

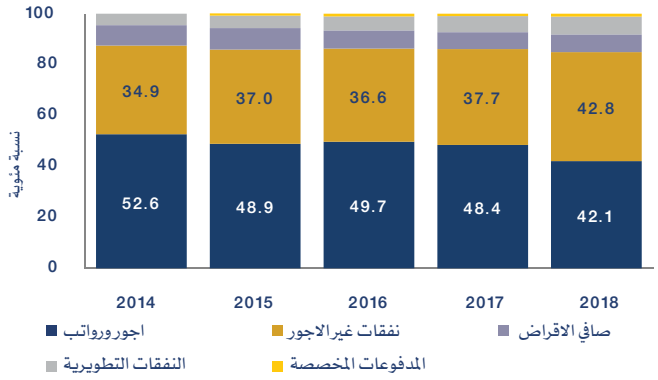

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

ويشير تحليل بند الأجور والرواتب بحسب مراكز المسؤولية، إلى أن قطاع الأمن والنظام العام (تحديداً وزارة الداخلية والأمن) قد استحوذ على الحصة الأكبر من الرواتب والأجور 38.3%؛ فيما استحوذت وزارة التربية والتعليم العالي على نحو 33.1%؛ أما وزارة الصحة فبلغت حصتها نحو 9.8%؛ وبلغت حصة الإدارة العامة (مكتب الرئيس، ومنظمة التحرير، وديوان الموظفين العام، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة المالية، والسفارات) نحو 9.4% من الأجور والرواتب؛ أما الشؤون الاقتصادية وحماية البيئة والإسكان فقد بلغت حصتها نحو 4.8%، مقابل نحو 4.6% للخدمات الاجتماعية والخدمات الدينية والثقافية[18] خلال العام 2018.

وعلى العكس من ذلك، ارتفعت نفقات غير الأجور بنحو 9.9% خلال العام 2018 مقارنة بالعام السابق لتبلغ حوالي 6,054 مليون شيكل، مشكلةً نحو 81.8% من المبلغ المستهدف في مشروع الموازنة ونحو 84.8% من المبلغ المستحق خلال العام نفسه. وقد شكل هذا البند نحو 42.8% من الإنفاق العام، ونحو 46.1% من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض خلال العام 2018، مقارنة بنحو 37.7% و40.3% على الترتيب خلال العام 2017، وجاءت الزيادة في نفقات غير الأجور على خلفية زيادة النفقات التحويلية بشكل أساسي، بالإضافة إلى ارتفاع نفقات استخدام السلع والخدمات، والنفقات الرأسمالية الصغرى، فيما انخفض الإنفاق على المساهمات الاجتماعية ومدفوعات الفائدة.

شكل 2 - 5: نفقات غير الأجور الفعلية، 2018

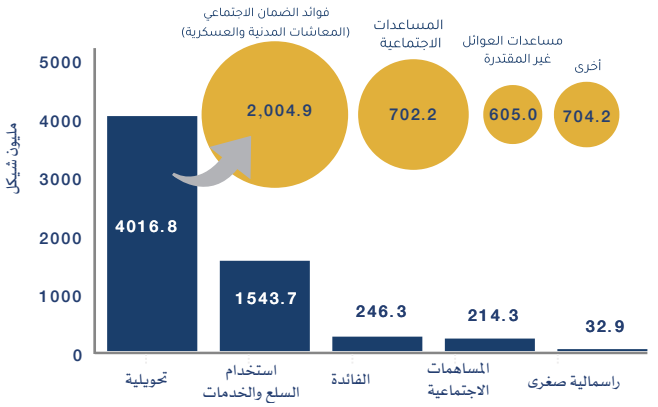

* تشمل إعانات البطالة، دعم الحكومات المحلية، تحويلات الجامعات والمجتمع المدني، والإعانات والمنح الدراسية والتعليمية، وتعويضات الأضرار الطارئة.

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

وفيما يتعلق بالنفقات التحويلية فقد ارتفعت بشكل ملحوظ (17.5%)، لتبلغ حوالي 4,016.8 مليون شيكل، علماً أن هذا البند يشكل نحو 66.3% من نفقات غير الأجور، كذلك ارتفع الإنفاق على استخدام السلع والخدمات بنحو 1.5% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ 1,543.7 مليون شيكل، مشكلاً نحو 25.5% من نفقات غير الأجور، مقابل انخفاض المساهمات الاجتماعية (تحويلات التقاعد) لتبلغ 214.3 مليون شيكل، مقارنة بحوالي 260 مليون شيكل خلال العام السابق، لتشكل نحو 3.5% من نفقات غير الأجور. وانخفضت مدفوعات الفائدة إلى ما يقارب 246.3 مليون شيكل مقارنة بنحو 277.4 مليون شيكل في العام 2017، لتشكل ما نسبته 4.1% من نفقات غير الأجور في العام 2018.

18 حصص بنود مراكز المسؤولية في فاتورة الأجور والرواتب محسوبة على أساس الالتزام، نظراً لعدم توفر هذه التفصيلات وفق الأساس النقدي.

وتوزع الإنفاق التحويلي بين فوائد الضمان الاجتماعي (معاشات المدنيين والعسكريين) بقيمة 2,004.9 مليون شيكل (49.9% من الإنفاق التحويلي)؛ والمساعدات الاجتماعية بقيمة 702.2 مليون شيكل (أو ما يعادل 17.5% من الإنفاق التحويلي)؛ ومساعدات العائلات غير المقتدرة بنحو 605.5 مليون شيكل (ما يعادل 15.1% من الإنفاق التحويلي)؛ فيما بلغت إعانات البطالة نحو 133.5 مليون شيكل (نحو 3.3% من النفقات التحويلية)؛ وبلغ الإنفاق على دعم الحكومات المحلية والجامعات والمجتمع المدني، والإعانات والمنح الدراسية والتعليمية، وتعويضات الأضرار الطارئة، وغيرها من التحويلات نحو 570.7 مليون شيكل (تعادل 14.2% من النفقات التحويلية).

وعلى الجانب الآخر، ارتفع بند صافي الإقراض خلال العام 2018، بنسبة طفيفة 0.8% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ حوالي 967.3 مليون شيكل، وليشكل نحو 107.5% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة. وبذلك فقد استحوذ هذا البند على نحو 6.8% من الإنفاق العام، مقارنة بنحو 6.6% في العام 2017. أما المدفوعات المخصصة فقد بلغت 166.1 مليون شيكل، مقارنة بحوالي 149.9 مليون شيكل خلال العام 2017، لتشكل نحو 1.2% من إجمالي النفقات العامة.

النفقات التطويرية

ارتفعت النفقات التطويرية الفعلية خلال العام 2018 بنحو 8.9% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 1,003.1 مليون شيكل، ولتشكّلَ ما يقارب 52.5% من المبلغ المستهدف في مشروع الموازنة، ونحو 77.3% من المبالغ المستحقة، كما شكلت نحو 7.1% من النفقات العامة خلال العام 2018. علما بأن الحكومة قد حصلت على منح ومساعدات خارجية لتمويل المشاريع التطويرية بحوالي 571.1 مليون شيكل، أو ما يعادل نحو 56.9% من النفقات التطويرية، فيما تم تمويل الجزء المتبقي من خزينة الحكومة. وقد شكل الإنفاق التطويري خلال العام 2018 نحو 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة متدنية.

بشكل عام يشير هذا التحليل إلى استمرار الخلل الهيكلي في توزيع النفقات العامة، حيث لا يزال حجم الإنفاق على المشاريع التطويرية متواضعاً، في ظل قلة الموارد المالية المتاحة، ومحدودية مصادر وحجم إيرادات الخزينة العامة، وخصوصية الوضع الفلسطيني، نتيجة الوضع السياسي القائم. وفي المقابل فإن معظم الإنفاق الحكومي يتركز في النفقات الاستهلاكية (الأجور والرواتب، والنفقات التحويلية، واستخدام السلع والخدمات، وغيرها من النفقات الاستهلاكية الأخرى) والتي من المتوقع أن يكون أثرها ضعيفاً على النمو في المدى المتوسط والبعيد.

الرصيد المالي

أدت التطورات في جانبي المالية العامة خلال العام 2018، إلى ارتفاع كبير في العجز الجاري (على أساس نقدي) إلى حوالي 726.3 مليون شيكل، مقارنة بعجز بلغت قيمته 486.8 مليون شيكل في العام 2017. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض الإيرادات العامة (إيرادات المقاصة تحديداً) بنسبة أعلى من انخفاض النفقات الجارية وصافي الإقراض.

شكل 2 - 6: الرصيد المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2014-2018

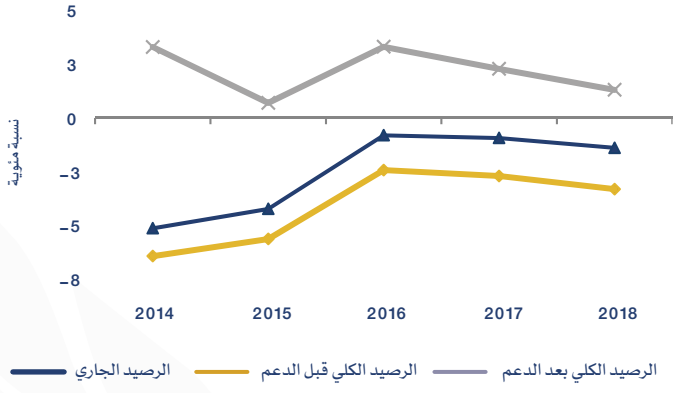

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

كما ارتفع العجز في الرصيد الكلي قبل الدعم (شاملاً النفقات التطويرية) إلى ما يقارب 1,729.4 مليون شيكل مقارنة بعجز بلغ حوالي 1,408.1 مليون شيكل خلال العام 2017، ليشكل العجز الكلي قبل الدعم نحو 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنحو 2.7% في العام 2017. وفي المقابل، حقق الرصيد الكلي بعد الدعم فائضاً بنحو 682.2 مليون شيكل (تعادل 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بفائض بلغ 1,189.1 مليون شيكل خلال العام 2017 (تعادل 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي). فقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية في

تحويل العجز الكلي إلى فائض، وبذلك تظهر أهمية المنح والمساعدات الخارجية ومدى الاعتماد عليها، وخصوصاً عند أخذ الاعتبارات المتعلقة بتذبذب الإيرادات العامة، وعدم انتظامها، تحديداً إيرادات المقاصة (صمام الأمان لتغطية جزء كبير ومهم من النفقات) التي ترتبط عادة بالوضع السياسي القائم.

المتأخرات

عملت الحكومة جاهدة خلال العام 2018 من أجل عدم تراكم متأخرات جديدة عليها، لكن ضعف وشح الموارد المالية المتاحة، وزيادة الالتزامات المترتبة حال دون ذلك. ومع ذلك استطاعت سداد جزء من متأخرات سنوات سابقة، خاصة ضمن برنامج أذونات الدفع الحكومية. لكن وفي المقابل تأخرت في سداد دفعات والتزامات جديدة ترتبت عليها خلال العام 2018. فقد استطاعت الحكومة خلال العام 2018 سداد 1,561.8 مليون شيكل من متأخرات سابقة، وترتبت عليها متأخرات جديدة خلال العام نفسه بنحو 2,076.6 مليون شيكل، مما يعني تراكم نحو 514.8 مليون شيكل كمتأخرات جديدة خلال العام 2018. وبذلك فقد بلغت المتأخرات المتراكمة على الحكومة نهاية العام 2018 حوالي 12,719.1 مليون شيكل (نحو 3,407.7 مليون دولار)، أو ما يعادل 23.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

شكل 2 - 7: المتأخرات الحكومية (مليون شيكل)، 2014-2018

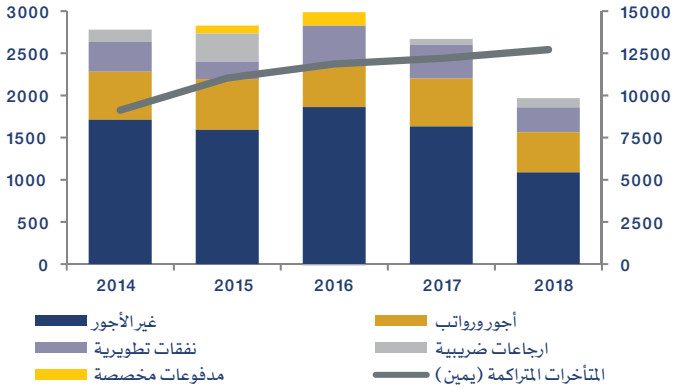

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

وتتركز معظم المتأخرات الجديدة التي ترتبت على الحكومة خلال العام 2018 (2076.6 مليون شيكل) لصالح بند غير الأجور، وبقيمة بلغت 1,086.5 مليون شيكل، أو ما يعادل نحو 52.3% من إجمالي متأخرات الحكومة[19]. أما متأخرات الأجور والرواتب فقد بلغت نحو 476.9 مليون شيكل، شكلت نحو 23% من إجمالي المتأخرات خلال العام 2018، فيما بلغت متأخرات النفقات التطويرية نحو 294.9 مليون شيكل، تشكلت نحو 14.2% من إجمالي المتأخرات. كذلك بلغت متأخرات المدفوعات المخصصة 108.2 مليون شيكل، أو ما يعادل 5.2% من إجمالي المتأخرات، ومتأخرات الإرجاعات الضريبية 110.1 مليون شيكل، أو ما نسبته 5.3% من إجمالي المتأخرات.

الدين العام

لا بد من الإشارة إلى أن الدين العام الحكومي مقدم بعملات الشيكل الإسرائيلي والدينار الأردني والدولار الأمريكي تحديداً، لذا فإن جزءاً كبيراً من التغيرات الحاصلة في هذا الدين ترتبط بشكل أساسي بتغيرات سعر صرف هذه العملات، وبالتالي من الممكن أن تختلف معدلات التغير في هذا الدين تبعاً لاختلاف العملة المستخدمة. وتظهر البيانات انخفاض الدين العام الحكومي نهاية العام 2018 (مقوماً بالدولار الأمريكي) بنحو 6.8% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ حوالي 2,369.6 مليون دولار (نحو 8,916.1 مليون شيكل)، أو ما يعادل نحو 16.2% من الناتج المحلي الإجمالي[20].

19 توزعت بين متأخرات استخدام السلع والخدمات (متأخرات نفقات تشغيلية) بنحو 640.7 مليون شيكل، ومتأخرات المساهمات الاجتماعية بنحو 386.4 مليون شيكل، ومتأخرات للنفقات التحويلية بما يشمل التعويض عن الأضرار والنفقات الطارئة ودعم المنظمات غير الحكومية والحكومات المحلية بنحو 51.1 مليون شيكل. أما متأخرات النفقات الرأسمالية الصغرى بلغت نحو 19.7 مليون شيكل، وتم دفع 11.4 مليون شيكل من متأخرات الفوائد على الدين العام الحكومي.

20 في حال تم تحييد أثر سعر الصرف، فان البيانات تظهر تراجع الدين العام الحكومي خلال العام 2018 بنحو 2.5% مقارنة بالعام السابق. ولا بد من الإشارة أن نسبة التراجع هذه تمثل الوزن المرجح للتغير في كل من الدين الحكومي المحلي والخارجي محسوبة بعد تحييد أثر سعر صرف الدولار مقابل الشيكل، الذي ارتفع من 3.480 شيكل لكل دولار نهاية آخر يوم عمل من العام 2017، إلى 3.763 في نهاية آخر يوم عمل من العام 2018. كما لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن قيمة الدين المحلي الحكومي مقاساً بالدولار الأمريكي تتأثر بشكل مباشر وملحوظ بتطورات سعر صرف العملة (الشيكل مقابل الدولار) نظراً لكون الجزء الأكبر من هذا الدين بعملة الشيكل، في حين أن الدين الحكومي الخارجي يكون أقل عرضة لتغيرات سعر الصرف نظراً لكون الجزء الأكبر منه بعملة الدولار.

وفيما يتعلق بالدين الحكومي المحلي خلال العام 2018 فقد انخفض بنحو 10.9% مقارنة بالعام السابق ليبلغ نحو 1,337.9 مليون دولار (نحو 5,034 مليون شيكل)، أو ما يعادل 9.1% من الناتج المحلي الإجمالي، مشكلاً 56.5% من الدين العام الحكومي. وتوزع بين ديون قصيرة الأجل بنحو 62.3%، مقابل 37.7% ديون طويلة الأجل. تجدر الإشارة أن الجزء الأكبر (نحو ثلاثة أرباع) من الدين الحكومي المحلي تسيطر عليه عملة الشيكل الإسرائيلي، مما يجعله عرضة لأثر تقلبات سعر الصرف عند احتساب هذا الدين بعملة الدولار الأمريكي. ويعزى السبب في ارتفاع نسبة الاقتراض بالشيكل إلى كونها عملة تحصيل الإيرادات ودفع النفقات، وبالتالي تحاول الحكومة تفادي مخاطر تقلبات سعر الصرف والابتعاد قدر الإمكان عن الاستدانة بالعملات الأخرى. وساهمت المصارف العاملة في فلسطين بنحو 99.0% من إجمالي الدين المحلي الحكومي خلال العام 2018، أو ما يعادل نحو 1,324.4 مليون دولار بحسب بيانات وزارة المالية، مقابل نحو 1.0% (تعادل 13.5 مليون دولار) تم تمويلها من مؤسسات عامة أخرى مثل هيئة التقاعد، ولجنة الزكاة وغيرها.

شكل 2 - 8: الدين العام الحكومي كنسبة من الإيرادات العامة والناتج المحلي، 2014-2018

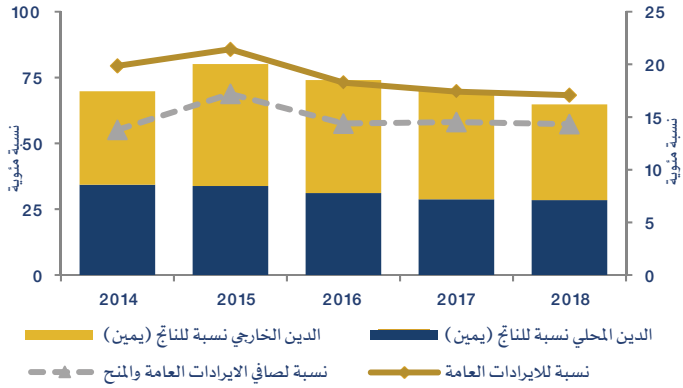

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

أما الدين الحكومي الخارجي فقد انخفض بنسبة 1%، خلال نفس الفترة، ليبلغ 1,031.7 مليون دولار (نحو 3,882.1 مليون شيكل)، أو ما يعادل 7.1% من الناتج المحلي الإجمالي، ويشكل نحو 43.5% من الدين العام الحكومي. وبشكل عام فإن الدين الحكومي الخارجي يمتاز بكونه أقرب للمنح والهبات، بالإضافة إلى كونه طويل الأجل في معظمه. وقد ساهمت المؤسسات المالية العربية بحوالي 54.6% من الدين الحكومي الخارجي وبقيمة 563.4 مليون دولار، توزعت بين صندوق الأقصى 513 مليون دولار؛ والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 14.2 مليون دولار؛ والبنك الإسلامي للتنمية 36.2 مليون دولار. في حين ساهمت المؤسسات الدولية والإقليمية بنحو 32.9% من هذا الدين، أو ما يعادل 339.1 مليون دولار، توزعت بين البنك الدولي بنحو 270.9 مليون دولار؛ وبنك الاستثمار الأوروبي 44.2 مليون دولار؛ ومنظمة الأوبك 21.9 مليون دولار؛ فيما ساهم الصندوق الدولي للتطوير الزراعي بحوالي 2.1 مليون دولار. كما ساهمت القروض الثنائية بنحو 12.5% من الدين الخارجي الحكومي، وبما يعادل 129.2 مليون دولار، توزعت بين إسبانيا 79.8 مليون دولار، وإيطاليا بنحو 49.4 مليون دولار.

شكل 2 - 9: الدين العام الحكومي والمتأخرات المتراكمة نسبة للناتج المحلي الإجمالي، 2014-2018

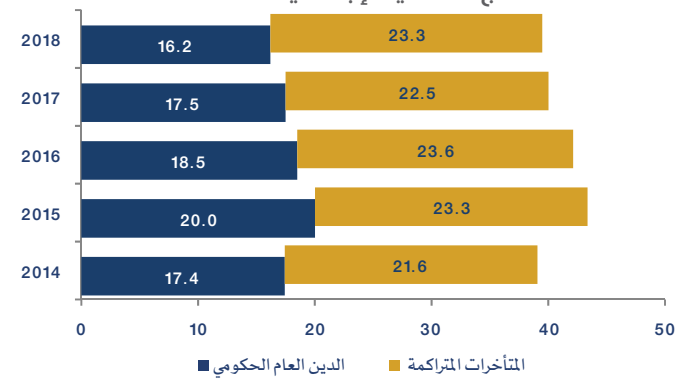

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

وتعتبر نسبة الدين العام الحكومي للناتج المحلي في فلسطين منخفضة (16.2%) مقارنة ببعض الدول المجاورة، حيث وصلت هذه النسبة في الأردن إلى حوالي 94% نهاية العام 2018 بحسب بيانات وزارة المالية الأردنية، وفي إسرائيل نحو 61% خلال نفس الفترة[21]. علماً أن تدني هذه النسبة لا يعكس بالضرورة متانة الوضع المالي للحكومة، كما لا يعكس أيضاً قدرتها على الاستمرار في الاستدانة، نتيجة لوجود مجموعة من المحاذير التي يتوجب أخذها بعين الاعتبار عند تحليل هذه النسبة، تتمثل في قلة ومحدودية الموارد المالية المتاحة للحكومة الفلسطينية، وعدم التحكم بجزء كبير منها، مما يشكل عائقاً وتحدياً حقيقياً أمام قدرتها على السداد والوفاء بالتزاماتها

21 المصدر وزارة المالية الأردنية (www.mof.gov.jo) وموقع البنك المركزي الإسرائيلي (www.boi.org).

في المواعيد المحددة. وكذلك المخاطر الناجمة عن التقلبات في أسعار الصرف في ظل غياب عملة وطنية، كون جزء لا بأس به من الدين العام الحكومي يتم بعملات مختلفة. كما أن أوجه استخدام هذا الدين، تتم في معظمها لتغطية نفقات جارية (نفقات استهلاكية)، وليس للإنفاق الاستثماري الذي يتوقع أن يكون له دور محوري في تحقيق تنمية مستدامة على المدى المتوسط والبعيد. وهذا يشير إلى ضعف السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة وعدم قابليتها للاستمرار على المدى البعيد خصوصاً في ظل تراجع وتذبذب الدعم الخارجي.

وتظهر مؤشرات الدين العام الحكومي خلال العام 2018، أن هذا الدين قد شَكّلَ نحو 57.3% من صافي الإيرادات العامة والمنح، ونحو 68.3% من الإيرادات العامة. وهذا مؤشر على ضعف الوضع المالي للحكومة واعتمادها الكبير على المنح والمساعدات الخارجية غير المنتظمة، التي ساهمت في تخفيض نسبة الدين إلى الإيرادات الحكومية بنحو 11 نقطة مئوية (من 68.3% إلى 57.3%). كما أن اعتبار المتأخرات المتراكمة على الحكومة جزء من الدين العام الواجب السداد يرفع سقف الدين العام الحكومي بما يشمل المتأخرات المتراكمة إلى 39.5% من الناتج المحلي الإجمالي نهاية العام 2018، مقارنة بنحو 40.1% في العام 2017. وتعكس هذه النسب الصعوبات التي تواجهها الحكومة في الحصول على التمويل المطلوب وصعوبة استدامة هذا الدين، مما يدفعها إلى عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه القطاع الخاص والموردين وغيرهم وبالتالي زيادة المتأخرات المترتبة عليها.

وقد بلغت قيمة الفوائد الفعلية المدفوعة على الدين العام الحكومي خلال العام 2018 حوالي 246.3 مليون شيكل، مقارنة بحوالي 277.4 مليون شيكل خلال العام 2017. شكلت نحو 104.7% من الفوائد المستحقة خلال العام 2018. وتوزعت بين 242.8 مليون شيكل دفعات فوائد على الدين المحلي، مقابل 3.5 مليون شيكل دفعات فوائد على الدين الخارجي، خاصة وأن الدين الخارجي في معظمه يعتبر أقرب إلى الهبات والمنح منه إلى الدين.

شكل 2 - 10: الفوائد الفعلية المدفوعة (مليون شيكل)، 2014-2018

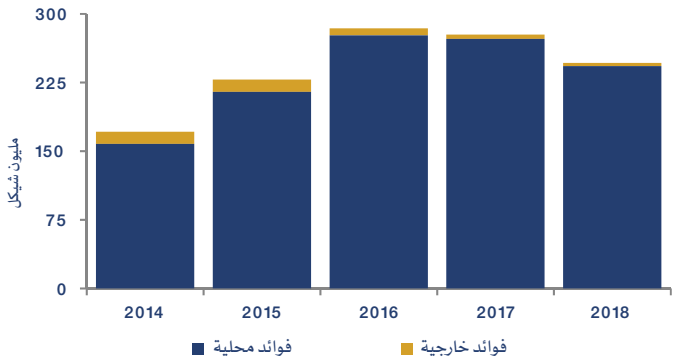

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

الفصل الثالث
تطورات القطاع الخارجي

ميزان المدفوعات 2018

عجز الحساب الجاري

2018	2017
1,659.3	1,563.7

مليون دولار

عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج الاسمي

2018	2017
%11.4	%10.8

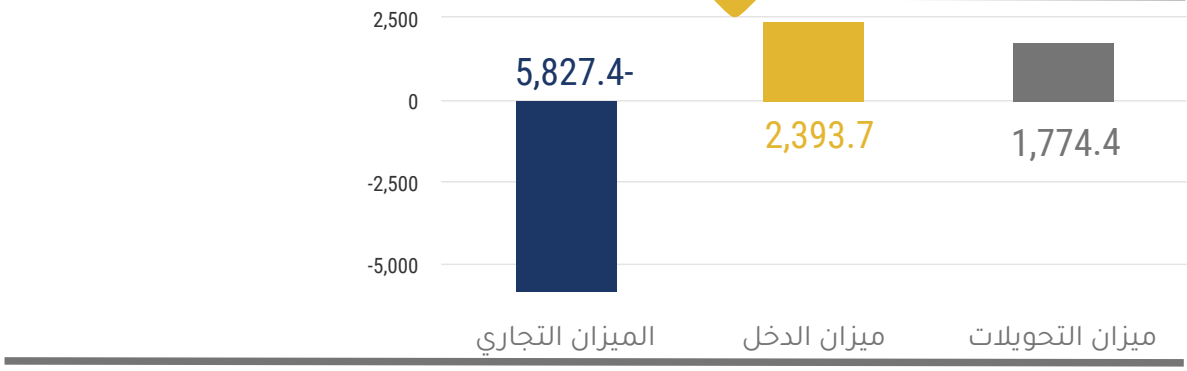

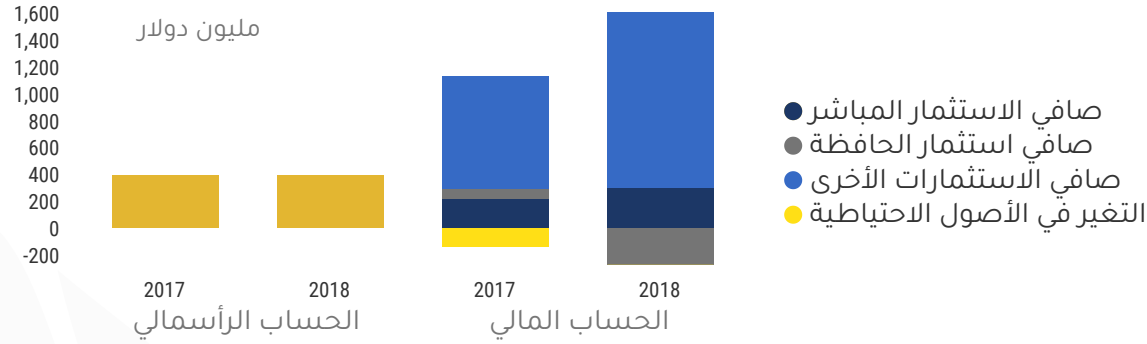

نظرة عامة

تلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً في تنويع الأنشطة الاقتصادية والتجارية، وتشكل رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني بالعملات الأجنبية، وزيادة حجم التوظيف لدى الشركات المصدرة وبالتالي تسهم في خفض معدلات البطالة والفقر. لكن في المقابل، تعتبر التجارة الخارجية القناة التي يمكن أن تنفذ من خلالها المخاطر الخارجية للاقتصاد، من خلال التدفقات التجارية والمالية (الحركة التجارية، وتحويلات العاملين، والاستثمار المباشر وغير المباشر)، والتي قد تطال القطاع المصرفي بشكل خاص، والاستقرار المالي بشكل عام.

وخلال العام 2018 شهد وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني مجموعة من التطورات المتباينة. فمن جهة طرأ ارتفاع ملحوظ في الدخل المحول من الخارج، جراء ارتفاع تعويضات العاملين في إسرائيل، إلى جانب ارتفاع كبير في الاستثمارات الأخرى، جرّاء ارتفاع تدفقات بند العملة والودائع للخارج، وارتفاع تدفقات الاستثمار المباشر. ومن جهة أخرى شهدت التدفقات الخاصة بالتحويلات الجارية (المصدر الأهم لتمويل الميزان التجاري) انخفاضاً طفيفاً. وقد انعكست محصلة هذه التطورات المتباينة بصورة ارتفاع بسيط في عجز الحساب الجاري. ويستعرض هذا الجزء من التقرير أهم التطورات التي طرأت على القطاع الخارجي خلال العام 2018.

ميزان المدفوعات

يمثل ميزان المدفوعات أحد أهم الأدوات التي يمكن من خلالها قياس أداء الاقتصاد المحلي مقارنة بالعالم الخارجي، إضافة إلى دوره الأساسي في قياس حجم الاحتياطيات الأجنبية الرسمية، وتحديد القدرة التنافسية للدولة مقارنة بالدول الأخرى. ويتكون ميزان المدفوعات من حسابين رئيسيين: الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي.

شكل 3 - 1: هيكل ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2018

المصدر: سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

الحساب الجاري

يتكون الحساب الجاري في ميزان المدفوعات من أربعة حسابات فرعية: الميزان التجاري السلعي؛ والميزان التجاري الخدمي؛ وميزان الدخل؛ وميزان التحويلات الجارية بدون مقابل. وفي الحالة الفلسطينية يعاني الحساب الجاري من عجز هيكلي مزمن، مردّه الميزان التجاري بشكل رئيسي، في حين يعمل الفائض المتحقق في ميزان الدخل وميزان التحويلات الجارية على كبح حدة هذا العجز. فخلال العام 2018 سجل رصيد الحساب الجاري عجزاً مقداره 1,659.3 مليون دولار، مرتفعاً بنحو 6.1% عمّا كان عليه في العام 2017، ومشكلاً نحو 11.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 10.8% خلال العام السابق. وتعزى الزيادة بشكل أساسي إلى الارتفاع الملحوظ في حجم الواردات، وتراجع التحويلات الجارية. وفيما يلي توضيح لهذه التطورات.

• الميزان التجاري

ارتفع العجز في الميزان التجاري الفلسطيني خلال العام 2018 بنحو 8.4% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ حوالي 5,827.4 مليون دولار، أو ما نسبته 39.9% من الناتج المحلي الإجمالي[22]، مقارنةً بنحو 37.1% في العام 2017. ويحظى تحليل الميزان التجاري بأهمية كبيرة كونه يكشف عن مواطن الضعف في الاقتصاد وعجزه عن تلبية الطلب المحلي، وزيادة اعتماده على الخارج لتوفير احتياجاته، خاصة تلك المتعلقة بالطلب الاستهلاكي الكلي. وفي استمرار هذا العجز وارتفاعه دلالة على انخفاض الإنتاجية وضعف القاعدة الإنتاجية، والتي يعوض عنها بارتفاع حجم المستوردات، التي شكلت في المتوسط نحو ثلاثة أضعاف حجم الصادرات.

شكل 3 - 2: العجز التجاري نسبة للناتج المحلي الإجمالي 2018-2014

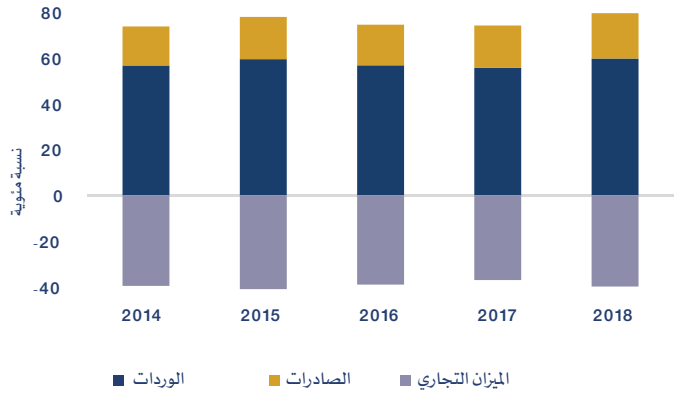

المصدر: سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

ويرتبط العجز في الميزان التجاري، على وجه التحديد، بالعجز الكبير والمزمن في الميزان التجاري السلعي (الصادرات السلعية – الواردات السلعية)، الذي ارتفع خلال العام 8201 بنحو 8.4% مقارنة بالعام السابق ليبلغ نحو 4,813.2 مليون دولار، مشكلاً ما نسبته 33% من الناتج المحلي الإجمالي، جراء ارتفاع الواردات السلعية بنحو 8.2% (لتبلغ 7,105.1 مليون دولار) مقابل ارتفاع الصادرات السلعية بنحو 7.8% (لتبلغ 2,291.9 مليون دولار).

شكل 3 - 3: الهيكل السلعي لأهم الصادرات واتجاهاتها، 2018

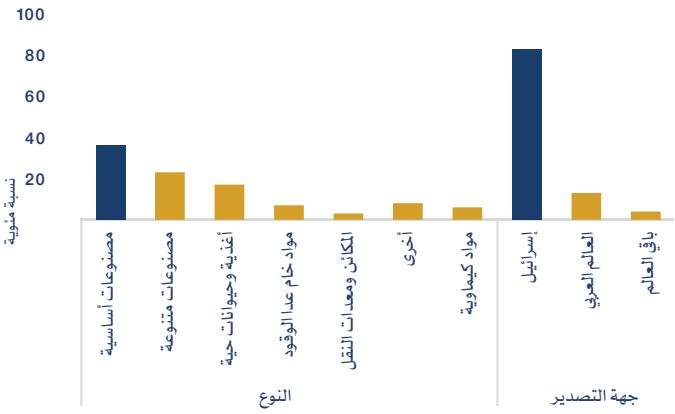

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير التجارة الخارجية.

وتضم الصادرات الفلسطينية عدد قليل من المجموعات السلعية، في مقدمتها مجموعة المصنوعات الأساسية (مصنوعات خشبية وورقية ومعدنية، ومنسوجات، وغيرها) والتي تستحوذ على نحو 36% من حجم الصادرات السلعية؛ ومجموعة المصنوعات المتنوعة (أثاث، ملابس، أحذية، وغيرها) بنسبة 23%؛ ومجموعة الأغذية والحيوانات الحية بنسبة 17%؛ ومجموعة المواد الخام عدا الوقود التي بلغت حصتها 7%؛ ومجموعة المواد الكيماوية بنسبة 6%؛ ومجموعة المكائن ومعدات النقل 3%؛ فيما شكلت بقية الصادرات الأخرى نحو 8% من إجمالي الصادرات السلعية. ويشير هذا التحليل إلى انحصار الصادرات السلعية في عدد قليل من السلع، حيث تسيطر عشر سلع على ما نسبته 43% من إجمالي هذه الصادرات، على رأسها الحجر، وأكياس البلاستيك، وزيت الزيتون، والرخام (تشكل نحو 27% من إجمالي الصادرات السلعية)، إضافة إلى الأحذية، والدخان، والخيار الطازج، والحديد الخردة، والصالونات، والتمور. كما يشير التحليل من ناحية أخرى، إلى تركز غالبية الصادرات السلعية في منطقة جغرافية واحدة، إسرائيل على وجه الخصوص (نظراً للارتباط المباشر بين السوق الفلسطيني ونظيره الإسرائيلي)، التي تستحوذ على نحو 83% من إجمالي هذه الصادرات، مقابل 13% للعالم العربي (التجارة البينية)، و4% فقط تتجه إلى بقية العالم.

22 يعزى اختلاف نسب العجز الواردة في هذا الفصل عن مثيلاتها الواردة في الجزء الثاني من الفصل الأول إلى كون الثانية بالأسعار الحقيقية، في حين أن النسب الواردة في هذا الفصل هي بالأسعار الجارية.

وفي المقابل، تأتي مجموعة الأغذية والحيوانات الحية في أعلى مرتبة في سلم الواردات السلعية وبنسبة 22%؛ تلتها مجموعة الوقود المعدني والطاقة بنسبة 20%[23]؛ ومجموعة المصنوعات الأساسية بنسبة 19%، ومجموعة الآلات ومعدات النقل على 16%؛ ومجموعة المواد الكيماوية التي بلغت حصتها نحو 9%؛ ومجموعة المصنوعات المتنوعة والمشروبات والتبغ بنسبة 6% لكل منهما؛ بينما بلغت نسبة الواردات السلعية الأخرى حوالي 2%. كما يشير هذا التحليل إلى تركز الجزء الأكبر من الواردات السلعية في بعض المناطق الجغرافية، وفي مقدمتها إسرائيل التي استحوذت على نحو 57% من إجمالي الواردات السلعية، فيما حظيت الدول الأسيوية الأخرى على 18%، والدول الأوروبية على 14%، والدول العربية (التجارة البينية) على 6%، وحصلت الدول الأمريكية على 2%، بينما حظيت بقية الدول التي تربطها علاقات تجارية مع فلسطين على نسبة 3% من إجمالي الواردات السلعية.

شكل 3 - 4: الهيكل السلعي لأهم الواردات ومصادرها، 2018

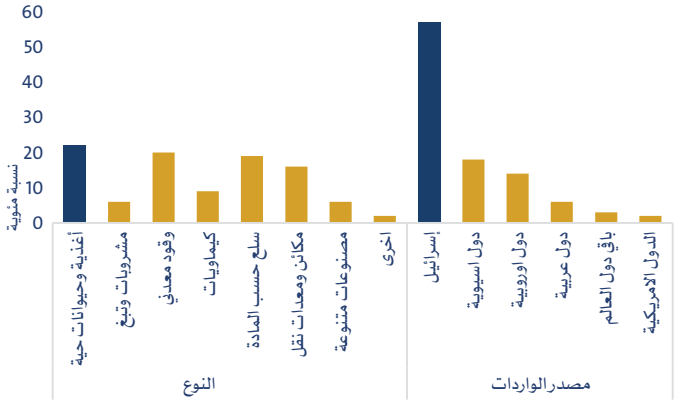

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير التجارة الخارجية.

إن هذا التركز الجغرافي للصادرات والواردات على حد سواء يؤكد على مدى تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي، واعتماده على المنتج الإسرائيلي، وقوة العلاقة التجارية مع إسرائيل وضعف العلاقة مع محيطه العربي. كما يؤكد من ناحية أخرى على مدى قدرة السياسات الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية على التأثير المباشر في أداء الاقتصاد الفلسطيني، كونها المصدّر الأساسي للسلع المستهلكة في السوق الفلسطيني، والطرف المتحكم بحركة السلع والبضائع من وإلى فلسطين. وفي نفس الوقت يؤكد هذا التركز مدى منفعة الاقتصاد الإسرائيلي من نظيره الفلسطيني.

وعلى الجانب الآخر، لم يكن أداء الميزان التجاري الخدمي (صادرات الخدمات – واردات الخدمات) أفضل حالاً من الميزان التجاري السلعي. إذ حقق ميزان الخدمات عجزاً بنحو 1,014.2 مليون دولار خلال العام 2018، مرتفعاً بنحو 8.5% مقارنة بالعام السابق، على خلفية ارتفاع واردات الخدمات بنسبة 8.2% (لتبلغ 1,625.8 مليون دولار) مقابل ارتفاع صادرات الخدمات بنسبة 7.8% (لتبلغ 611.6 مليون دولار). وتمثل خدمات السفر المكون الأهم باستحواذها على نحو 70% من إجمالي صادرات و60% من إجمالي الواردات الخدمية.

ويمكن الاستنتاج من ضخامة العجز التجاري (بشقيه السلعي والخدمي) إلى أن الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية والمعاملات التفضيلية التي حظيت بها السلطة الفلسطينية مع العديد من الدول والمجموعات الدولية لم تسهم في تسهيل نفاد المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق الخارجية. ويبدو أن الإجراءات المتخذة بهذا الصدد كانت تركز على اعتبار التجارة الخارجية أداة لتمويل الخزينة من خلال الاعتماد على الرسوم الجمركية، والضرائب، أكثر من تركيزها على إحداث تحولات وتغيرات جوهرية تفضي إلى خفض تكلفة المنتج الفلسطيني وزيادة قدرته التنافسية، وبما يتيح زيادة حجم الصادرات إلى السوق العالمي، والحد من تركيزها مع شريك مهيمن ومسيطر بشكل غير تنافسي (بحكم الواقع الأمني والجغرافي وتحكّمه بحركة دخول وخروج البضائع). كما لم تساعد هذه الإجراءات في توسيع وتنويع قاعدة الإنتاج المحلي، بل تسببت في تراجع القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني أمام نظيره الإسرائيلي، وجعلت القطاعات الإنتاجية المولدة للسلع والبضائع تابعة وغير قادرة على تلبية حاجة السوق الفلسطيني. وفي نفس الوقت جعلت من فلسطين سوقاً لتصريف المنتجات الإسرائيلية، حيث تحتل صادراتها إلى الاقتصاد الفلسطيني مركزاً متقدماً بين المجموعات الدولية، إضافة إلى أن القيود على الإنتاج والاستيراد والتصدير والمنافسة الإسرائيلية الحادة أضرت كثيراً ببعض قطاعات الإنتاج (الزراعة والصناعة).

23 تعتبر واردات الوقود، والبنزين، والغاز من بين أهم عشر سلع مستوردة وتحظى بنسبة 11% من حجم الواردات، بينما تحظى الطاقة على 9% من حجم الواردات.

• الدخل المحول من الخارج

يعتبر الدخل المحول من الخارج (تعويضات العاملين ودخل الاستثمار) أحد مصادر التمويل الأساسية لعجز الميزان التجاري الفلسطيني. وخلال العام 2018 ارتفع حساب الدخل بنحو 20.2% مقارنة بالعام السابق، ليحقق فائضاً مقداره 2,393.7 مليون دولار، وليشكل حوالي 16.4% من الناتج المحلي الإجمالي. وبذلك فقد ارتفعت مساهمة هذا الحساب في تمويل عجز الميزان التجاري إلى ما يقارب 1.41% مقارنة مع 37.1% عام 2017. ويعزى الارتفاع في حساب الدخل المحول بدرجة أساسية إلى ارتفاع أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل (وصلت إلى 127.2 ألف في العام 2018 مقارنة مع 123.4 ألف في العام 2017)، وارتفاع الأجر الإسمي (بلغت 242.9 شيكل في 2018 مقارنة مع 226.9 شيكل في 2017)، إضافة إلى أثر سعر صرف الدولار مقابل الشيكل (تراجع متوسط سعر صرف خلال العام 2018 بنحو 0.14%، من 3.60 شيكل لكل دولار في العام 2017 إلى 3.59 في العام 2018). ويذكر في هذا السياق أن تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل قد شكلت نحو 97.7% من إجمالي تعويضات العاملين. كما شهد العام 2018 أيضاً ارتفاعاً في العوائد على الاستثمارات الفلسطينية في الخارج (الاستثمار المباشر، واستثمار الحافظة، والاستثمارات الأخرى) لتبلغ 294.3 مليون دولار مقارنة بنحو 180.5 مليون دولار في العام السابق، جراء ارتفاع معدلات الفائدة في العديد من الدول، وخصوصاً على الدولار الأمريكي. ويشير هذا التحليل إلى أن الجزء الأكبر من الفائض المتحقق في صافي الدخل المحمول من الخارج يرتبط بدرجة أساسية بتعويضات العاملين في إسرائيل، التي شكلت حوالي 93% من صافي الدخل، في حين ترتبط النسبة الباقية بالعائد على الاستثمارات الفلسطينية في الخارج.

شكل 3 - 5: الدخل المحول من الخارج، 2014-2018

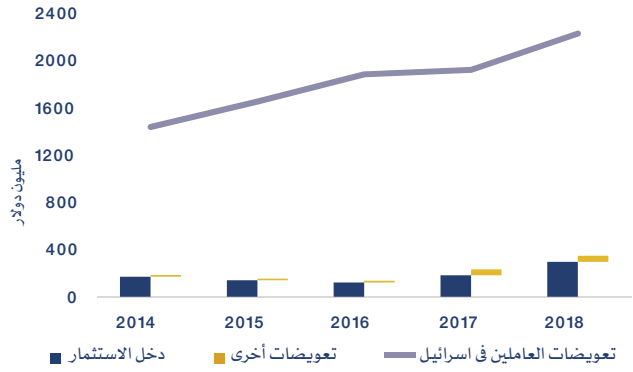

المصدر: سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

شكل 3 - 6: تحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2014-2018

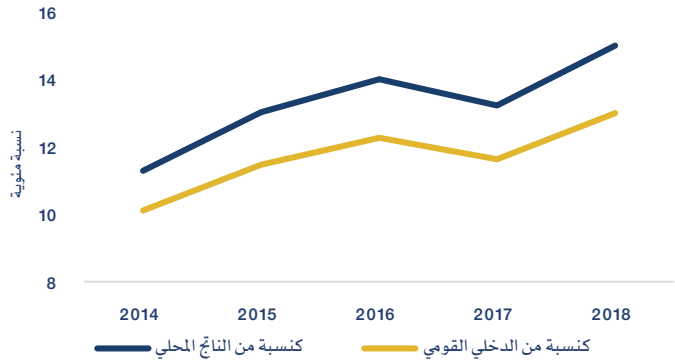

المصدر: سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

وعلى الرغم من أهمية تعويضات العاملين في تقليل عجز الحساب الجاري، إلا أنه لا يمكن التعويل عليها نظراً لعدم استدامتها، جراء ارتباطها بالظروف السياسية والأمنية التي تحددها إسرائيل. فالفائض المتحقق من تعويضات/دخل العاملين في إسرائيل متذبذب تبعاً لعدد العمال ومتوسط الأجر اليومي وسعر صرف الدولار مقابل الشيكل. ورغم أنه لا يمكن الاعتماد على حساب الدخل كمصدر ثابت في تقليل عجز الحساب الجاري، إلا أن لهذا الحساب دور رئيس في تنشيط الحركة التجارية الفلسطينية، وتمويل جزء من الاستهلاك. ويذكر في هذا الشأن أن تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل شكلّت خلال الفترة (2014-2018) حوالي 13.3% بالمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 11.7% من الدخل القومي الإجمالي.

• التحويلات الجارية

تشمل هذه التحويلات جميع المبالغ المالية (النقدية والعينية) المقدمة لفلسطين، سواءً للقطاع العام والحكومة الفلسطينية (دعم الموازنة)، أو للقطاع الخاص (تحويلات المهاجرين). وتشكل التحويلات الجارية رافداً أساسياً لميزان المدفوعات الفلسطيني، وتحظى بأهميةٍ كبيرة، وخاصة تحويلات القطاع الخاص التي تعتبر الأساس الذي يعتمد عليه كمصدر ثابت في تخفيض عجز الحساب الجاري،

كونها مصدراً تمويلياً دون تكلفة، ولا تخضع للضغوط السياسية والاقتصادية كما هو الحال بالنسبة للتحويلات الموجهة للحكومة، إضافة إلى كونها ممولاً أساسياً للعجز التجاري.

وقد شهد العام 2018 ارتفاعاً في حجم التدفقات الداخلة إلى فلسطين بنحو 1.4% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 2,143.0 مليون دولار، كما ارتفعت في بالمقابل أيضاً التدفقات الخارجة من فلسطين بنحو 25.3% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 368.6 مليون دولار. وفي المحصلة تراجع صافي التحويلات الجارية بنحو 2.4% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 1,774.4 مليون دولار. وقد موّلت هذه التحويلات حوالي 30.4% من عجز الميزان التجاري، مقارنةً بنحو 33.8% في العام 2017. كما ساهمت في خفض نسبة العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل 11.4% مقابل 23.5% في حال استثناءها.

شكل 3 - 7: التحويلات الجارية، 2014-2018

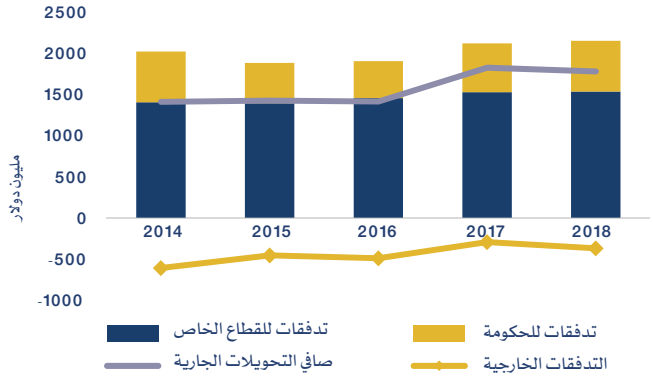

المصدر: سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

وتظهر النسب السابقة أهمية التحويلات الجارية للاقتصاد الفلسطيني، فهي مصدر مهم لدعم احتياطي النقد الأجنبي؛ كما تسهم في تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات؛ وفي إعالة أسر العاملين في الخارج مما ينعكس إيجاباً على مستوى معيشتهم؛ كما تسهم في تنشيط القطاعات التجارية والحد من مشكلتي الفقر والبطالة، وتوفيرها شبكة أمان اجتماعية للعائلات المتلقية لها، إلى جانب إسهامها في النمو الاقتصادي. وتتسم التحويلات الجارية، وخصوصاً الموجهة منها للقطاع الخاص، بالاستمرارية ويغلب عليها طابع الانتظام في التدفق (وإن كانت تزداد في ظل أوضاع سياسية واقتصادية مضطربة، وتتباطأ مع الانفراج السياسي والاقتصادي) كونها تُرسل من قبل المغتربين لمساعدة ذويهم في مواجهة الأزمات وتأمين احتياجاتهم الأساسية كالتعليم والسكن والعلاج والغذاء وغيرها.

وتجدر الإشارة أنه في حال تم إيلاء هذا النوع من التحويلات الاهتمام الكافي، من حيث التجميع والتنظيم، فإنها قد تشكل بديلاً حقيقياً لتحويلات الدول المانحة، كونها مصدر تمويل مجاني دون تكلفة للاقتصاد الفلسطيني، وبعيدة عن الضغوط السياسية، فضلاً عن مساهمتها في زيادة الاستثمار المباشر. كما تساهم في توسيع قاعدة الودائع ودعم السيولة في القطاع المصرفي، وتساعد في تمويل القطاع الخاص، ودعم الطلب الكلي في الاقتصاد.

الحساب الرأسمالي والمالي

يتكون الحساب الرأسمالي والمالي في ميزان المدفوعات من حسابين فرعيين: الحساب الرأسمالي والحساب المالي. وقد حقق هذا الحساب (شاملاً الأصول الاحتياطية) فائضاً مقداره 1,802.8 مليون دولار خلال العام 2018، بارتفاع نسبته 29.2% عن العام 2017، ليشكل نحو 12.3% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى السبب الأساسي في هذا الارتفاع إلى الزيادة الملحوظة في الحساب المالي (41.7%) ليصل إلى 1,413.9 مليون دولار، على خلفية ارتفاع كل من الاستثمارات الأخرى الصافية (العملة والودائع بشكل أساسي) بنحو 75% مقارنة بالعام السابق (لتبلغ 1,471.9 مليون دولار)، والاستثمارات المباشرة الصافية بنحو 35.6%

شكل 3 - 8: مكونات الحساب الرأسمالي والمالي، 2014-2018

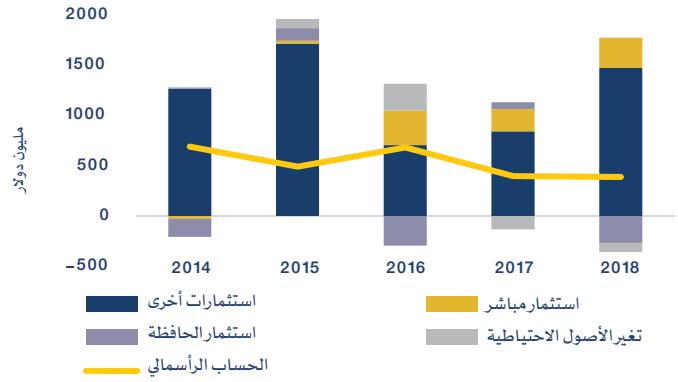

المصدر: سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

(لتبلغ 300.8 مليون دولار)، مقابل تراجع ملحوظ في صافي استثمارات الحافظة إلى نحو 267.4- مليون دولار عام 2018، مقارنة بحوالي 68.6 مليون دولار عام 2017. وفي المقابل فقد تراجع الحساب الرأسمالي الصافي بنحو 2.1% خلال العام 2018 مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 388.9 مليون دولار، نتيجة تراجع التدفقات للقطاع الخاص بشكل أساسي.

وفي المحصلة موّل الحساب الرأسمالي المالي (شاملاً الأصول الاحتياطية) حوالي 86.2% من عجز الحساب الجاري خلال العام 2018. ويذكر بهذا الشأن، أن التغير في الأصول الاحتياطية لسلطة النقد قد ارتفع خلال عام 2018 بمقدار 91 مليون دولار، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 133.5 مليون دولار في العام 2017. وتعكس هذه الأصول محصلة الميزان الكلي في ميزان المدفوعات، ومقدار التمويل في الميزان ككل، نظراً لعدم وجود عملة وطنية ومصادر تمويل أخرى للاقتصاد الفلسطيني.

استدامة الحساب الجاري

يتطلب تحليل الاستدامة في الحساب الجاري استعراض مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومن أهمها مؤشر الميزان التجاري كنسبة للناتج المحلي الإجمالي. فاذا كان العجز في الحساب الجاري ناتج بشكل أساسي من عجز الميزان التجاري، ففي ذلك إشارة إلى وجود مشاكل هيكلية تتعلق بالقدرة التنافسية للاقتصاد المحلي وهيكله الإنتاجي، يصعب معها استدامة الحساب الجاري في المدى الطويل. وفي الحالة الفلسطينية تعد هذه النسبة مرتفعة، وتصل إلى ما يقارب 39.2% من الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط على مدى السنوات الخمس الماضية.

وتعتبر نسبة الادخار القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الأخرى المهمة في عملية تحليل استدامة الحساب الجاري، وتصل هذه النسبة في الحالة الفلسطينية إلى نحو 7.4% بالمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول الأخرى. أما المؤشر الثالث، فهو صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة متدنية جداً لا تكاد تذكر، إذ بلغت في المتوسط نحو 2% خلال السنوات الخمس الماضية. أما المؤشر الرابع، فهو مؤشر الدين الخارجي وخدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات، التي تبلغ نحو 61.2% في فلسطين وهي نسبة مقبولة إلى حد ما. أما المؤشر الخامس فهو مؤشر كفاية الاحتياطيات (نسبة تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات الشهرية)، حيث أن زيادة عدد شهور الواردات من السلع والخدمات التي تغطيها الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي تزيد استدامة عجز الحساب الجاري، وبحسب المعايير الدولية يجب أن تتراوح نسبة التغطية بين ثلاثة شهور إلى ستة شهور بالحد الأدنى، غير أن هذه النسبة في فلسطين لا تكاد تصل إلى الشهر. وبشكل عام تشير هذه المؤشرات إلى ضعف قابلية الحساب الجاري للاستدامة.

ومن العوامل الأخرى التي تضعف قدرة الحساب الجاري على الاستدامة: القيود والمعيقات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني؛ وعدم السيطرة على المعابر والحدود؛ وعدم حرية الحركة التجارية؛ بالإضافة إلى ضعف السياسات الاقتصادية والتجارية اللازمة لتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية بغية تحقيق الأهداف المنشودة للاقتصاد الوطني. ويعتبر صغر حجم السوق الفلسطيني وعجزه في كثير من الأحيان عن تلبية احتياجات المجتمع الأساسية، وضعف بنيته الهيكلية، من العوامل التي تقلل من استدامة الحساب الجاري. كما تتأثر استدامة الحساب الجاري بضعف التمويل المقدم للقطاعات الاقتصادية المنتجة (خاصة القطاع الزارعي، والصناعي)، عدا عن ضعف الابتكار والتكنولوجيا والبحث والتطوير التي تعتبر المحرك الحقيقي للتنافسية. ويضاف إلى ذلك علاقة عجز الحساب الجاري بعجز الميزانية العامة، والتي تُظهر أن فجوة الادخار الحكومي لها تأثير كبير في زيادة عجز الحساب الجاري، في حين أن فجوة الادخار الخاص نادراً ما كانت أحد مسببات العجز الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

ويظهر التحليل السابق للحساب الجاري أن عجز هذا الحساب قد تم تمويله بالسحب من الأصول الخارجية للقطاع المصرفي والمنح الرأسمالية (موّل البنوك أكثر 100% من عجز الحساب الجاري عام 2018)، في حين بلغت نسبة تمويل الاستثمار المباشر نحو 18.1% من العجز لنفس العام. أما الاقتراض الخارجي فلا يستخدم في الحالة الفلسطينية لمعالجة عجز الحساب الجاري، وإنما لتمويل بعض النفقات الجارية، وتحديداً الرواتب، مع العلم أن أغلب هذا الدين طويل الأجل. كما أن التمويل باستخدام الأصول الاحتياطية لسلطة النقد ليس له تأثير في ظل الوضع الحالي.

وضع الاستثمار الدولي

يحظى وضع الاستثمار الدولي[24] بأهمية متزايدة في إعداد وتحليل بيانات الحسابات الدولية، كونه مؤشراً على مدى استدامة الأوضاع المالية ومدى التعرض للمخاطر، وعلاقة مثل هذا الحسابات بمصادر التمويل المحلية ومعدل الفائدة والعائد. كما ويعتبر مؤشراً على درجة الانفتاح الاقتصادي والدين الخارجي والاستقرار المالي، ويوضح العلاقة مع العالم الخارجي وتطورات العلاقات الخارجية بين الدول بما يسمح بتسهيل المقارنات الدولية.

وقد أظهرت النتائج الخاصة بوضع الاستثمار الدولي لفلسطين في العام 2018 أن التفاوت ما زال كبيراً بين أرصدة (استثمارات) الاقتصاد الفلسطيني الموظفة خارج فلسطين، والأرصدة (الاستثمارات) الأجنبية الموظفة في الاقتصاد الفلسطيني (الأصول الخارجية – الالتزامات الخارجية) وبقيمة 1,659 مليون دولار. واستحوذت الإيداعات النقدية المحلية في المصارف الخارجية إضافة إلى النقد الموجود في الاقتصاد الفلسطيني على النصيب الأكبر من الأصول الخارجية وبما نسبته 59% من إجمالي قيمة الأصول الخارجية.

ففي جانب الأصول، بينت النتائج أن إجمالي أرصدة أصول الاقتصاد الفلسطيني المستثمرة في الخارج قد بلغ 6,597 مليون دولار، موزعة بين استثمار مباشر بنسبة 5%؛ واستثمارات حافظة بنسبة 22%؛ واستثمارات أخرى (أهمها العملة والودائع) بنسبة 65 %؛ وأصول احتياطية بنسب 8%. أما على المستوى القطاعي فقد شكلت الاستثمارات الخارجية لقطاع المصارف 69% من إجمالي الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني.

أما في جانب الخصوم، فقد أظهرت النتائج أن إجمالي الأرصدة الأجنبية الموظفة في الاقتصاد الفلسطيني قد بلغ 4,938 مليون دولار، توزعت بين الاستثمار المباشر بنسبة 55%؛ واستثمارات حافظة بنسبة 15%؛ واستثمارات أخرى (أهمها العملة والودائع) بنسبة 30%. وعلى المستوى القطاعي فقد شكلت الاستثمارات الأجنبية في قطاع المصارف حوالي 35% من إجمالي الخصوم الأجنبية على الاقتصاد الفلسطيني.

24 يعرف وضع الاستثمار الدولي حسب الطبعة السادسة من «دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي» الصادر عن صندوق النقد الدولي بأنه بيان إحصائي يوضح عند نقطة معينة قيمة وتكوين الأصول المالية للمقيمين في اقتصاد ما (تتمثل في المطالبات على غير المقيمين وحيازات سبائك الذهب ضمن فئة الأصول الاحتياطية) والتزامات المقيمين في اقتصاد ما إزاء غير المقيمين. والفرق بين المطالبات والالتزامات (الأصول والخصوم) المالية الخارجية يمثل صافي وضع الاستثمار الدولي لهذا الاقتصاد، والذي قد يكون سالباً أو موجباً. ويرتبط وضع الاستثمار الدولي بعلاقة وثيقة مع ميزان المدفوعات، حيث يسجل الأخير جميع المعاملات المالية وغير المالية مع غير المقيمين وقت حدوثها، في حين يسجل وضع الاستثمار الدولي الأرصدة المالية مع غير المقيمين عند نقطة محددة مضافاً إليها تغيرات الأسعار وأسعار الصرف وغير ذلك من التعديلات، أي أن المعاملات التي أسهمت في تغير وضع الاستثمار الدولي هي المسجلة في الحساب المالي لميزان المدفوعات.ويتم تقسيم الأصول والخصوم في وضع الاستثمار الدولي إلى استثمار مباشر (10% أو أكثر من رأسمال مؤسسة غير مقيمة)، واستثمارات الحافظة (أقل من 10% من رأسمال مؤسسة غير مقيمة إضافة إلى الاستثمار في السندات)، والاستثمارات الأخرى (أرصدة الائتمانات التجارية، القروض، والعملة والودائع وأخرى)، إضافة إلى الأصول الاحتياطية الخاصة بالبنك المركزي والتي تستخدم لمعالجة اختلالات ميزان المدفوعات.

الفصل الرابع
تطورات القطاع المالي الفلسطيني

القطاع المصرفي الفلسطيني 2018

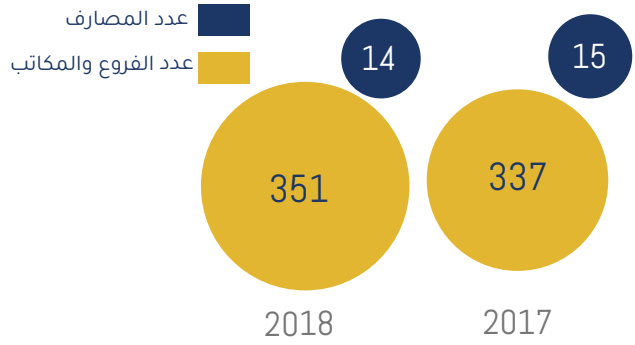

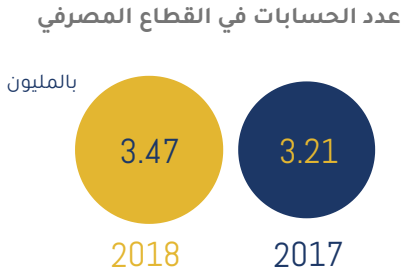

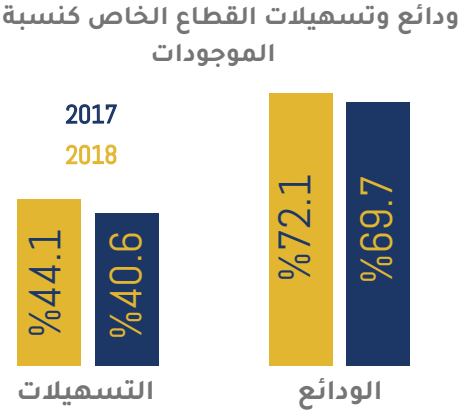

إجمالي الودائع والتسهيلات في المصارف العاملة في فلسطين 2018

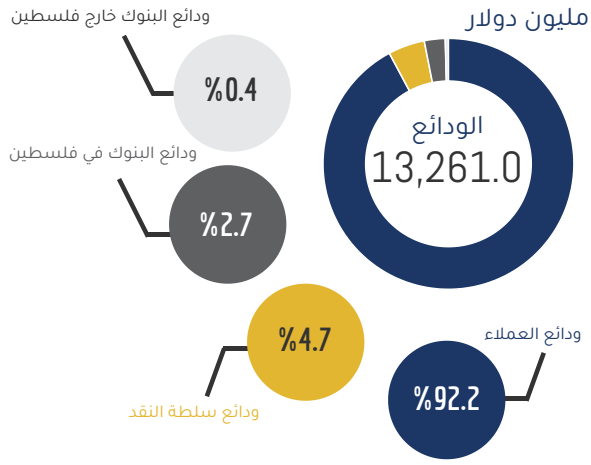

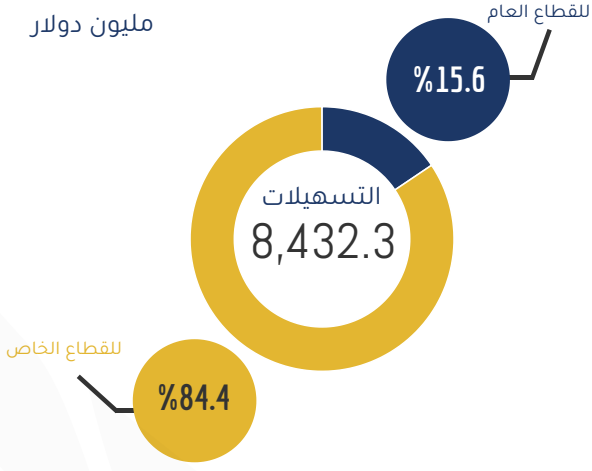

الجزء الأول: تطورات سلطة النقد الفلسطينية

نظرة عامة

واصلت سلطة النقد جهودها لتطوير الإطار الرقابي والقانوني المنظم لمؤسسات القطاع المصرفي، ودعمه بالأنظمة الرقابية المختلفة. كما واصلت توطيد علاقتها العربية والإقليمية والدولية، بهدف تعميق الروابط بين القطاع المصرفي الفلسطيني ومحيطه الإقليمي والدولي، ودرء المخاطر والمخاوف تجاه القطاع المصرفي الفلسطيني في ضوء الظروف الراهنة. كما استمرت جهود سلطة النقد لتعزيز الشمول المالي في فلسطين وسجلت العديد من الإنجازات على هذا الصعيد.

ويسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على أبرز الإنجازات التي قامت بها سلطة النقد في العام 2018، إلى جانب أهم التطورات التي شهدتها سلطة النقد، سواء على صعيد دورها الرقابي، أو على صعيد علاقتها المحلية والدولية، بالإضافة إلى استعراض الوضع المالي لسلطة النقد للعام 2018.

العلاقة مع المؤسسات الخاضعة للرقابة

واصلت سلطة النقد جهودها في مجال تطوير دورها الرقابي الهادف إلى تعزيز الاستقرار المالي، على مختلف المؤسسات الخاضعة لإشرافها ورقابتها. وقد شملت هذه الجهود العديد من الجوانب سواء على المستوى التنظيمي والرقابي من خلال التعليمات الرقابية، أو على مستوى الأنظمة الرقابية وتطويرها، أو على مستوى نظم المدفوعات وتعزيز الحوكمة والشفافية في مختلف مؤسسات الجهاز المصرفي. وفيما يلي أبرز تلك الجهود والإجراءات التي قامت بها سلطة النقد خلال العام 2018:

تدعيم الإطار التنظيمي والرقابي للمؤسسات الخاضعة للرقابة

• المصارف

استمرت سلطة النقد في تطوير الإطار الرقابي للنظام المصرفي، بما يتوافق مع المستجدات المصرفية والرقابية العالمية، وفي سياق استمرار متابعة تنفيذ خطة تطوير التعليمات المنظمة للعمل المصرفي وفقاً لمتطلبات قانون المصارف رقم (9) لسنة 2010، تم خلال العام 2018 إصدار التعليمات الرقابية التالية:

- **تعليمات رقم (2018/1)** بشأن احتياطي التقلبات الدورية، باعتباره أحد متطلبات رأس المال الإضافي (مصدات رأس المال)، الذي أقرته لجنة بازل في إطار التعديلات الرقابية المرتبطة بإطار بازل III، بهدف الحد من مخاطر التقلبات في دورة الأعمال ومنح الائتمان. وبموجب هذه التعليمات تلتزم المصارف بتكوين احتياطي تقلبات دورية بنسبة تتراوح بين (0%-2.5%) من الأصول المرجحة بالمخاطر وفقاً لما تقرره سلطة النقد. وقد بلغت هذه النسبة في العام 2018 نحو 0.57% من الأصول المرجحة بالمخاطر، وتقتطع من حساب توزيع الأرباح/الأرباح المدورة، ولا تسجل كمصروف ضمن قائمة الأرباح والخسائر. ويضاف احتياطي التقلبات الدورية ضمن الشريحة الأولى لرأس المال عند احتساب قاعدة ونسبة كفاية راس المال، ويفصح عنه ضمن الاحتياطات المعلنة، كما ويحظر التصرف به لأي هدف كان دون الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد.
- **تعليمات رقم (2018/2)** بشأن متطلبات وإرشادات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)، والمتعلقة بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتضمنت التعليمات توضيحاً لمختلف الجوانب المتعلقة باحتساب هذه الخسائر والمخصصات المرتبطة بها. كما تضمنت أيضاً مبادئ إرشادية للمصارف ومدققي الحسابات ومراقبي سلطة النقد.

- **تعليمات رقم (2018/3)** بشأن تصنيف التسهيلات الائتمانية والمخصصات والضمانات المقبولة، وبموجب هذه التعليمات عُدلت نسبة قبول الضمان الخاص بالسيارات والآليات والمعدات الواردة في التعليمات رقم (2008/1) لغايات تكوين المخصصات، لتصبح 50% من قيمة بوليصة التأمين أو القيمة السوقية أيهما أقل لأول سنتين من تاريخ التعثر، و25% للسنتين الثالثة والرابعة بالنسبة للسيارات. أما بالنسبة للآليات والمعدات فأصبحت النسبة 70% لأول سنتين، ثم 35% للسنتين الثالثة والرابعة، شريطة استكمال إجراءات الرهن في سجل حقوق الضمان في الأموال المنقولة وتجييربوالص التأمين لصالح المصرف.

- **تعليمات رقم (2018/4)** بشأن تطبيق نسبة تغطية السيولة «Liquidity Coverage Ratio»، والتي تعتبر أداة من أدوات الإصلاحات الكمية المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية بهدف تعزيز قدرة المصارف على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير من خلال ضمان توافر مخزون كافي من الأصول عالية الجودة (بسط النسبة) لتغطية التدفقات النقدية الخارجة (مقام النسبة) التي قد تطرأ وفقاً لسيناريو الإجهاد ولمدة 30 يوماً بحيث يجب ألا تقل عن 100% في جميع الأحوال. وتتضمن التعليمات دليل إرشادي لكيفية تطبيق واحتساب نسبة تغطية السيولة. وقد تم البدء بالتطبيق التجريبي للنسبة لمدة ستة أشهر من تاريخ صدور هذه التعليمات (حزيران 2018)، على أن تلتزم المصارف بمتطلبات الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة اعتباراً من كانون أول 2018.

- **تعليمات رقم (2018/5)** بشأن تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر «Net Stable Funding Ratio-NSFR»، والتي تهدف إلى تعزيز إدارة مخاطر السيولة لدى المصارف من خلال الاحتفاظ بمصادر تمويل أكثر استقراراً لمواءمة استحقاقات الأصول داخل وخارج الميزانية، والحد من اعتماد المصارف على مصادر تمويل قصيرة الأجل وغير مستقرة في تمويل أصولها. وتتضمن التعليمات دليل إرشادي لكيفية تطبيق واحتساب نسبة صافي التمويل المستقر. على أن تلتزم المصارف بمتطلبات الإفصاح عن تطبيق النسبة اعتباراً من كانون أول 2018.

- **تعليمات رقم (2018/6)** بشأن متطلبات الأمن والسلامة لأجهزة الصراف الآلي، والتي تهدف إلى توفير أقصى درجات الحماية لأجهزة ومواقع الصراف الآلي والتخفيف من المخاطر المحتملة. وبموجب هذه التعليمات تلتزم المصارف بإعداد سياسة أمنية خاصة بأجهزة الصراف الآلي، والمتطلبات الواجبة عند اختيار مواقع الصراف الآلي، وخطة التنفيذ، وحماية خزنة النقد، ومتطلبات أجهزة الإنذار، والمراقبة والتحكم، وحماية مستخدم البطاقة، بالإضافة إلى ما يتعلق بأجهزة الصرف الآلي الخارجية المستقلة، والمتطلبات ذات العلاقة بالمناطق ذات المخاطر العالية.

- **تعليمات رقم (2018/7)** بشأن مقاصة الشيكات الإلكترونية، والتي تنظم كل ما يتعلق بالمقاصة الإلكترونية من حيث ملكية النظام، وعضويته، وشروط العضوية والعملات المسموح بتنفيذ عمليات التقاص بها، وقبول بيانات الشيكات المسجلة في نظام المقاصة، وصلاحيات سلطة النقد، ومسؤوليات العضو المستفيد، ومسؤوليات العضو المسحوب عليه، وكل ما يتعلق بالشيكات المتداولة في النظام، وتحصيل الشيكات، وشروط إعادة الشيكات، وأسباب إعادتها (محددة بـ31 سبب)، بالإضافة إلى ما يتعلق بجلسات المقاصة، ومواعيد العمل، وإجراءات التقاص الإلكتروني، وغيرها من الأحكام التي تنظم عمل المقاصة الإلكترونية.

- **تعليمات رقم (2018/8)** بشأن تطبيق متطلبات رأس المال التنظيمي وفق مقررات بازل III (يستثنى من هذه المصارف الإسلامية)، والتي تهدف إلى إعادة تعريف مكونات رأس المال التنظيمي وفق مقررات لجنة بازل، بحيث يتم استخدام مكونات رأس المال المؤهل جنباً إلى جنب مع الموجودات المرجحة بالمخاطر وفق أحكام التعليمات رقم (2016/7) وذلك لغايات احتساب نسبة كفاية رأس المال التنظيمي ومصد رأس المال التحوطي للمصرف. وبموجب هذه التعليمات يجب على المصارف الاحتفاظ بنسبة كفاية رأسمال، ورأسمال تحوطي لا تقل عن 13% من الأصول المرجحة بالمخاطر (الائتمان والسوق والتشغيل)، وتحتسب النسبة بشكل ربعي. وترتفع مقدار 2% للمصرف الذي يمارس أو يرغب في ممارسة أعمال مصرفية خارج فلسطين. ويبدأ تطبيق هذه التعليمات اعتباراً من 2020/3/31، في حين يبدأ العمل بالمتطلبات المتعلقة بالإفصاح عن نسبة كفاية رأس المال التنظيمي ومصد رأس المال التحوطي في 2020/12/31. وقد أمهلت التعليمات المصارف حتى نهاية العام 2018 من أجل إعداد خطة لتصويب أوضاعها وفقاً لما نصت عليه هذه التعليمات.

- **تعليمات رقم (2018/9)** بشأن تطبيق متطلبات كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية، والتي تهدف إلى تطبيق متطلبات كفاية رأس المال وفق المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، بشأن كفاية رأس المال وبما يوازي متطلبات بازل III خاصةً متطلبات المعيار رقم (15). وبموجب التعليمات يجب على المصارف الإسلامية الاحتفاظ بنسبة كفاية رأسمال، ورأسمال تحوطي لا تقل عن 13% من الأصول المرجحة بالمخاطر (الائتمان والسوق والتشغيل)، وتحتسب النسبة بشكل ربعي. وترتفع مقدار 2% للمصرف الذي يمارس أو يرغب في ممارسة أعمال مصرفية خارج فلسطين. ويبدأ تطبيق هذه النسب اعتباراً من 2020/3/31، في حين يبدأ العمل بالمتطلبات المتعلقة بالإفصاح عن نسبة كفاية رأس المال التنظيمي ومصد رأس المال التحوطي في 2020/12/31. وقد أمهلت التعليمات المصارف حتى نهاية العام 2018 من أجل إعداد خطة لتصويب أوضاعها وفقاً لما نصت عليه هذه التعليمات.

وفي إطار حرص سلطة النقد على سلامة واستقرار النظام المصرفي واستمرارية أعماله استناداً لأفضل المعايير والممارسات الدولية، فقد طُلب من المصارف استكمال ربط مقراتها مع موقع التعافي من الكوارث الخاص بسلطة النقد باستخدام (site to site VBN) من خلال الإنترنت، وذلك للوصول إلى أنظمة سلطة النقد الحرجة في أوقات الكوارث. من جانب أخر وبهدف تجنيب القطاع المصرفي أية مخاطر قد تلحق به جراء التعامل بالشيكات البنكية، فقد طُلب من المصارف إعداد واعتماد ضوابط وإجراءات العمل بالشيكات البنكية والرقابة عليها، واتخاذ إجراءات العناية الواجبة، وتزويد سلطة النقد بكشوفات دورية ربعية بالشيكات البنكية.

وفي سياق الاهتمام الكبير الذي توليه سلطة النقد بالعمل المصرفي الإسلامي، قرر مجلس إدارة سلطة النقد إنشاء هيئة عليا للرقابة الشرعية على المصارف ومؤسسات الإقراض التي تمارس أعمال التمويل الإسلامي. وتضم الهيئة نخبة من علماء الشريعة والفقه وذوي الخبرة في العمل المصرفي الإسلامي والقانون، وتتكون من ستة أعضاء[25]. وتعمل الهيئة على تقديم المساعدة والمشورة الشرعية لسلطة النقد، وبيان الحكم الشرعي في المعاملات والتعاملات المالية والمصرفية الإسلامية، وإبداء الرأي الشرعي في مدى توافق المنتجات والخدمات المالية والمصرفية الإسلامية الجديدة التي ترغب المصارف أو مؤسسات الإقراض بطرحها مع أحكام الشريعة الإسلامية. وكذلك إبداء الرأي الشرعي في استثمارات المصارف الإسلامية في المنتجات الدولية وفق ما يعرض عليها من سلطة النقد، واقتراح المعايير المتعلقة بتحديد شروط تعيين أعضاء هيئات الرقابة الشرعية والمراقبين الشرعيين المقيمين في المصارف أو مؤسسات الإقراض، على أن يتم عرض أية منتجات جديدة على الهيئة العليا للرقابة الشرعية من خلال دائرة الرقابة والتفتيش بعد اعتمادها من هيئة الرقابة الشرعية في المصرف نفسه أو المراقب الشرعي المقيم في مؤسسة الإقراض. وتعتبر قرارات الهيئة العليا للرقابة الشرعية ملزمة لكافة المصارف الإسلامية ومؤسسات الإقراض المتخصصة التي تمارس أعمال التمويل الإسلامي.

وقد عقدت الهيئة العليا للرقابة الشرعية اجتماعها الأول بتاريخ 2018/6/3 ناقشت خلاله عدداً من المواضيع المدرجة على جدول أعمالها، وخاصة العلاقة بين الهيئة العليا للرقابة الشرعية وهيئات الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية. وأكدت الهيئة على أهمية دور هيئات الرقابة الشرعية لدى المصارف، وأن الهيئة العليا ستعمل على تنسيق تطبيق الأسس والأحكام الشرعية المتعلقة بصيغ المعاملات المصرفية والمالية وأدوات التمويل الإسلامية المختلفة، والنظر فيما يحال إليها من المصارف سواء كانت الإحالة لإبداء الرأي الشرعي أو الفصل في وجهات الرأي المختلفة.

من جانب أخر، وفي إطار تعزيز شفافية التصرف في المكاسب غير الشرعية في المصارف الإسلامية، أصدرت سلطة النقد تعميماً يؤكد على إلزام المصارف بتحديد أوجه صرف هذه المكاسب، بحيث يحظر إنفاقها في أية أمور تعود بالنفع على المصرف، وضرورة التخلص من رصيد المكاسب غير الشرعية خلال العام في أوجه النفع العام التي تجيزها الشريعة الإسلامية، وتزويد سلطة النقد بالسياسة المعتمدة الخاصة بمعالجة المكاسب غير الشرعية.

25 تضم الهيئة كلًا من: د. عبد المنعم أبو قاهوق (رئيساً)، د. ماهر خضير (نائب الرئيس)، د. محمد حنيني (أمين السر)، د. نعيم سمارة المصري، د. عبد الستار أبو غدة، السيد محمود الرمعة (خبيراً مالياً مختصاً في أعمال المصرفة الإسلامية).

وفي سياق آخر، أصدرت سلطة النقد تعميما يحظر فيه على المصارف والصرافين ومؤسسات الإقراض المتخصصة التعامل مع المؤسسات المالية المتواجدة في المستوطنات وفروعها.

وفي مجال رفع كفاءة التفتيش الميداني على المصارف، تم تطبيق نهج الرقابة المبنية على المخاطر، وتم خلال العام 2018 تنفيذ عدد من الجولات الميدانية استناداً لهذه المنهجية، ووفق خطة محددة. كما استمر تعزيز الملاءة المالية للمصارف من خلال استكمال رؤوس أموالها لتلبية الحد الأدنى المقرر والبالغ 75 مليون دولار. وفي مجال تعزيز ممارسات الحوكمة في المصارف، تم تشجيع المصارف على تعيين أعضاء مستقلين وأعضاء ممثلين عن صغار المساهمين وتشكيل لجان فاعلة منبثقة عن مجالس إدارة المصارف وبما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية بالخصوص.

وعلى صعيد آخر، وفي إطار الجهود المستمرة لضبط أوضاع السيولة النقدية في الجهاز المصرفي، ومساعدة المصارف على شحن فائض الشيكل المتراكم لديها، تم في العام 2018 ترحيل حوالي 14,545.1 مليون شيكل من المصارف في الضفة الغربية إلى إسرائيل، منها 8,764 مليون شيكل شُحنت إلى بنك إسرائيل من خلال بنك فلسطين، و5,175.4 مليون شيكل شُحنت من خلال البنوك الأردنية التي تقوم بعمليات الشحن بصورة مباشرة إلى البنوك الإسرائيلية المراسلة لها، و605.7 مليون شيكل شحنت من خلال من بنوك أخرى.

• الصرافون

واصلت سلطة النقد جهودها لتعزيز سلامة واستقرار قطاع الصيرفة باعتباره أحد الركائز الهامة في تعزيز الاستقرار المالي، حيث أصدرت التعليمات الرقابية التالية:

- **تعليمات رقم (2018/1)** بشأن تجديد الترخيص السنوي للصرافين، والتي حددت شروط تجديد الترخيص، والمتمثلة بدرجة أساسية بعدم وجود ملاحظات رقابية جوهرية؛ وعدم وجود شيكات معادة على حساب الصراف؛ وعدم وجود غرامات مالية غير مسددة؛ وألا يكون الصراف مدرجاً على أي من قوائم مرتكبي جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما حددت التعليمات إجراءات تجديد الترخيص.

- **تعليمات رقم (2018/2)** بشأن رسوم ترخيص الصرافين (رسوم طلب الترخيص، والرسوم المقطوعة، والرسوم السنوية)، سواء رسوم الترخيص الخاصة بالشركات الجديدة وتفرعها، أو رسوم الترخيص السنوية لشركات قائمة، وذلك وفقاً للشكل القانوني للشركة (شركة عادية عامة أو محدودة، شركة مساهمة خصوصية، شركة مساهمة عامة).

من ناحيةٍ أخرى واستمراراً لجهود سلطة النقد الحثيثة في تنظيم قطاع الصرافة، وضبط أوضاعه ورفع كفاءة عمله، وللحد من المخاطر المحتملة، فقد استمرت جولات التفتيش الميداني على الصرافين خلال العام 2018 في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، لتعزيز التزام الصرافين بالقوانين والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد، وتعزيز التزامهم بتطبيق النظام المحاسبي والتزام الشركات بتعليمات الحوالات المالية الصادرة في نهاية العام 2017، والتأكد من عدم حصول الصرافين على أمانات ومنح تسهيلات لجمهور المتعاملين مع القطاع الصيرفي، كما تم التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتطوير قدرات مراقبي الامتثال في شركات الصرافة من خلال اطلاعهم على متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما أصدرت سلطة النقد خلال العام 2018 العديد من التعاميم المنظمة للعمل الصيرفي، ومنها التعميم بشأن حظر التعامل مع المؤسسات المالية المتواجدة في المستوطنات وفروعها؛ وتعاميم تحدد التدابير الواجب اتخاذها للتعامل مع الدول عالية المخاطر وغير الملتزمة بمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ وتعميم بخصوص الأشخاص المعرضين سياسياً للمخاطر، تم خلاله تحديد فئات الأشخاص المعرضين سياسياً، وإلزام الصرافين بتحديد وفهم المخاطر وتقييمها وتطبيق النهج القائم على المخاطر في إجراءات العناية الواجبة مع العملاء المعرضين سياسياً، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات العناية الفائقة في التعامل مع هؤلاء الأشخاص؛ كما تم إصدار العديد من التعاميم لاتخاذ إجراءات الحيطة والحذر والإجراءات الاحترازية واتخاذ المقتضى القانوني في التعامل مع الأشخاص المشبوهين أو المدرجين على قوائم التجميد. وفي إطار تعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح للعملاء وحفاظاً على حقوقهم مع القطاع الصيرفي تم إصدار تعميم بخصوص تسليم الحوالة للمستفيد بغير العملة الواردة بها، إلا إذا طلب المستفيد خطياً خلاف ذلك.

• مؤسسات الإقراض المتخصصة

استمراراً للجهود المبذولة في تطوير الإطار الرقابي لمؤسسات الإقراض المتخصصة، أصدرت سلطة النقد التعليمات الرقابية التالية:

- **تعليمات رقم (1/2018)** بشأن (القروض/التمويلات) المجدولة والمحالة للقضاء والمعاد هيكلتها أو تمويلها والمعدومة. وتهدف هذه التعليمات إلى تنظيم أمور القروض والتمويلات المجدولة والمهيكلة والمتعثرة.
- **تعليمات رقم (2/2018)** بشأن متطلبات الحد الأدنى للإفصاح عن البيانات المالية الختامية. وتهدف هذه التعليمات إلى تحديد الحدود الدنيا لمتطلبات الإفصاح المطلوبة من جانب مؤسسات الإقراض المتخصصة ضمن البيانات المالية الختامية.
- **تعليمات رقم (3/2018)** بشأن متطلبات وإرشادات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9). وتضمنت هذه التعليمات توضيحاً لمتطلبات المعيار المذكور على مستوى مؤسسات الإقراض المتخصصة بما في ذلك التغيرات في قواعد تصنيف وقياس الأدوات المالية عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، بالإضافة إلى متطلبات وإرشادات أخرى
- **تعليمات رقم (4/2018)** بشأن تنظيم بيئة تكنولوجيا المعلومات في مؤسسات الإقراض المتخصصة. وتضمنت التعليمات الطلب من مؤسسات الإقراض اعتماد استراتيجيات وسياسات ملائمة لتطوير بيئة تكنولوجيا المعلومات، وتكون جزءاً من الاستراتيجيات والسياسات العامة لمؤسسات الإقراض. كما تم الطلب من مؤسسات الإقراض بموجب هذه التعليمات اعتماد خطط لاستمرارية العمل وإدارة الأزمات لتجنب أي خسائر قد تتعرض لها هذه المؤسسات. كما تضمنت هذه التعليمات أيضاً الضوابط والشروط الواجب مراعاتها من جانب مؤسسات الإقراض عند القيام بالإسناد الخارجي لتكنولوجيا المعلومات.

ومن جانبٍ آخر، تم إعداد استراتيجية لمؤسسات الإقراض المتخصصة للفترة (2019-2023) بالشراكة مع البنك الدولي. وتسعى هذه الاستراتيجية بشكل أساسي إلى استدامة الخدمات والمنتجات المقدمة من مؤسسات الإقراض المتخصصة وتعزيز الشمول المالي، وتوسيع نطاق مشاركة مؤسسات الإقراض في تمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وصولاً إلى رفع مستوى شمول الخدمات لنسبة 50% من حجم الطلب.

كما استمرت الإجراءات الروتينية التي تنفذها سلطة النقد في مجال التفتيش الميداني على شركات الإقراض المرخصة خلال عام 2018، حيث تم تنفيذ عدد من جولات التفتيش الميداني توزعت بين جولات شاملة، وجولات متابعة، وجولات ذات مهام خاصة بشأن النظام الآلي الجديد لمؤسسات الإقراض.

تعزيز البنية التحتية للقطاع المالي

واصلت سلطة النقد جهودها الحثيثة في بناء وتطوير الأنظمة المصرفية والمالية وفق أفضل الممارسات الدولية، الداعمة لتهيئة بنية مصرفية متينة وشاملة، تسهم في خفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي بشكلٍ خاص، والنظام المالي بشكلٍ عام. وفيما يلي تفصيل لأهم إنجازات سلطة النقد التطويرية للأنظمة المصرفية خلال العام 2018:

1. نظام المقاصة الإلكترونية

واصلت سلطة النقد جهودها خلال العام 2018 لإدخال نظام المقاصة الإلكترونية حيز العمل. ولهذه الغاية تم إصدار تعليمات رقم (7) لسنة 2018 بشأن مقاصة الشيكات الإلكترونية بما يتوافق مع أفضل الممارسات المعمول بها في مجال تقاص الشيكات إلكترونياً. كما تم تحديد شروط وآليات ربط الأنظمة البنكية لدى المصارف مع نظام المقاصة الإلكترونية، وذلك بالتعاون مع المصارف ومتابعة أعمالهم، وإعداد الوثائق المطلوبة مثل متطلبات وآليات عمل النظام وسياسات سلطة النقد بالخصوص وغيرها من الوثائق.

كما تم وضع الإجراءات والآليات الخاصة بتقاص الشيكات ذات المواصفات القديمة من خلال نظام المقاصة الإلكترونية، والقيام بعمليات فحص شاملة للنظام داخل سلطة النقد وكذلك مع المصارف، وفق الخطة الموضوعة من قبل إدارة المشروع. كما تم تدريب المصارف على النظام. ولايزال العمل جارياً على هذا المشروع.

جدير بالذكر، أن سلطة النقد حرصت على عقد حملات توعية لنظام المقاصة الإلكترونية من خلال تنظيم عدد من ورش العمل في كل من رام الله، وغزة، ونابلس، وطولكرم، والخليل. وسيتم خلال الفترة القادمة استكمال هذه العروض في باقي محافظات الوطن. كما تم حث المصارف على البدء الفوري بالتواصل مع عملائها لاستبدال الشيكات القديمة بالشيكات الجديدة ذات المواصفات الأمنية والفنية وبشكل مجاني على أن تستمر الحملة حتى نهاية حزيران 2019.

وفي نفس السياق تم عقد العديد من الندوات حول المقاصة الإلكترونية للعديد من الجهات مثل الصحفيين الاقتصاديين، وبعض الجامعات (بيرزيت، وفلسطين التقنية-خضوري، والإسلامية)، والنساء الرياديات بالتعاون مع بنك فلسطين. وسيتم عقد ندوات أخرى خلال الفترة المقبلة للعديد من الجهات والقطاعات المختلفة للتوعية بهذا النظام والآثار الاقتصادية المترتبة على إطلاقه على كافة القطاعات الاقتصادية والمواطنين.

2. أنظمة عمليات الائتمان

واصلت سلطة النقد جهودها المستمرة لتطوير أنظمة عمليات الائتمان، حيث تم لهذه الغاية تم إعداد استبيان شامل لجميع المحاور الأساسية ذات العلاقة بالنظام. ويستهدف الاستبيان مستخدمي النظام من المصارف ومؤسسات الإقراض وشركات التأجير التمويلي لاستطلاع آرائهم ومقترحاتهم التطويرية، بالإضافة إلى عقد ورشة عمل تقييمية للنظام والوقوف على ملاحظات واقتراحات تحديثه وفقاً للمعايير والممارسات الدولية الفضلى.

وفي سياق تطوير أدوات خفض المخاطر الائتمانية، وبهدف مواءمة نظام التصنيف الائتماني بما يتوافق مع سياسة وتطلعات سلطة النقد المستقبلية بهذا المجال، وتلبية لمتطلبات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وبما يشمل تمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من الوصول إلى مصادر التمويل، وبحث إمكانية تخصيص نظام تصنيف ائتماني خاص بقطاع المنشآت وآليات وفرص تصنيف بيانات القطاع الخاص التي مضى عليها أكثر من سنتين في الإفصاح على قاعدة بيانات النظام، تم انتداب الفريق المسؤول عن تطوير النظام إلى براغ خلال الفترة 18-21/12/2018 لتنفيذ عملية التحديث والتطوير وفقاً للشروط المرجعية التي تم اعتمادها مع الشركة المطورة. ويجري حالياً استكمال الإجراءات اللازمة لتنفيذ عمليات التطوير والتحديث من قبل الفريق وفقاً لما تم التوافق عليه. ومن المتوقع إطلاق النسخة الجديدة من النظام قبل نهاية الربع الثالث من العام 2019.

ومن جانبٍ أخر، تم إعداد مقترح لمجلس إدارة سلطة النقد لتطوير تعليمات نظامي الشيكات المعادة والتسويات الرضائية، في إطار التوجهات العليا لمعالجة ظاهرتي الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد والإفراط في الاستدانة، حيث تم إجراء بعض التطويرات اللازمة على نظامي الشيكات المعادة والتسويات الرضائية بما يكفل الحد من مخاطر الظاهرتين حفاظاً على النسيج الاجتماعي والاقتصادي. كما تم تطوير مجموعة من التقارير الرقابية والإحصائية المستخرجة من نظم عمليات الائتمان، وذلك بهدف تعزيز وتطوير آليات التحليل، حيث تم استلام النسخة الأولى من التقارير ويجري حالياً مراجعتها وتدقيقها تمهيداً لاعتمادها.

وفي إطار الاهتمام بالعمل على دمج الأنظمة البنكية للمصارف مع النظم الائتمانية التابعة لسلطة النقد، وبهدف تلبية متطلبات خدمات التقنيات المالية، يجري حالياً اتخاذ الإجراءات اللازمة لربط النظم البنكية للمصارف مع النظم الائتمانية التابعة لسلطة النقد كمرحلة اولى لتنفيذ عمليات الاستعلام الياً باستخدام التقنيات المطورة، وفي حال نجاح التجربة سيتم تعميمها على كافة المصارف قبل نهاية العام 2019. وخلال السنوات القادمة سيتم مباشرة العمل على المرحلة الثانية والتي ستشتمل على عمليات التصريح والتحديث وتبادل البيانات بين النظم الائتمانية التابعة لسلطة النقد والأنظمة البنكية وذلك بشكل مباشر دون اية تدخلات يدوية حيث تعتبر هذه المرحلة اكثر تعقيداً من المرحلة الأولى.

3. نظام الاستعلام عن المنشآت المسجلة لدى وزارة الاقتصاد واتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية

يأتي هذا النظام في إطار استكمال تنفيذ التوصيات الختامية لأعمال المؤتمر المصرفي للعام 2013، والتي تهدف إلى تعزيز وتمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى مصادر التمويل، وذلك من خلال اتاحة الفرصة لسلطة النقد لتطوير نظام تصنيف ائتماني خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة يستند الى البيانات المالية والديموغرافية المجمعة عن هذه المنشآت. حيث تم توقيع مذكرتي تفاهم مع وزارة الاقتصاد الوطني واتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية لتمكين المستخدمين من المصارف ومؤسسات الإقراض وشركات التأجير التمويلي من الاستعلام عن بيانات المنشآت المسجلة لدى كل من وزارة الاقتصاد واتحاد الغرف التجارية من خلال موقع مكتب معلومات الائتمان. وقد تم الانتهاء من إعداد متطلبات عمل النظام وتوقيع عقد مع الشركة المطورة لمباشرة إجراءات التطوير والمتوقع إطلاقه قبل نهاية الربع الثالث من العام 2019.

4. نظام استعلام المواطنين

بهدف الحد من مخاطر ظاهرة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد والحفاظ على حقوق المستفيدين من الشيكات كما الحال بالحفاظ على المكانة القانونية لورقة الشيك، تم الانتهاء من تطوير نظام لاستعلام المواطنين. ويجري حالياً استكمال الإجراءات القانونية المطلوبة لاطلاقه على موقع سلطة النقد لاستخدامه من قبل المواطنين عامة، وتستند عمليات استخدامه الى بند المايكر لاين المطبوع على ورقة الشيك، ومن المتوقع إطلاقه قبل نهاية العام 2019.

5. نظام التبليغ والإفصاح عن بيانات المتوفين

بهدف الحفاظ على السرية المصرفية والحد من المخاطر التشغيلية للحفاظ على حقوق ورثة الأشخاص المتوفين، ونظراً لغياب وجود قاعدة بيانات موحدة لدى الجهات الرسمية المختصة، وفي هذا السياق تم الانتهاء من إعداد متطلبات عمل النظام (Business Requirements) وبما يشمل آلية العمل وشاشات النظام المقترحة. حيث يستند عمل هذا النظام الى تجميع البيانات عن الأشخاص المتوفين من المؤسسات التابعة لرقابة سلطة النقد والمجمعة من وسائل الاعلام المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي حيث ستكون عملية تجميع البيانات والافصاح عنها بشكل الي ويتم تحديثها بشكل يومي، ومن المتوقع اطلاق النظام في بدايات العام 2020.

6. نظام خاص بالحسابات المصرفية (KYC Database)

بهدف تلبية متطلبات استراتيجية الشمول المالي وخطة عملها في تبسيط عمليات إجراءات فتح الحسابات للافراد والمؤسسات، وتوفير بيانات شاملة للمستخدمين عن الحسابات المصرفية من خلال بناء قاعدة بيانات ديموغرافية موحدة لكافة الحسابات المصرفية في فلسطين. فقد تم الانتهاء من إعداد متطلبات عمل النظام الـ Business Requirements وبما يشمل آلية العمل وشاشات النظام المقترحة. كما تم توقيع عقد مع الشركة المطورة لمباشرة إجراءات التطوير، ومن المتوقع قبل نهاية الربع الثالث من العام 2019.

7. نظام تخصيص الأرقام السيادية للهيئات الاعتبارية

يهدف هذا النظام إلى أتمتة العمل بشكل كلي وضبط وتنظيم آلية تخصيص رموز سيادية للمؤسسات والهيئات غير المسجلة أو غير الحاصلة على رقم ترخيص أو رقم تسجيل موحد من الجهات الرسمية، وذلك لغايات الإفصاح والتصريح وتبادل البيانات مع مكتب معلومات الائتمان. وفي هذا السياق تم الانتهاء من إعداد متطلبات عمل النظام الـ Business Requirements وبما يشمل آلية العمل وشاشات النظام المقترحة كما تم توقيع عقد مع الشركة المطورة لمباشرة إجراءات التطوير، ومن المتوقع اطلاق النظام قبل نهاية الربع الثالث من العام 2019.

8. نظام احتساب تكلفة الإقراض السنوية (APR)

تم اطلاق النسخة التجريبية من نظام احتساب تكلفة الاقتراض السنوية، حيث واكب اصدار تعليمات وإرشادات النظام بعد ان تم مناقشتها مع ممثلي المصارف ومؤسسات الإقراض، والتي تهدف إلى حماية حقوق المستهلكين وتعزيز الثقة بمزودي الخدمات وذلك من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح والمنافسة العادلة لدى مزودي الخدمات، وكذلك تمكين المستهلكين من المفاضلة بين العروض المقدمة من مزودي الخدمات بسهولة واختيار العرض الأقل تكلفة والأفضل بالنسبة لهم. ومن المتوقع اعتماد النظام بشكل رسمي قبل نهاية الربع الثالث من العام 2019.

9. إطلاق نظام الدفع بالتجزئة

استمرت الجهود لتطوير نظام الدفع بالتجزئة والذي أطلق في العام السابق، حيث أتاح هذا النظام تنفيذ كافة الحوالات الشخصية المجمعة بشكل تفصيلي وإلكتروني وتسوية نتائجها بشكل نهائي من خلال نظام براق. وفي العام 2018 تم تنظيم العمل بالنظام بشكل أفضل، وذلك بعد فصل اتفاقيات الرواتب عن اتفاقيات الحوالات بالنظام بحيث أصبح هناك خمس جلسات تقاص تعقد بشكل يومي (ثلاث جلسات خاصة بالحوالات الشخصية ذات المبالغ المنخفضة، وجلستان خاصتان بمدفوعات الرواتب). كما أصبحت المصارف تنفذ كافة الحوالات التي تقل عن عشرة آلاف دولار أو ما يعادلها بالعملات الأخرى من خلال نظام الدفع بالتجزئة فقط.

10. تحديث نظام سويفت

اعتمدت سلطة النقد النسخة الأحدث من نظام سويفت (7.2) وذلك بعد إجراء الفحوصات اللازمة وتهيئة البنية التحتية لها. بالإضافة إلى المتابعة مع كافة المصارف بالخصوص من أجل اعتماد هذه النسخة والمتابعة الفنية مع المصارف، حيث قامت كافة المصارف بالانتقال للعمل بالنسخة الجديدة وفق متطلبات شركة سويفت ابتداء من 2018/11/17. كما تم بنجاح استكمال كافة متطلبات سويفت بخصوص برنامج حماية العملاء Customer Security Program الذي اعتمدته سويفت بخصوص الجوانب الأمنية المطلوبة لحماية عملائها، وكذلك استكمال كافة المصارف للمتطلبات الأمنية وفق طلب سويفت.

تحسين النفاذ للخدمات المالية

في إطار سياسة سلطة النقد الهادفة إلى تعزيز وتحسين مستوى النفاذ للتمويل، عملت سلطة النقد على ما يلي:

• تعزيز التفرّع والانتشار المصرفي

شهد العام 2018 تغيراً في هيكل المصارف المرخصة نتيجةً لاستحواذ بنك القدس على البنك الأردني الكويتي في فلسطين، وشراء المحفظة البنكية الخاصة بفروع البنك الأردني الكويتي بموجب اتفاقية التملك الموقعة بين المصرفين. وبناءً على ذلك انخفض عدد المصارف المرخصة من 15 مصرف إلى 14 مصرفاً اعتباراً من 2018/8/26، منها 7 مصارف محلية (ثلاثة منها مصارف إسلامية)، و7 مصارف وافدة (6 أردنية، ومصرف مصري). وبالرغم من ذلك فقد شهد العام 2018 ارتفاعاً في عدد الفروع والمكاتب المصرفية، ليصبح 351 فرعاً ومكتباً مقارنةً مع 337 فرعاً ومكتباً في العام السابق[26].

شكل 4 - 1: نسبة عدد السكان إلى عدد فروع ومكاتب المصارف العاملة في فلسطين، 2014–2018

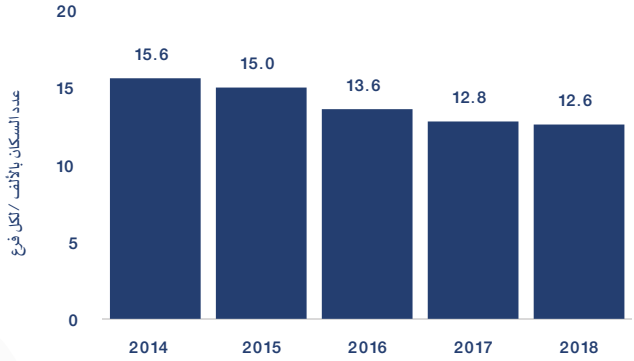

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

26 جدير بالذكر أن ثلاثة من المصارف العاملة في فلسطين لها تفرعات خارج فلسطين، وهي :بنك فلسطين له مكتب تمثيل في العاصمة التشيلية سنتياغو، وآخر في مركز دبي المالي، في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ وبنك الاستثمار الفلسطيني له فرع في مملكة البحرين؛ والبنك الإسلامي العربي له مكتب تمثيل في دبي.

وتسعى سلطة النقد من خلال سياسة التفرع إلى تقليل الكثافة السكانية لعدد الفروع، بهدف زيادة كفاءة الخدمات المقدمة للعملاء من جهة، ولتصبح أكثر توافقاً مع المعدلات المتعارف عليها عالمياً (حوالي 10,000 نسمة لكل فرع). وفي هذا السياق سجل مؤشر عدد السكان لكل فرع تحسناً في العام 2018 حيث انخفض إلى 12.6 ألف نسمة/فرع أو مكتب، مقارنةً بحوالي 12.8 ألف نسمة/فرع أو مكتب في العام 2017[27]، ورغم هذا التحسن المستمر في النسبة إلا أنه لا يزال هناك متسع لمزيد من التفرع.

• الشمول المالي

في إطار الاهتمام الكبير الذي توليه سلطة النقد للشمول المالي، تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2025) في كانون أول 2018، بعد أن تم اعتمادها وتشكيلة اللجنة الوطنية للشمول المالي في فلسطين من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني خلال العام 2018. وقد جاء إطلاق الاستراتيجية بعد جهد طويل دام ثلاثة سنوات تم خلالها إعداد الوثيقة وفقاً للممارسات والمعايير الدولية ذات العلاقة بتمويل من مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي AFI ودعم فني من المؤسسة الألمانية الـ GIZ. وجدير بالذكر أن فلسطين تحتل المرتبة الثانية بعد الأردن في إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، منذ أن تم تأسيس «مبادرة الشمول المالي في المنطقة العربية» من قبل صندوق النقد العربي ومؤسسة GIZ، والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) في منتدى السياسة العالمي بشرم الشيخ في أيلول 2017.

ولتطبيق هذه الاستراتيجية، تم تشكيل اللجنة الوطنية للشمول المالي بموجب قرار مجلس الوزراء، وبرئاسة سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال. وقد أقرت اللجنة الوطنية تشكيل لجنة فنية للشمول المالي في اجتماعها الأول المنعقد في شهر أيار من العام 2018 لتكون برئاسة مشتركة ايضاً بين سلطة النقد وهيئة سوق راس المال وعضوية كل من: وزارة المالية والتخطيط؛ وزارة التنمية الاجتماعية؛ وزارة الاقتصاد الوطني؛ وزارة شؤون المرأة؛ وزارة التربية والتعليم العالي؛ بورصة فلسطين؛ جمعية البنوك؛ منتدى سيدات الأعمال؛ مركز تطوير الإعلام التابع لجامعة بيرزيت؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين؛ الشبكة الفلسطينية للإقراض (شراكة)؛ اتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية؛ واتحاد شركات أنظمة المعلومات (بيتا).

وقد عقدت رئاسة اللجنة الفنية للشمول المالي اجتماعها الأول في مقر هيئة سوق رأس المال، لاستعراض تشكيل اللجنة الفنية ولجان العمل ووضع الشروط المرجعية لاعمالهما. وقد اوصت رئاسة اللجنة الفنية بتشكيل اللجنة الفنية من الأطراف المشاركة والتي ستلعب دوراً هاماً في تنفيذ متطلبات خطة عمل الاستراتيجية في مراحل التطبيق خلال الأعوام القادمة على ان يعاد النظر في عضوية اللجنة وفقاً لمتطلبات المرحلة المحددة بخطة عمل الاستراتيجية. كما ناقشت رئاسة اللجنة الفنية تشكيل مجموعات العمل التي ستشرف على تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية حيث تم تحديد الحاجة الى تشكيل ستة مجموعات عمل متمثلة في: مجموعة عمل النوع الاجتماعي، الاعلام الاقتصادي، المنشات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، بناء القدرات المالية، تطوير المنتجات والخدمات المالية ولجنة تكنولوجيا المعلومات. ومن جانبٍ أخر، عملت سلطة النقد على تطوير موقع إلكتروني خاص بالشمول المالي، وذلك من خلال التعاقد مع شركة متخصصة لتصميم موقع خاص بالشمول المالي والتوعية المالية وفقاً لمتطلبات خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وذلك بتمويل من مؤسسة الـGIZ. وسيتم إدارة هذا الموقع من قبل سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال، الذي من المتوقع إطلاقه قبل نهاية الربع الثالث من العام 2019. وفي نفس السياق، ولاحقا لاعتماد الأمانة العامة لصندوق النقد العربي يوم السابع والعشرين من نيسان من كل عام كيوم للشمول المالي في كافة الدول العربية، أطلقت سلطة النقد فعالية «اليوم العربي للشمول المالي» السنوية وذلك بتاريخ 25/4/2018، حيث تم تنظيم محاضرات لدى الجامعات وتنظيم زيارة لطلاب بعض المدارس لمقر سلطة النقد وتوزيع نشرات تثقيفية وإطلاق حملة إعلامية مرافقة للفعالية، وذلك بهدف تعزيز مستويات الشمول المالي لدى فئات المجتمع المستهدفة في الاستراتيجية.

27 اختلاف قيمة المؤشر لسنوات السلسلة الزمنية الواردة في هذا التقرير مقارنةً بما ورد في التقارير السابقة ناجم عن اختلاف تقديرات عدد السكان وفقاً لما أعلنه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقد تم تعديل السلسلة وفقاً لأحدث التقديرات الصادرة بخصوص السكان.

• التوعية المالية والمصرفية ودعم المسؤولية المجتمعية

استمراراً لجهود سلطة النقد في مجال تعزيز التوعية المالية، تم إطلاق فعاليات الأسبوع المصرفي للأطفال والشباب للعام 2018، خلال الفترة من 11 – 2018/03/15 في الضفة الغربية وقطاع غزة بمشاركة المصارف، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، ووزارة التربية والتعليم، ووكالة الغوث الدولية والجهات المشاركة الأخرى. وتهدف هذه الفعالية السنوية إلى رفع مستوى الوعي المالي والمصرفي لدى كافة فئات المجتمع وخاصة جيل الأطفال والشباب، وتأهيلهم للتعامل مستقبلاً مع المؤسسات المالية والمصرفية، وذلك من خلال العديد من الفعاليات التي تشمل تنظيم زيارات لطلاب المدارس إلى المصارف لاطلاعهم على آلية عملها والمنتجات المصرفية التي تقدمها للزبائن، بالإضافة إلى قيام ممثلو المصارف بزيارة المدارس وإلقاء محاضرات تثقيفية للطلبة، وتوزيع نشرات توعوية، كما تضمنت الفعاليات إقامة معرضاً للمصرف الافتراضي في كل من مدينتي غزة وبيت لحم.

وفي سياق فعاليات الأسبوع المصرفي تم تخصيص اليوم الأخير في فعاليات الأسبوع ليكون يوم الادخار الوطني، والذي يأتي في إطار سعي سلطة النقد إلى تعزيز فكرة الادخار لدى المواطن الفلسطيني، باعتبار أن الادخار ركيزة استثمارية أساسية لتحسين الظروف المعيشية والحد من ظاهرتي الفقر والبطالة وتعزيز التنمية الاقتصادية.

وفي سياق هذه الإنجازات الكبيرة في مجال التوعية المالية والمصرفية حصلت سلطة النقد على جائزة دولية صادرة عن المؤسسة العالمية لتمكين الأطفال والشباب مالياً CYFI ومقرها هولندا، عن أفضل فعالية للتوعية المالية والمصرفية تم تنظيمها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتعزيز الوعي المالي لدى شريحة الأطفال والشباب، وذلك تقديراً للمستوى الراقي الذي حققته سلطة النقد من خلال تنظيمها الأسبوع المصرفي للأطفال والشباب 2018 في فلسطين. جدير بالذكر أن هذه المرة الثانية التي تحصل فيها سلطة النقد على مثل هذه الجائزة، حيث سبق وأن حصلت عليها في عام 2013.

ومن جانبٍ آخر، وفي إطار متابعة سلطة النقد الحثيثة للأزمات التي يعاني منها قطاع غزة وفي ضوء أزمة رواتب الموظفين الحكوميين، طُلب من المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة عدم تجاوز نسبة الخصم عن 50% مع توفير إمكانية جدولة المتأخرات لمن يرغب من موظفي القطاع العام في قطاع غزة بحيث يصبح القسط الشهري الجديد يتلاءم مع الراتب بما لا يتجاوز 50% من قيمة الراتب الذي يصل شهرياً إلى حساب الموظف.

كما واصلت سلطة النقد سياستها الهادفة إلى تعزيز العلاقات وأواصر التعاون مع الجامعات، حيث تم عقد برامج تدريبية داخل سلطة النقد لطلبة الجامعات الفلسطينية. كما تم تقديم محاضرات توعوية في الجامعات الفلسطينية على مستوى الوطن في مختلف المجالات المصرفية والمالية والاقتصادية.

وفي مجال تعزيز مبادئ الإفصاح والشفافية وحماية العملاء تم إلزام مؤسسات الإقراض المتخصصة بتزويد سلطة النقد بكافة الرسوم والعمولات التي تتقاضاها من عملائها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بحيث يتم تحديد قيمها ونسبها بشكل مفصل.

وفي إطار حرص سلطة النقد على معالجة شكاوى المواطنين والمحافظة على استقرار الجهاز المصرفي، ونظراً لورود شكاوى من العملاء على بعض المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة بعدم تزويد المقترضين والكفلاء بنسخة من العقود والمستندات التي تم التوقيع عليها من قبلهم وكذلك نسخة من ملخص بيانات التسهيل/التمويل، تم التأكيد على ضرورة التزام المصارف ومؤسسات الإقراض بتزويد المقترضين بهذه المستندات. كما تم إلزام المصارف والصرافين على استمرار قبول وتداول الدولار الأمريكي من جميع الإصدارات والفئات، وعدم تقاضي أية رسوم أو عمولات لاستبدال الفئات القديمة بالجديدة. وفيما يتعلق بشكاوى المواطنين بعدم تسلمهم الحوالات الواردة بالعملة نفسها، فقد تم التأكيد بإلزام المصارف على تسليم المستفيد قيمة الحوالة بنفس العملة المرسلة بها، إلا إذا طلب المستفيد خطياً خلاف ذلك.

تعزيز وتطوير العلاقات المحلية والإقليمية والدولية

واصلت سلطة النقد جهودها وحرصها على تعزيز وترسيخ علاقاتها المحلية والإقليمية والدولية. ومشاركتها في مختلف الاجتماعات ذات العلاقة بالجوانب الاقتصادية والمصرفية، وذلك في إطار العمل على ربط الجهاز المصرفي الفلسطيني مع المنظومة المصرفية العالمية بما يحقق الارتقاء والتطور في الخدمات المقدمة من قبل هذا الجهاز. وفي هذا السياق سجلت سلطة النقد عدة إنجازات خلال العام 2018:

• العلاقات المحلية

وقعت سلطة النقد مذكرة تفاهم مع وزارة السياحة والآثار، بهدف التعاون المشترك لإنشاء المتحف الفلسطيني للنقد، ليجسد التاريخ الاقتصادي الفلسطيني عبر العصور، متضمناً تاريخ التداول النقدي في فلسطين وما ينطوي عليه من دلالات اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية وتجارية، ويسهم في تحقيق التوعية المالية للجمهور وذلك أسوة بالعديد من البنوك المركزية. وبموجب هذه المذكرة سيتعاون الفريقان في كافة مراحل تأسيس متحف نقد فلسطيني تفاعلي حديث يروي تاريخ النقد في فلسطين منذ بدايته وحتى والوقت الحاضر، بما في ذلك تاريخ وتطور عمل سلطة النقد والآفاق المستقبلية، ويشمل هذا التعاون جميع مراحل التأسيس من تصميم وإشراف وإنشاء وكذلك التشغيل فيما بعد.

كما وقعت سلطة النقد مذكرة تفاهم مع وزارة الاقتصاد الوطني للتبادل البيني، بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بحيث تتيح هذه الخدمة للمصارف العاملة في فلسطين الاستعلام عن بيانات الشركات المسجلة لدى وزارة الاقتصاد الوطني. وتهدف مذكرة التفاهم إلى حوكمة آلية الربط بين المؤسسات الحكومية و/أو المؤسسات العامة بما يضمن أمن المعلومات وسرعة الحصول عليها إلكترونياً، وتحسين جودة ومستوى الخدمات الإلكترونية التي تعتمد على الخدمة موضوع المذكرة لمتلقيها. كما تهدف المذكرة إلى تخفيض تكاليف الربط وتبادل المعلومات بين المؤسسات الحكومية و/أو المؤسسات العامة، وتحقيق الشفافية والدقة في البيانات المزودة من المؤسسة صاحبة المعلومة، تحسين كفاءة وأداء مزود الخدمة والمؤسسات الداعمة. وبموجب هذ المذكرة تم تشكيل لجنة فنية مشتركة لبحث آليات التعاون بين الوزارة والقطاع المصرفي تضم في عضويتها وزارة الاقتصاد الوطني وسلطة النقد وجمعية البنوك، لوضع آلية للتعاون وانسياب المعلومات للجهاز المصرفي بما يخدم هذا القطاع الهام ويحقق أهدافه ويقلل الوقت والتكلفة على جمهور المواطنين والشركات الراغبة في الحصول على تسهيلات مصرفية من البنوك.

وفي إطار التواصل الدائم لسلطة النقد وتعزيز علاقاتها مع المحافظات والغرف التجارية في مختلف المحافظات، فقد وقعت مذكرة تفاهم مع اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، تقضي بأن يزود اتحاد الغرف التجارية سلطة النقد بالبيانات الديموغرافية للمنشآت المسجلة لدى الاتحاد، في حين تقوم سلطة النقد بدورها بالإفصاح عنها للمصارف ومؤسسات الإقراض وشركات التأجير التمويلي، وذلك لتسهيل وصول قطاع المنشآت لمصادر الائتمان.

وفي نفس السياق واصلت سلطة النقد توطيد علاقتها مع مؤسسات القطاع الخاص من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع العديد من هذه المؤسسات بهدف منحهم الصلاحية والاستفادة من خدمة نظام الاستعلام الائتماني الموحد، حيث تم توقيع مذكرات تفاهم مع عدد من شركات القطاع الخاص، للاستفادة من هذا النظام المطور من قبل سلطة النقد والذي يضم قاعدة بيانات يتم اخذها من نظام المعلومات الائتمانية وبيانات ديموغرافية ذات العلاقة عن الأشخاص المقترضين وكفلائهم أفراداً أو مؤسسات، وتصنيفهم على نظام الشيكات المعادة.

وتهدف هذه المذكرات إلى ضمان سلامة واستقرار شركات ومؤسسات القطاع الخاص و تعزيز مكانتها وقدراتها الاستثمارية وحمايتها من التعرض لمشاكل السيولة النقدية أو الملاءة الائتمانية، وإدارة المخاطر الائتمانية والتشغيلية وفق المعايير الدولية، وكذلك بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وحماية القطاع من مخاطر التعثر لضمان استمرارية عملية النمو في الحركة الاستثمارية في فلسطين وكذلك حماية المواطنين من حالات الافراط في الاستدانة. وبموجب هذه المذكرات ستتمكن هذه الشركات من التعرف على الملاءة الائتمانية

للعملاء الذين يتعاملون معهم بأسس البيع الآجل بموجب شيكات آجلة لتاريخ استحقاق لاحق، واتخاذ القرار الائتماني السليم في التعامل مع هؤلاء العملاء.

ومن جانبٍ آخر، وقعت سلطة النقد مذكرة تفاهم مع الحديقة التكنولوجية الفلسطينية – تكنوبارك، للتعاون والعمل المشترك لتنفيذ وإنشاء وتشغيل مختبر الابتكار للتكنولوجيا المالية FinTech داخل مبنى الحديقة الأول. ويعتبر مشروع الحديقة التكنولوجية الفلسطينية – الهندية، مشروعاً فلسطينياً كبيراً بمواصفات دولية، يسهم في بناء العقول على أسس عصرية ويرسي قواعد الإبداع والتميز.

وفي إطار تعزيز علاقة سلطة النقد مع الجامعات، وقعت سلطة النقد عدة مذكرات تفاهم مع عدد من الجامعات المحلية شملت جامعة بوليتكنك فلسطين، والجامعة العربية الأمريكية، وجامعة الاستقلال، وجامعة بيت لحم، وجامعة النجاح الوطنية. وهدفت هذه المذكرات إلى النهوض بالبحث العلمي في المجال المالي وتعزيز الوعي والثقافة المالية والمصرفية والتشريعات المرتبطة بها لدى طلبة كلية العلوم الإدارية ونظم المعلومات؛ وتبادل الخبرات في العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك؛ وفتح المجال أمام طلبة وخريجي الكلية للتدرب في سلطة النقد وتبادل المواد المكتبية من أوعية معرفية؛ ورفد القطاع الأكاديمي والطلاب بالخبرات والمعلومات المصرفية؛ وتزويد الجامعات بمختلف الإصدارات والتقارير الصادرة عن سلطة النقد.

وفي إطار تحقيق الخطة الوطنية لتعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في فلسطين 2018 – 2023، أقر مجلس إدارة سلطة النقد التعليمات رقم (1) لسنة 2018، بشأن تنظيم ترخيص شركات خدمات المدفوعات وذلك استناداً لأحكام القرار بقانون رقم (17) بشأن قانون تسوية المدفوعات الوطني الفلسطيني. وتهدف هذه التعليمات إلى تطوير وسائل الدفع بالتجزئة وتوسيع نطاق استخدامها من خلال تطوير البنية التحتية لأنظمة وأدوات الدفع الإلكترونية في فلسطين بشكل آمن وشفاف وفعال. ويأتي ذلك ضمن جهود سلطة النقد لتنفيذ المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقها، والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي في فلسطين، والمساهمة بالنمو الاقتصادي المستدام، وخفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي بشكل خاص، والنظام المالي بشكل عام، وتطوير منظومة خدمات الدفع الإلكترونية.

جدير بالذكر أن أحكام هذه التعليمات تطبق على خدمات المدفوعات ومقدميها وتشمل خدمة نظام المدفوعات، وخدمات الدفع الإلكترونية، وبموجبها تم فتح باب تقديم طلبات ترخيص شركات خدمات المدفوعات، كما يتوجب على كافة الشركات والجهات التي تقدم خدمات المدفوعات في فلسطين حالياً المباشرة فوراً بتصويب أوضاعها القانونية بما يتوافق مع هذه التعليمات.

• العلاقات الدولية

استمرت سلطة النقد خلال العام 2018 في تطوير علاقاتها الإقليمية والدولية. وفي هذا السياق تم توقيع مذكرة تفاهم بين سلطة النقد والبنك المركزي العماني في العاصمة العمانية مسقط، لتعزيز العلاقات القائمة بين الطرفين، وتبادل المعلومات والخبرات في مجال الرقابة المصرفية، والإشراف على المصارف، وتمويل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والتمويل السكني، والرقابة الاحترازية الكلية، وتدريب الموظفين فيما يتعلق بممارسات الإشراف المصرفي.

كما وقعت سلطة النقد اتفاقية مساعدة فنية مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية للسياسات والشراكات. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز مرونة النظام المالي الفلسطيني ومساعدة سلطة النقد في مجال إدارة الأصول والالتزامات والاستفادة من خبرات وقدرات البنك خاصة في ظل الخبرات الكبيرة التي يتمتع بها البنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية في هذا المجال. يذكر أن هذه الاتفاقية تعتبر التعاون الثاني لفلسطين مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، حيث كان أول استثمار للبنك في الضفة الغربية وقطاع غزة في آذار 2018، وهو عبارة عن قرض بقيمة 5 ملايين دولار أمريكي لبنك القاهرة عمان في فلسطين، وبرعاية من سلطة النقد.

ومن جانبٍ آخر، حصلت سلطة النقد على شهادة الامتثال للمعايير الخاصة بأمن معلومات بطاقات الدفع PCI-DSS، وهي شهادة دولية لتطبيق معايير أمن البيانات المنصوص عليها من قبل مجلس معايير أمن بيانات بطاقات الدفع الإلكتروني PCI-SSC المختص

بتطبيق أعلى معايير الأمن والحماية لمعلومات البطاقات المصرفية. ويعتبر امتثال سلطة النقد للمعايير الخاصة بأمن معلومات بطاقات الدفع أساساً لحصول المصارف العاملة في فلسطين على هذا الامتثال، ومرتكزاً لإطلاق خدمات دفع جديدة تمكن المواطنين من الدفع بالاعتماد على البطاقات بدلاً من الأوراق النقدية. ويأتي هذا الإنجاز في إطار مواكبة سلطة النقد لأحدث التطورات المصرفية العالمية وإدارة المخاطر بما يتوافق مع المعايير الدولية، ورفع الثقة في الإجراءات التي تتخذها لحماية القطاع المصرفي، وذلك بتقديم أفضل الطرق والوسائل التي تضمن أمن وحماية معلومات وبيانات عملاء البنوك وتعزيز حماية بيانات حاملي البطاقات المصرفية.

وفي إطار علاقات التعاون بين سلطة النقد وصندوق النقد الدولي، استضافت سلطة النقد بعثةً فنيةً من صندوق النقد الدولي لمدة أسبوعين لمراجعة وتطوير الاستقرار المالي في فلسطين (FSSR)، من حيث متانة القطاع المصرفي والمالي ومدى التعاون بين مؤسساته، وقدرته على الصمود أمام الصدمات والمخاطر التي تحيط بالبيئة الاقتصادية، حيث التقى الوفد بكافة الدوائر المعنية في سلطة النقد، إلى جانب لقاءات مع مختلف المؤسسات المالية والاقتصادية الفلسطينية الأخرى مثل هيئة سوق رأس المال؛ وعدد من المصارف؛ ووزارة المالية؛ وجمعية البنوك؛ والمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع. جدير بالذكر أن بعثة لصندوق النقد الدولي تزور فلسطين من فترة لأخرى، وتلتقي بأهم الجهات صاحبة القرار والتأثير في الشأن الاقتصادي والمالي، من أجل تقديم تقريرها إلى لجنة الاتصال المخصصة (AHLC) المعنية بالضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن جانبٍ آخر، وفي إطار حرص سلطة النقد على تعميق الروابط بين القطاع المصرفي الفلسطيني ومحيطه العربي، تم عقد مؤتمر « القطاع المصرفي الفلسطيني في محيطه العربي»، الذي يعقد بتنظيم من اتحاد المصارف العربية؛ وسلطة النقد الفلسطينية؛ والبنك المركزي الأردني؛ وجمعية البنوك في فلسطين؛ ونظيرتها الأردنية. وتناول المؤتمر على مدار يومي 21 و22/3/2018 عدداً من المواضيع المصرفية التي تتعلق بأنظمة المدفوعات الإلكترونية وأثرها في تعزيز دور القطاع المالي والمصرفي؛ وفاعلية آليات وتشريعات مؤسسات ضمان الودائع في حماية أموال المودعين وأهمية زيادة وعي الجمهور بنظام ضمان الودائع؛ كما تناول المؤتمر الإجراءات الرقابية الاحترازية والممارسات السليمة لمكافحة غسل الأموال وآلياتها؛ وأثر غسل الأموال على الأنشطة الاقتصادية والمصرفية؛ ومتطلبات بازل III وتوصياته ومبادئه والسياسات المعتمدة في تطبيقه؛ بالإضافة إلى التجارب الرقابية والتعاون العربي الفلسطيني في هذا المجال. كما بحث المؤتمر واقع الصيرفة الإسلامية في ظل تطور عمل القطاع المصرفي العربي والممارسات السليمة لإدارة التحديات في الصيرفة الإسلامية، وآليات إيصالها إلى شريحة أكبر من المنشآت والأفراد، وتطوير السياسات والبرامج التمويلية الإسلامية.

إجراءات سلطة النقد في مجال مكافحة غسل الأموال

واصلت سلطة النقد جهودها خلال العام 2018 في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولهذه الغاية جاء إعداد الاستراتيجية الوطنية لمعالجة أوجه الضعف والقصور التي نتجت عن عملية التقييم الوطني الذاتي لمخاطر جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أصدرت عدة تعاميم للمؤسسات الخاضعة لإشرافها، حيث أصدرت التعميم رقم (36/2018) بشأن التدريب والتطوير في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبموجبه تلتزم المصارف بتزويد سلطة النقد وبشكل سنوي بخطط التدريب المعتمدة والموازنة المالية لهذا الغرض، وتزويد سلطة النقد بشكل نصف سنوي بالإحصاءات التدريبية من حيث عدد الدورات لموظفي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولموظفي المصرف بشكل عام، والدورات التي عقدت داخل المصرف وعدد الموظفين المستفيدين منها والمواضيع التي شملها التدريب.

وحرصاً من سلطة النقد على تعزيز بيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في فلسطين، أصدرت التعميم رقم (209/2018) بشأن الأشخاص المعرضين سياسياً للمخاطر PEPs، حيث طلب من المصارف تزويد سلطة النقد بسياسات وإجراءات العمل المعتمدة بشأن تعزيز إجراءات التعرف والتحقق من هؤلاء الأشخاص ومصدر ثروتهم وأموالهم، وبذل العناية الواجبة والمشددة على العمليات المالية التي تنفذ لصالحهم، ومدى تهيئة النظام البنكي وأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من تحديد درجة مخاطر هؤلاء الأشخاص وتصنيفهم ضمن فئة (العملاء المعرضين سياسياً للمخاطر وذوي الصلة بهم) وإصدار تنبيهات عند تنفيذ معاملاتهم، مع تزويد سلطة النقد بكشوفات دورية ربعية بهؤلاء الأشخاص وذوي الصلة بهم، وإجمالي العمليات المنفذة لصالحهم.

وفي إطار اهتمام سلطة النقد بتعزيز حصانة قطاع الصيرفة ضد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أصدرت التعميم رقم

(2018/157)، بشأن الدورات التدريبية التي حصل عليها مراقبو الامتثال في شركات ومكاتب الصرافة والمتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتزويد سلطة النقد بكشوفات تثبت وتوضح طبيعة هذه الدورات التدريبية.

ومن ناحية أخرى، فقد استمر التنسيق والتعاون مع وحدة المتابعة المالية، حيث قامت سلطة النقد بالتعميم الدوري لقرارات الوحدة على المصارف ذات العلاقة بقائمة الدول عالية المخاطر وغير الملتزمة بمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي الدولية FATF، وتحديث هذه القائمة بشكل متواصل على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد ووحدة المتابعة المالية. كما أصدرت التعميم رقم (2018/74) بشأن تزويد سلطة النقد بالآليات والإجراءات والضوابط الرقابية المستخدمة على الأنظمة البنكية وأنظمة الحوالات بما يضمن الالتزام بالقرارات الصادرة عن وحدة المتابعة المالية، والتدابير الواجب اتخاذها بشأن العناية الواجبة المعززة والعناية الواجبة والمستمرة تجاه علاقات العمل مع تلك الدول.

كما أصدرت سلطة النقد التعميم رقم (2018/177) بهدف ضمان سرعة عملية الإبلاغ في حالات الاشتباه بارتكاب جرائم غسل أموال وتمويل الإرهاب، حيث تم إلزام الصرافين بإبلاغ وإرسال واستقبال المخاطبات بين الصراف ووحدة المتابعة المالية مباشرة عبر صفحة البرنامج الإلكتروني للوحدة (GoAML)، وفقاً للدليل الإرشادي الذي تم تزويد الصرافين به. وفي إطار تنفيذ تعليمات وحدة المتابعة المالية ذات العلاقة بالتعامل مع الصرافين وشركات الصرافة العاملة والمرخصة في إسرائيل، فقد أصدرت تعاميم طلب بموجبها من المصارف والصرافين تزويد سلطة النقد بالتدابير والإجراءات التصويبية التي اتخذت من قبلهم لتنفيذ التعليمات المذكورة.

ومن جانبٍ آخر، تم عقد ورشة عمل لإطلاق التقرير الختامي لأعمال الفريق الوطني لتقييم مخاطر جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب بحضور مدير البنك الدولي في فلسطين السيدة مارينا ويس، ومدير وحدة المتابعة المالية، وأعضاء الفريق الوطني والفرق المتخصصة لتقييم مخاطر جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعدد من ممثلي المؤسسات الحقوقية والرسمية.

كما شاركت سلطة النقد في فعاليات أعمال المنتدى الفلسطيني-التونسي المشترك لمسؤولي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي عقد في العاصمة تونس، وناقش المنتدى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيدين الإقليمي والوطني، ودور السلطات الرقابية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البلدين من منظور التركيز على الرقابة المبنية على المخاطر، وأهمية تقييم المخاطر في المعيار الدولي واعتماد المنهج القائم على المخاطر من قبل البنوك والمؤسسات المالية. وحث المنتدى في ختام أعماله السلطات الرقابية بممارسة المزيد من الضغط على المؤسسات المالية والمصرفية لضخ المزيد من الموارد المالية والبشرية لمواجهة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يعزز من مواقع المكافحة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون من قبل وحدات التحري المالي بفلسطين وتونس، وإشراك أكبر عدد من الدول في المنتديات القادمة. وتأتي هذه الفعالية ترجمة عملية لتفاهمات مذكرة التفاهم بين سلطة النقد والبنك المركزي التونسي لتبادل الخبرات على كافة المستويات، وإشارة حقيقية لاهتمام فلسطين بتطبيق أفضل الممارسات والمعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

النشاط المالي لسلطة النقد

أسفر النشاط المالي لسلطة النقد في العام 2018 عن ارتفاع موجوداتها/مطلوباتها بنسبة 1.5% عما كانت عليه في العام 2017، لتصل إلى 1,579.1 مليون دولار. ويعزى مصدر التزايد الأساسي في جانب المطلوبات إلى ارتفاع حقوق الملكية بحوالي 14% لتصل إلى 134 مليون دولار، على خلفية ارتفاع رأس المال المدفوع لسلطة النقد بنسبة 19.3%، ليصل إلى 103.7 مليون دولار، وذلك في سياق تدعيم رأسمالها بشكل تدريجي ليصل إلى 120 مليون دولار. في حين بقي الاحتياطي العام ثابتاً دون تغيير عند مستوى 28.8 مليون دولار، وتراجع احتياطي إعادة التقييم بنسبة 17.1% ليصل إلى 1.5 مليون دولار.

أما فيما يتعلق بودائع المصارف والمؤسسات المالية لدى سلطة النقد فقد ارتفعت بنسبة طفيفة 0.6%، لتصل إلى 1,407.5 مليون دولار، متأثرة بارتفاع الاحتياطيات الإلزامية بنسبة 10.1% لتصل إلى نحو 1,240.6 مليون دولار، جرّاء ارتفاع ودائع العملاء لدى المصارف المرخصة بنسبة 2%. بينما انخفضت المخصصات والمطلوبات الأخرى بنحو 7.8% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 37.6 مليون دولار.

شكل 4 - 2: هيكل مطلوبات وحقوق الملكية لسلطة النقد الفلسطينية، 2018

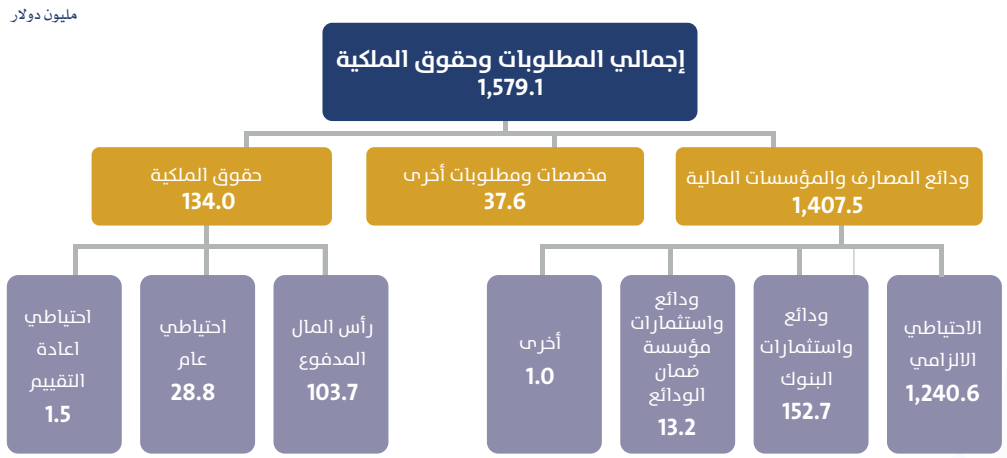

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

أما في جانب موجودات سلطة النقد، فتمثل مصدر الارتفاع الأساسي في زيادة الودائع لأجل (لدى البنوك المحلية والبنوك الخارجية) بنسبة 2.9%، لتصل إلى 1,241.8 مليون دولار. كما سجلت الحسابات الجارية لدى البنوك (المحلية والخارجية) ارتفاعاً بنسبة 46.8% لتصل إلى حوالي 32.3 مليون دولار.

أما على مستوى الاستثمارات، فقد ارتفعت الاستثمارات المالية للمتاجرة بنسبة 1.5% لتصل إلى 103.7 مليون دولار، بينما تراجعت الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بنسبة 19% لتنخفض إلى حوالي 79.1 مليون دولار، كما تراجعت الاستثمارات الإسلامية بنسبة 9.2% لتصل إلى 53.2 مليون دولار. وكذلك تراجعت الأصول الثابتة (تشمل صافي الأصول الثابتة، والأرض والمباني والممتلكات الأخرى) لسلطة النقد بنسبة 4.5% لتصل إلى حوالي 40 مليون دولار في نهاية العام 2018.

شكل 4 - 3: هيكل موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2018

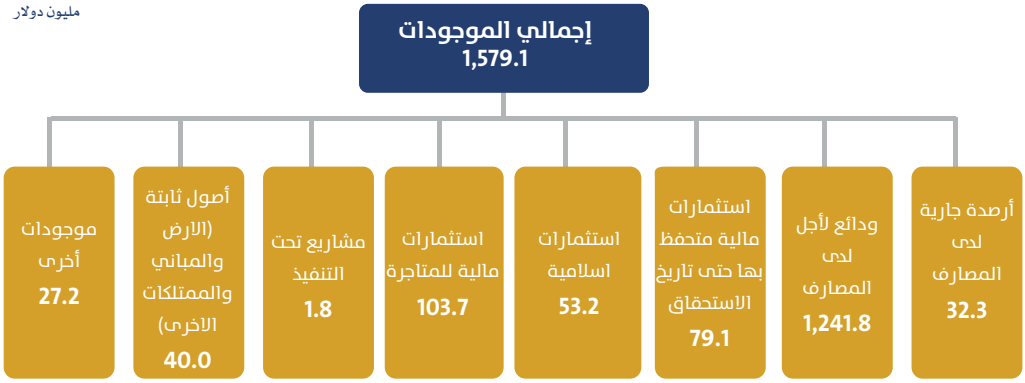

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وعلى مستوى الأرباح والخسائر، فقد أظهرت إيرادات سلطة النقد في العام 2018 ارتفاعاً كبيراً بنسبة 39.9% عما كانت عليه في العام 2017، لتصل إلى 41.9 مليون دولار، جراء ارتفاع صافي الفوائد المكتسبة بنسبة 43.0%، لتصل إلى 29.3 مليون دولار، وارتفاع الإيرادات الأخرى بنسبة 12%، لتصل إلى 10.6 مليون دولار.

وفي المقابل شهدت نفقات سلطة النقد انخفاضاً بنحو 3.6% مقارنة مع العام 2017، لتصل إلى 21.0 مليون دولار، جراء عدم وجود نفقات لتكوين مخصصات (بلغت قيمتها نحو 3 ملايين دولار في العام 2017)، إلى جانب انخفاض نفقات المشروعات المشتركة مع المؤسسات بنسبة 75% لتصل إلى 80.6 ألف دولار.

وبالرغم من الانخفاض في إجمالي النفقات بشكلٍ عام، إلا أن نفقات الموظفين ارتفعت بنسبة 7.8% لتصل إلى 12.2 مليون دولار، كما ارتفعت النفقات الإدارية بنسبة 2% لتصل إلى 4.4 مليون دولار، وارتفعت نفقات الإهلاك بنسبة 99.6% لتصل إلى حوالي 3 مليون دولار، بينما بقيت نفقات المساهمة في تمويل موازنة وحدة المتابعة المالية كما هي عند 1.3 مليون دولار دون تغيير مقارنةً بالعام السابق.

وقد أسفر نشاط سلطة النقد المالي على ضوء التغيرات في جانبي الإيرادات والنفقات عن تحقيق أرباح صافية بحوالي 20.8 مليون دولار، مرتفعة بشكل ملموس (بنسبة 156.9%) مقارنةً بالعام السابق، وتم تحويلها بالكامل لحساب رأس المال المدفوع لسلطة النقد.

البحث والتطوير

استمراراً لجهود سلطة النقد في مجال تعزيز قدراتها البحثية والتحليلية والمعلوماتية، فقد واصلت إصدار العديد من المسوح والدراسات ذات العلاقة بالإحصاءات المالية والنقدية. وفي هذا السياق أصدرت في العام 2018 المسح النقدي؛ ومسح انتشار الخدمات المصرفية؛ ومسح الحافظة المنسق الذي يرصد البيانات الخاصة بملكية الأصول المالية المتعلقة باستثمارات الحافظة (حقوق الملكية والديون قصيرة وطويلة الأجل)، وذلك من خلال توفير معلومات شاملة حول التوزيع الجغرافي لجهة الإصدار ورصيد حقوق الملكية والسندات والأذونات المقتناة عبر العالم. ويسهم هذا المسح في تحسين شمولية بيانات وضع الاستثمار الدولي وميزان المدفوعات.

كما واصلت سلطة النقد إصدارها لنشرة مؤشرات السلامة المالية؛ ومؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال والمعيار الخاص لنشر البيانات. وكذلك أصدرت التقرير السنوي؛ وتقرير التضخم؛ وتقرير الاستقرار المالي؛ وتقرير التطورات الاقتصادية؛ وتقرير تطورات مالية الحكومة والدين الحكومي، والمراقب الاقتصادي؛ ونشرة تطورات السيولة المحلية؛ وميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي؛ ومسح الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وتقرير الاستدامة الخارجية؛ والنموذج الهيكلي للاقتصاد الفلسطيني؛ ونموذج الصيغة المختزلة؛ ومؤشر أسعار الصرف الفعلية؛ وفجوة الإنتاج؛ والبرمجة المالية؛ ومجلة المرساة. كما تم إجراء العديد من الدراسات المتخصصة ذات العلاقة بمهام وأهداف سلطة النقد. يشار إلى أن جميع هذه الإحصاءات والأبحاث والتقارير والدراسات منشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد.

الكادر الوظيفي والتدريب

استمرت سلطة النقد خلال العام 2018 بتطوير كادرها الوظيفي البالغ 339 موظفاً في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك من خلال إشراكهم في العديد من البرامج والدورات المهنية المتخصصة وورش العمل، التي شملت مختلف جوانب وتخصصات دوائر سلطة النقد، ونفذت في أعرق المؤسسات المحلية والدولية. وفي هذا السياق، استفاد موظفو سلطة النقد من 177 برنامجاً تدريبياً (دورة/ ورشة) في العام 2018 مقارنة مع 114 برنامجاً في العام 2017، حيث حصل موظفو دوائر مجموعة الاستقرار النقدي على 30 برنامجاً تدريبياً (منها 18 برنامجاً لدائرة الأبحاث والسياسة النقدية، و12 لدائرة العمليات النقدية). في حين حصل موظفو دوائر مجموعة الاستقرار المالي على 63 برنامجاً (منها 45 برنامجاً لدائرة الرقابة والتفتيش، و12 برنامج لدائرة انضباط السوق، و6 برامج لدائرة نظم المدفوعات). أما مجموعة الدوائر المساندة فحصلت على 55 برنامجاً تدريبياً (منها 18 برامجاً لدائرة تكنولوجيا المعلومات، و6 برامج لدائرة الموارد البشرية، و9 برامج لدائرة العلاقات العامة والاتصال، و8 برامج للدائرة المالية، و14 برنامجاً لدائرة الخدمات العامة)، في حين حصل موظفو المكاتب المستقلة على 29 برنامجاً (منها 4 برامج المكتب القانوني، و5 برامج مكتب الأمن والسلامة العامة، و7 برامج مكتب التدقيق الداخلي، و4 برامج مكتب إدارة المخاطر، و9 برامج مكتب المحافظ). ويمثل هذا التنوع في البرامج التدريبية وآلية توزيعها إشارة لمدى حرص سلطة النقد على تطوير الكادر البشري ومواكبته لأحدث التطورات العالمية في الجوانب المصرفية والنقدية والمالية ذات العلاقة بعمل وأهداف سلطة النقد.

الجزء الثاني: تطورات القطاع المصرفي الفلسطيني

نظرة عامة

هناك علاقة وثيقة بين القطاع المصرفي والنمو المستدام والتنمية الاقتصادية، لما يمثله هذا القطاع من قوة دافعة ومحركاً لتحفيز النشاط الاقتصادي بشكل عام والاستثماري بشكل خاص. ونظراً لكون القطاع المصرفي جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية، يؤثر ويتأثر بها، فسرعان ما عانى من آثار وتبعات التباطؤ الذي حدث في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2018. فعلى الرغم من استمرار النمو في غالبية المؤشرات الرئيسة للقطاع المصرفي، إلا أن مستويات نموها كانت منخفضة مقارنة بالسنوات السابقة، في إشارة إلى مدى حساسية هذا القطاع للتطورات والمخاطر الاقتصادية والسياسية.

ومع ذلك فقد تمكن القطاع المصرفي، مدعوماً بالإجراءات التي قامت بها سلطة النقد، من التعامل مع هذه المخاطر والتكيف معها. ويتضح ذلك من خلال مؤشراته الحيوية التي تشير عموماً إلى استمرار الارتفاع في الموجودات، وتحسن مستويات السيولة، وتعزيز ثقة الجمهور وتزايد حجم الودائع وارتفاع الحفظة الائتمانية وتراجع حجم التوظيفات الخارجية في ظل سلامة وانضباط القطاع المصرفي وفقاً لأعلى المعايير المصرفية العالمية. وفيما يلي استعراض لأهم التطورات التي طرأت على هذا القطاع خلال العام 2018.

وضع السيولة المحلية

ترتبط مستويات السيولة المحلية والضغوط التضخمية بالأوضاع الاقتصادية للدولة ودورة الأعمال، ومعدلات الفائدة، والمستوى العام للأسعار. فرغم التباطؤ الاقتصادي الذي شهدته الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة والنامية على حد سواء في العام 2018[28]، إلا أن البنوك المركزية في العديد من الدول المتقدمة استمرت في تقييد العمل في برامج التيسير الكمي والسياسات النقدية التوسعية، من خلال رفع معدلات الفائدة الرسمية وبأكثر من مرة خلال العام. كذلك لجأت العديد من البنوك المركزية في منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا إلى رفع معدلات الفائدة الرسمية مع تراجع وتيرة نموها[29]، وخصوصاً تلك التي ترتبط عملاتها بالدولار الأمريكي، بغية إبقاء هذه المعدلات قريبة من مستويات الفائدة الأمريكية، بهدف الحفاظ على استقرارها النقدي وعلى احتياطاتها من العملات الأجنبية.

وعلى المستوى الفلسطيني فقد شهد العام 2018 تباطؤاً في وتيرة التحسن في مستويات السيولة المحلية إلى حوالي 3.8% مقارنة مع 12.6% في العام 2017، لتصل إلى 11,411.9 مليون دولار، متأثرة بضعف الأداء الاقتصادي من جهة، والتغيرات التي طرأت على مكونات السيولة من جهة أخرى. فعلى مستوى الوضع الاقتصادي، بدا الضعف واضحاً في مستوى الطلب المحلي الذي تباطأ نموه إلى 2.6% مقارنة 6.8% في العام 2017، على خلفية تراجع النمو في الإنفاق الاستهلاكي إلى 1.7% والاستثماري إلى 7.0% مقارنة مع 5.0% و16.9% على التوالي في العام 2017. وقد انعكس هذا الضعف في الطلب المحلي على الأداء الاقتصادي، معبراً عنه بتباطؤ معدل النمو إلى 0.8% بالأسعار الجارية مقارنة مع 8.0% في العام 2017 (وإلى 0.9% بالأسعار الحقيقية مقارنة مع 3.1%)، والذي أدى بدوره إلى تباطؤ وتيرة التحسن في مستوى السيولة في الاقتصاد.

أما على مستوى مكونات السيولة[30]، فقد تباين أثر التحركات في هذه المكونات على وضع السيولة . فمن جهة، تركت التحركات التي طرأت على صافي الموجودات الأجنبية آثاراً انكماشية طفيفة، وذلك بعد تراجعها بحوالي 0.2% (مقارنة مع آثار توسعية بنحو 4.3% في العام 2017)، لتنخفض إلى 4,945.6 مليون دولار، جراء تردي وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات (بنسبة 6.1%)، على خلفية الارتفاع في حجم الواردات بنسبة 8.2%، وتراجع التحويلات الجارية بنحو 2.4% على وجه التحديد. وفي هذا السياق تشير

28 أنظر الفصل الأول من هذا التقرير.

29 يشير تقرير صندوق النقد الدولي «آفاق الاقتصاد العالمي»، الصادر في نيسان 2019، إلى تباطؤ وتيرة النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 1.8% في العام 2017 إلى 1.4% في العام 2018.

30 لمزيد من التفصيل حول هذه المكونات (صافي الموجودات الأجنبية، وصافي الائتمان المحلي، وصافي البنود الأخرى) يمكن الرجوع إلى نشرة التطورات النقدية الربعية والنشرة الإحصائية الربعية الصادرتين عن سلطة النقد والمنشورتين على موقعها الإلكتروني www.pma.ps

بيانات ميزان المدفوعات الفلسطيني الصادر عن سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء إضافة إلى البيانات المتاحة من وزارة المالية الفلسطينية، إلى أن حجم التدفقات النقدية التي دخلت فلسطين بصورة منح ومساعدات للقطاعين العام والخاص قد اقتربت من المليارين دولار، منها نحو 1.5 مليار للقطاع الخاص. يضاف إلى ذلك المبالغ التي دخلت بصورة دخل محول من الخارج (تحويلات العاملين ودخل الاستثمار) والتي تجاوزت المليارين دولار.

شكل 4 - 4: مكونات السيولة المحلية، 2014-2018

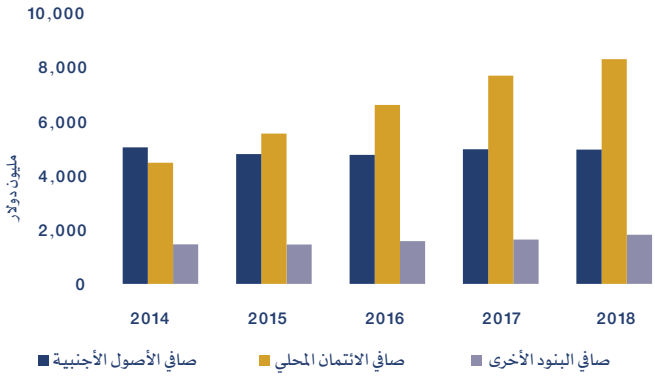

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

ومن جهة ثانية، تركت التحركات في صافي الائتمان المحلي آثاراً توسعية على وضع السيولة المحلية، بعد ارتفاعه بنسبة 7.9% (مقارنة مع 16.4% في العام 2017)، ليصل إلى 8,274.3 مليون دولار، جراء تزايد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص المقيم بنحو 9.2%، مقابل تراجع بنسبة 1.8% في صافي الائتمان الممنوح للقطاع العام.

ومن جهة ثالثة، تركت التحركات في صافي البنود الأخرى آثاراً توسعية على وضع السيولة المحلية بنحو 10.8% (مقارنة مع 3.8% في العام 2017). ويعزى جزء كبير منها إلى استمرار الإجراءات التي تقوم بها المصارف في إطار تدابيرها لتعزيز قدرتها على التكيف والتعامل مع المخاطر المحيطة، امتثالاً لتعليمات سلطة النقد النافذة بهذا الخصوص، بما في ذلك الاستمرار في تدعيم القاعدة الرأسمالية وبناء احتياطي التقلبات الدورية.

أداء الجهاز المصرفي

رغم أن التحسن والتطور سمات أساسية واكبت القطاع المصرفي عبر السنوات، إلا أن هناك تخوفاً حقيقياً من انتقال عدوى التباطؤ من القطاع الحقيقي إلى القطاع المصرفي، كونه جزءاً من المنظومة الاقتصادية، يؤثر ويتأثر بها. فعلى الرغم من استمرار النمو في المؤشرات الحيوية لهذا القطاع (الموجودات، الودائع، التسهيلات، حقوق الملكية، المخصصات، وغيرها من المؤشرات)، إلا أن مستويات نموها في العام 2018 جاءت أدنى مما كانت عليه في السنوات السابقة.

شكل 4 - 5: إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني، 2018-2014

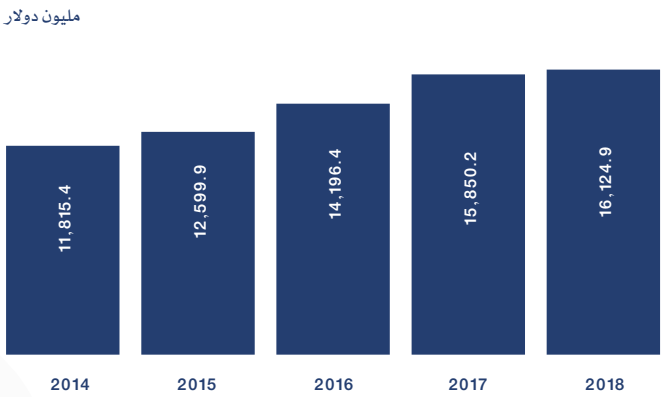

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

فقد أظهر تحليل البيانات المالية الخاصة بالقطاع المصرفي (كما هي في نهاية العام 2018) ارتفاع إجمالي الموجودات بنسبة 1.7%[31] مقارنة مع 11.6% في نهاية العام 2017، لتصل إلى 16,124.9 مليون دولار، متأثرة بالتغيرات التي طرأت على المكونات الرئيسة للموجودات (والمطلوبات) في الميزانية المجمعة للمصارف.

فمن منظور المطلوبات (مصادر الأموال)، تشير البيانات إلى ارتفاع الأهمية النسبية لودائع العملاء إلى 75.8% من إجمالي مصادر الأموال المتاحة مقارنة مع 75.6% في نهاية العام 2017، مقابل تراجع الأهمية النسبية لودائع سلطة النقد والمصارف إلى 6.4% (سلطة النقد 3.9%، خارج فلسطين 0.3%، داخل فلسطين 2.2%) مقارنة مع 7.2% (سلطة النقد 3.8%، خارج فلسطين 1.3%، داخل فلسطين

31 من الضروري التنويه إلى أن معدلات النمو المشار إليها في هذا الفصل تعكس في ثناياها أثر التغير في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل.

2.1%). في حين حافظت حقوق الملكية على ثبات أهميتها عند مستوى 11.9% للعام الثالث على التوالي، مقابل ارتفاع الأهمية النسبية لبقية المطلوبات[32] إلى 5.9% مقارنة مع 5.3% خلال نفس الفترة.

أما من منظور الموجودات (استخدام الأموال المتاحة) فتشير البيانات إلى ارتفاع حصة محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى 52.3% من مجموع استخدامات الأموال المتاحة في نهاية العام 2017 مقارنةً مع 50.6% في نهاية العام 2017. كما ارتفعت حصة الاستثمارات ومحفظة الأوراق المالية إلى 8.6% مقارنة مع 7.6%، وحصة الأصول الثابتة إلى 3.6% مقارنة مع 3.5%. وفي المقابل تراجعت حصة الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف إلى 23.3% (لدى سلطة النقد 8.8%، داخل فلسطين 2.3%، خارج فلسطين 12.2%) مقارنةً مع 24.7% (لدى سلطة النقد 9.0%، داخل فلسطين 2.3%، خارج فلسطين 13.4%). كما تراجعت حصة النقدية إلى 9.8% مقارنةً مع 10.9% جراء تواصل عمليات شحن فائض الشيكل، والأصول الأخرى إلى 2.4% مقارنة مع 2.7% خلال نفس الفترة.

وبشكل عام، يشير هذا التحليل إلى أن الزيادة في موجودات القطاع المصرفي خلال العام 2018 قد واكبها بعض التغيرات في آليات الاستخدام، إذ احتفظت المصارف بحوالي 20.9% من إجمالي موجوداتها على شكل نقد وودائع داخل فلسطين مقارنة مع حوالي 22.2% في نهاية العام 2017، مقابل تراجع ما تحتفظ به المصارف من أرصدة خارج فلسطين إلى 12.2% مقارنة مع 13.4%. كما زادت المصارف من توظيفاتها في مجال الائتمان إلى 52.3% مقارنة مع 50.6%، في إشارة إلى الأثر الإيجابي للجهود والإجراءات التي قامت بها سلطة النقد بالتعاون والتنسيق مع القطاع المصرفي، والتي أدت بدورها إلى مزيد من التوظيف للأموال في الاقتصاد المحلي. وكذلك زادت المصارف من توظيفاتها في مجال الاستثمار والأوراق المالية إلى 8.5% مقارنة مع 7.6%. وفي المقابل خفضت المصارف مما تحتفظ به على شكل أصول ثابتة وأصول أخرى إلى 6.0% مقارنة مع 6.2% من إجمالي موجوداتها خلال نفس الفترة.

تحليل مصادر أموال الجهاز المصرفي (المطلوبات)

تلعب المتابعة الحثيثة من قبل سلطة النقد دوراً محورياً في المحافظة على سلامة القطاع المصرفي وبقائه آمناً معافاً، ذا مصداقية عالية. كما أسهمت هذه المتابعة، مع الرقابة المصرفية الحصيفة، في تعزيز أهم مكون من مكونات ميزانيته واستقطاب مزيد من الأموال، وتدعيم قاعدته المالية، خاصة وأن الودائع وحقوق الملكية تشكل المصادر الرئيسة للسيولة، وتعتبر أهم مصادر الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين.

الودائع المصرفية وغير المصرفية

يشير التحليل المتعلق بالودائع لدى القطاع المصرفي إلى ارتفاع إجمالي الودائع (المصرفية وغير المصرفية) في نهاية العام 2018 بنسبة 1.1% مقارنة مع 11.7% في نهاية العام 2017، لتصل إلى حوالي 13,261.0 مليون دولار، متأثرة بتزايد الودائع غير المصرفية على وجه التحديد، مقابل تراجع الودائع المصرفية. فقد شهدت الودائع المصرفية انخفاضاً بنحو 9.0%، لتتراجع إلى 1,033.6 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 6.4% من إجمالي مطلوبات الجهاز المصرفي، وحوالي 7.8% من إجمالي الودائع في نهاية العام 2018. وجاء هذا التراجع كما تشير البيانات على خلفية الانخفاض الملموس (77.3%) في ودائع المصارف خارج فلسطين التي تراجعت إلى 47.5 مليون دولار، مقابل ارتفاع ودائع المصارف فيما بينها (داخل فلسطين) بنحو 10.1% لتصل إلى 361.4 مليون دولار، ولدى سلطة النقد بحوالي 4.6%، التي وصلت إلى 624.8 مليون دولار في نهاية العام 2018.

شكل 4 - 6: الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2014-2018

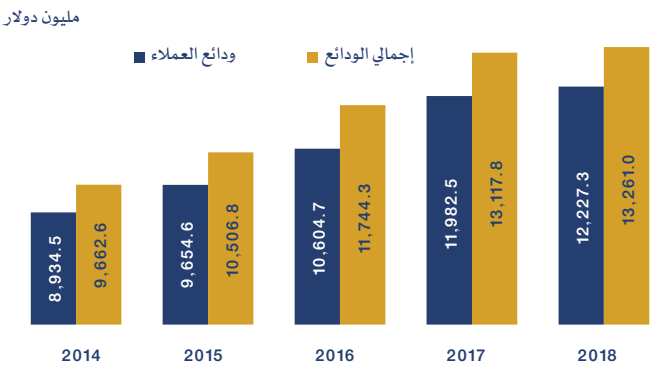

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

32 تشمل بنود المخصصات المختلفة والقبولات المنفذة والقائمة والمطلوبات الأخرى.

أما بالنسبة لودائع العملاء/الودائع غير المصرفية، التي تعتبر المكون الأكبر والأهم سواء على مستوى إجمالي الودائع (92.2%)، أو على مستوى إجمالي المطلوبات (75.8%)، فقد واصلت نموها في العام 2018 بنحو 2.0% مقارنة مع 13.0% في نهاية العام 2017، لتصل إلى 12,227.3 مليون دولار. في إشارة إلى استمرار تدفق الأموال إلى المصارف، جراء سياسات سلطة النقد في مجال تعزيز الشمول المالي، وخصوصاً تلك المتعلقة بالتفرع المصرفي وتركيزها على المناطق الريفية والنائية، حيث تم خلال العام 2018 افتتاح 14 فرعاً ومكتباً جديداً، لتصل شبكة الفروع والمكاتب العاملة في فلسطين إلى 351 فرعاً ومكتباً منتشرة في مختلف المناطق والمحافظات الفلسطينية؛ إضافةً إلى الثقة المتزايدة من قبل المودعين في سلامة ومتانة الجهاز المصرفي في ظل شبكة الأمان المالي التي تتبناها المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع؛ واستمرار حملات التوعية المصرفية التي تقوم بها سلطة النقد؛ ناهيك عن التحسن التدريجي في معدلات فائدة الإيداع ولجميع العملات المتداولة في السوق الفلسطيني.

شكل 4 - 7: هيكل الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2018

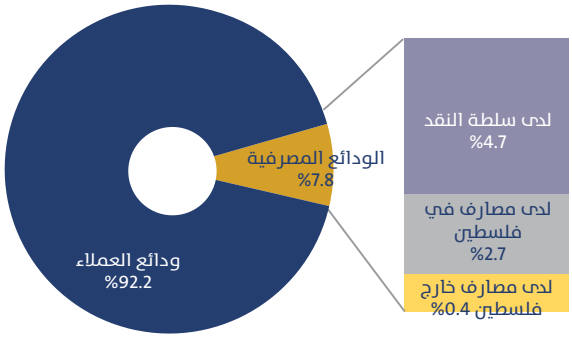

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

ويشير التحليل إلى تركز الجزء الأكبر من ودائع العملاء (90.4%) في الضفة الغربية، مقابل جزء محدود (9.6%) في قطاع غزة، خاصة وأن قطاع غزة يعاني من ظروف صعبة. فبالإضافة إلى الحصار المفروض عليه منذ فترة طويلة، عانى الموظفون العموميون في القطاع من بعض الإجراءات الحكومية (تزايد نسبة الاقتطاع من الراتب، وتزايد حالات التقاعد المبكر)، الأمر الذي تسبب في مزيد من التراجع في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في القطاع، وخصوصاً فيما يتعلق بتذبذب وانكماش معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة والفقر إلى مستويات قياسية.

شكل 4 - 8: توزيع ودائع العملاء حسب القطاع والمنطقة، 2018

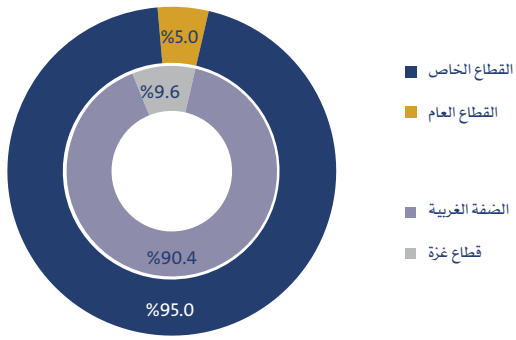

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

كما يتركز الجزء الأكبر من ودائع العملاء في القطاع الخاص، الذي استمرت حصته في التزايد عبر الزمن، لتشكل نحو 95.0% (مقارنة مع بنسبة 93.9% في العام 2017)، مقابل استمرار تراجع حصة القطاع العام، التي وصلت إلى 5.0% في نهاية العام 2018 (مقارنة مع 6.1% في العام 2017). ويذكر في هذا السياق أن الغالبية العظمى من ودائع القطاع الخاص هي للقطاع الخاص المقيم، وأن ودائع غير المقيمين لا تزال محدودة في حدود 3.6% من إجمالي ودائع القطاع الخاص.

وكذلك يشير تحليل من ناحية أخرى إلى أنه وعلى الرغم من تراجع الأهمية النسبية للودائع الجارية لصالح ودائع التوفير والودائع الآجلة، إلى أنها بقيت في مركز الصدارة في هيكل ودائع العملاء وبنسبة بلغت 37.5% مقارنة مع 39.2% في نهاية العام 2017. يليها ودائع التوفير التي ارتفعت أهميتها النسبية إلى 33.6% مقارنة مع 32.8%، ثم الودائع الآجلة بنسبة 28.9% مقارنة مع 27.6%. وبشكل عام، يلاحظ أن هيكلية ودائع العملاء في العام 2018 هي نفس الهيكلية السائدة منذ عدة سنوات. ومما لا شك فيه أن نجاح المصارف في استقطاب مزيد من ودائع التوفير والودائع الآجلة له تأثير إيجابي مباشر على إمكانات استخدامها، وخصوصاً في مجال التمويل والاستثمار متوسط وطويل الأجل.

وعلى الرغم من قيام الاحتياطي الفيدرالي برفع معدلات الفائدة الرسمية على الدولار وبأكثر من مرة خلال العام 2018[33]، إلا أن الأهمية النسبية لودائع الدولار قد تراجعت إلى 37.6% من إجمالي ودائع العملاء مقارنة مع 39.5% في العام 2017، ومع ذلك بقي الدولار مستحوذاً على الحصة الأكبر. إذ يبدو من ناحية ثانية أن ضعف الدولار أمام الشيكل الإسرائيلي[34] كان من بين الأسباب التي أدت إلى تراجع حصة الدولار من جهة، وتزايد حصة ودائع الشيكل (عملة التداول اليومي وتسوية المقاصة والتعاملات التجارية مع الجانب الإسرائيلي[35]) من جهة ثانية إلى حوالي 36.5% مقارنة مع 33.7% من إجمالي ودائع العملاء في نهاية العام 2017. وفي المقابل تراجعت الأهمية النسبية لودائع الدينار إلى 23.0% مقارنة مع 23.4%، ولباقي العملات إلى 2.9% مقارنة مع 3.4% خلال نفس الفترة.

شكل 4 - 9: توزيع ودائع العملاء حسب النوع والعملة، 2018

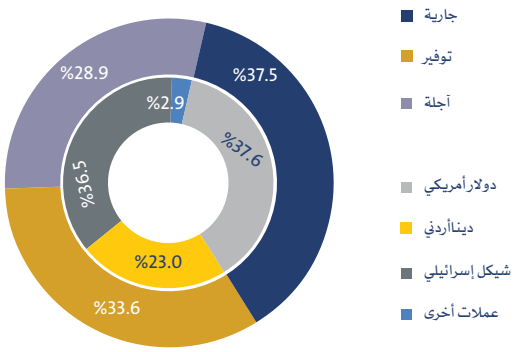

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

حقوق الملكية

واصلت سلطة النقد جهودها الداعمة لتكوين كيانات مصرفية قوية قادرة على مواجهة المخاطر والتعامل معها، وذلك من خلال تدعيم القاعدة الرأسمالية للقطاع المصرفي واستمرار نموها. وفي هذا السياق تشير البيانات إلى ارتفاع صافي حقوق الملكية في نهاية العام 2018 بنسبة 1.1% مقارنة مع 12.4% في العام 2017، لتبلغ 1,912.0 مليون دولار، محافظة بذلك على ثبات أهميتها النسبية من إجمالي مطلوبات (مصادر أموال) القطاع المصرفي عند مستوى 11.9% للعام الثالث على التوالي.

شكل 4 - 10: حقوق الملكية، 2014-2018

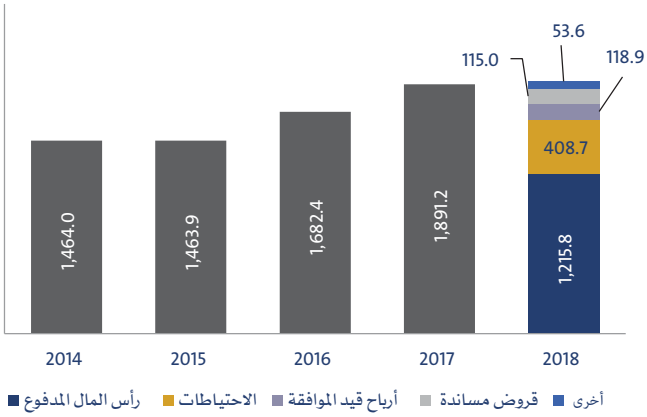

* يتم إدراج بند القروض المساندة كجزء من حقوق الملكية لأغراض رقابية فقط تتعلق باحتساب رأس المال التنظيمي للمصارف.
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

ويعتبر رأس المال المدفوع المكون الأهم في حقوق الملكية، ويحتل مركز الصدارة باعتباره خط الدفاع الأول أمام المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، والذي نما بنسبة 5.0% مقارنة مع 8.0% في نهاية العام 2017، ليصل إلى 1,215.8 مليون دولار، مشكلاً نحو 63.6% من صافي حقوق الملكية؛ تلاه في الأهمية الاحتياطيات المختلفة بنسبة 21.4%[36]؛ ثم الأرباح قيد الموافقة بنسبة 6.2%؛ والقروض المساندة بحوالي 6.0%؛ وبنود أخرى في حقوق الملكية بنسبة 2.8%[37].

33 قام الاحتياطي الفيدرالي برفع معدل الفائدة الرسمي على الدولار أربع مرات فعلياً خلال العام 2018، وبواقع 0.25 نقطة مئوية في كل مرة: من 1.50% إلى 1.75% في 21 آذار؛ ومن 1.75% إلى 2.00% في 13 حزيران؛ ومن 2.00% إلى 2.25% في 26 أيلول؛ ومن 2.25% إلى 2.50 في 19 كانون أول 2018.

34 شهد العام 2018 مزيداً من التراجع في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي وإن كان طفيفاً وبنحو 0.14%، حيث وصل متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل خلال العام 2018 إلى 3.5949 شيكل لكل دولار مقارنة مع 3.5998 في العام 2017 (استناداً إلى البيانات الصادرة عن بنك إسرائيل). وتعزى قوة الشيكل الإسرائيلي إلى الأداء الجيد الذي أظهرته معطيات الاقتصاد الإسرائيلي، حيث النمو الجيد، ومعدلات البطالة والعجز في مالية الحكومة المنخفضين، والفائض في الميزان الجاري، إضافة إلى مشتريات بنك إسرائيل من الدولار، وكذلك سلوك بعض المضاربين من أجل جني أرباح مالية سريعة.

35 شهدت الحركة التجارية مع الجانب الإسرائيلي نوعاً من الانتعاش النسبي خلال العام 2018، حيث نمت الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل بنحو 13.1%، مقابل تراجع الواردات من إسرائيل بنحو 1.6%.

36 تشمل بنود: الاحتياطي القانوني بنسبة 10.5%؛ والاحتياطيات المعلنة بنسبة 7.6%؛ والاحتياطيات العامة للعمليات المصرفية بنسبة 2.6%؛ واحتياطيات إعادة التقييم بنسبة 0.5% من صافي حقوق الملكية.

37 تشمل بنود: فائض (فضلة) رأس المال بنسبة 2.2%؛ والأرباح غير الموزعة بنسبة 1.5%؛ وأرباح (خسائر) الاستثمارات طويلة الأجل غير المتحققة بنسبة 0.9-% من صافي حقوق الملكية.

وقد أسهم النمو المتواصل في حقوق الملكية في تحسين القاعدة الرأسمالية للقطاع المصرفي، بما في ذلك النسب المحددة لكفاية رأس المال، التي تعتبر مطلباً أساسياً لسلطة النقد وللمؤسسات الدولية التي تعنى بالمعايير الكفيلة بالحفاظ على سلامة الأجهزة المصرفية.

بنود أخرى في المطلوبات

تشمل مجموعة من البنود ذات القيم الصغيرة غالباً والمدرجة بشكلٍ مستقل في جانب المطلوبات من الميزانية المجمعة للمصارف. وتتمثل في: القبولات المنفذة والقائمة (مقبولة الدفع للمصارف داخل فلسطين وخارجها) التي تراجعت خلال العام 2018 بنحو 40.3% لتنخفض إلى 15.5 مليون دولار؛ ومخصص الضرائب الذي تراجع بنحو 25.4% إلى 62.9 مليون دولار؛ ومخصصات التسهيلات التي ارتفعت بشكل ملحوظ وصل إلى 106.5% لتبلغ 224.2 مليون دولار على خلفية مباشرة المصارف العمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (9) وما يتطلبه هذا المعيار من بناء مزيد من المخصصات، إلى جانب التحوط لمواجهة مخاطر التعثر المحتملة؛ ومخصصات أخرى التي ارتفعت بنسبة 6.5% إلى 126.8 مليون دولار؛ والمطلوبات الأخرى التي تراجعت بنحو 1.0% إلى 254.0 مليون دولار في نهاية العام 2018.

تحليل استخدامات أموال الجهاز المصرفي (الموجودات)

تستخدم البنوك المركزية مجموعة من القنوات لنقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الكلي، بهدف التأثير على بعض متغيراته الرئيسة، وإحداث التغير المرغوب والمطلوب في شتى الميادين والمجالات، بما في ذلك التنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق ونظراً لخصوصية الوضع في فلسطين فإن هذه القنوات تكاد تكون محصورة في قناة الائتمان، والتي تزداد فعاليتها مع تزايد انفتاح المصارف نحو الاقتصاد المحلي وتوفير مزيد من الفرص التمويلية وإتاحتها لمختلف القطاعات الاقتصادية، وخاصة القطاعات الإنتاجية والتنموية.

شكل 4 - 11: استخدامات الأموال المتاحة للمصارف، 2017-2018

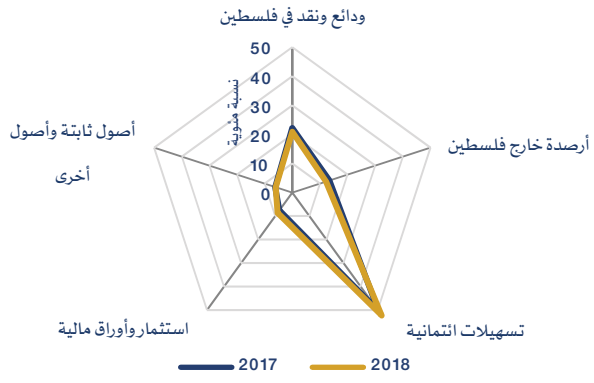

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة

تلعب السياسات والإجراءات الائتمانية ومنهجية توزيع الأموال المتاحة للمصارف في الوقت الراهن دوراً محورياً في نقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الكلي لتحفيز النمو والتنمية الاقتصادية، والتخفيف من مشكلة البطالة، باعتبارها قناة التمويل الرئيسة في الاقتصاد. وتستطيع سلطة النقد التأثير في هذه القناة وبالتالي في حجم الائتمان، وخصوصاً المقدم للقطاع الخاص من خلال بعض الإجراءات التحفيزية بهدف التأثير في تكوين محافظ الإقراض: كتعزيز منح التسهيلات لبعض المناطق (القدس، غزة)؛ أو لبعض القطاعات الاقتصادية الفاعلة (القطاعات التنموية، القطاعات ذات الإنتاجية العالية، وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة)؛ أو لبعض الأنشطة الاقتصادية (تكنولوجيا، تعليم، سياحة، ريادة، المرأة، مهن وحرف يدوية وغيرها).

شكل 4 - 12: محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2018–2014

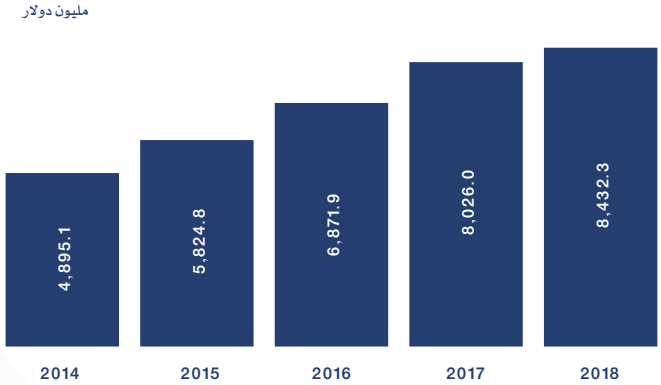

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وقد استطاعت سلطة النقد على مدار السنوات الماضية وفي إطار سعيها المتواصل لرفع نسبة التوظيف المحلي للأموال المتاحة وبالتعاون مع القطاع المصرفي ضخ كميات متزايدة من الأموال في الاقتصاد الفلسطيني، وفي شتى الميادين والمجالات والأنشطة الاقتصادية بصورة تسهيلات ائتمانية مباشرة، وبالتالي تفعيل دور القطاع المصرفي في الاقتصاد المحلي وفي عملية التنمية الاقتصادية.

وفي هذا السياق استحوذت المحفظة الائتمانية خلال العام 2018 على 52.3% من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي مقارنة مع 50.6% في نهاية العام 2017، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 5.1%، لتصل إلى حوالي 8,432.3 مليون دولار. ويعتبر استمرار النمو في هذه المحفظة سواء من حيث الحجم أو الأهمية النسبية مؤشراً على استمرار التوجه نحو مزيد من التوظيف لمصادر أموال القطاع المصرفي الفلسطيني في الاقتصاد المحلي رغم كثرة المخاطر المحيطة به.

شكل 4 - 13: توزيع المحفظة الائتمانية حسب المنطقة، 2018

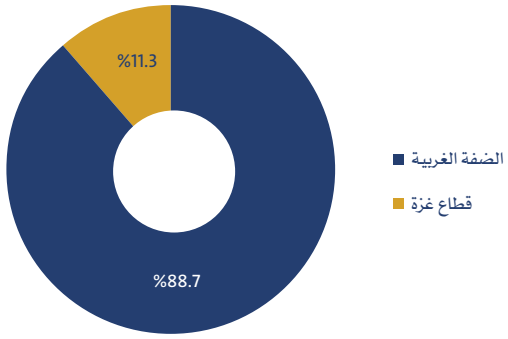

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

ومع هذا الارتفاع تزايدت حصة الضفة الغربية إلى 88.7% من إجمالي المحفظة الائتمانية، جراء ارتفاعها بنحو 6.3% قياساً على ما كانت عليه في العام 2017، لتبلغ 7,483.3 مليون دولار في نهاية العام 2018. وفي ذلك إشارة إلى تراجع حصة قطاع غزة إلى 11.3%، متأثرة بالتطورات التي عصفت بالقطاع مؤخراً، ورفعت درجة مخاطره المحتملة، مما دفع بالمصارف نحو مزيد من التحفظ في سياساتها الائتمانية تجاه القطاع، وتسبب في تراجع حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع غزة بنحو 3.8% عما كانت عليه في العام 2017، لتنخفض إلى 949.0 مليون دولار في نهاية العام 2018، وذلك بالرغم من الجهود التي تبذلها سلطة النقد للتخفيف من حجم المعاناة وصعوبة الظروف التي يعيشها القطاع، وتعزيز دور القطاع المصرفي في قطاع غزة، حيث عملت على تعزيز الانتشار المصرفي من خلال فتح مزيد من الفروع في القطاع، والتي وصل عددها إلى 59 فرعاً ومكتباً في نهاية العام 2018. إضافة إلى تنفيذ العديد من حملات التوعية المصرفية في القطاع بالتزامن مع مثيلاتها في الضفة الغربية، وغيرها من الإجراءات والترتيبات للتخفيف من صعوبة الظروف والمعاناة في القطاع.

شكل 4 - 14: توزيع المحفظة الائتمانية حسب النوع والعملة، 2018

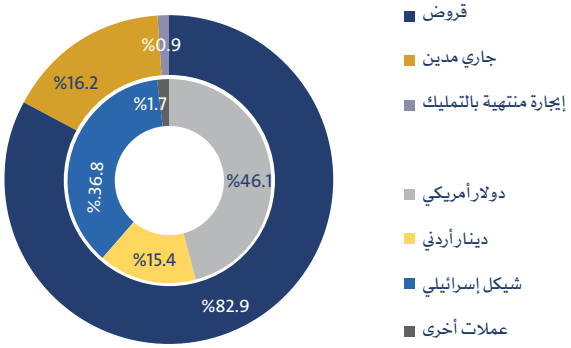

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

كما شهد العام 2018 تزايداً في سيطرة القروض على هيكلية المحفظة الائتمانية مع استمرار استحواذها على النصيب الأكبر من المحفظة (82.9%) مقارنة مع 82.2% في العام 2017، وذلك على حساب الجاري مدين على وجه التحديد، الذي تراجعت حصته إلى 16.2% مقارنة مع 17.1% من إجمالي المحفظة في العام 2017، جراء تراجع الجاري مدين الممنوح للحكومة. في حين بقيت نسبة الإجارة المنتهية بالتمليك هامشية دون الـ1% كما في الأعوام السابقة.

وشهد العام 2018 مزيداً من الاستحواذ للدولار الأمريكي، بعد ارتفاع حصته إلى 46.1% من إجمالي المحفظة الائتمانية مقارنة مع 44.7% في نهاية العام 2017. إضافة إلى ارتفاع حصة الدينار الأردني إلى 15.4% مقارنة مع 14.1% من إجمالي المحفظة الائتمانية خلال نفس الفترة. وعلى النقيض من ذلك فقد تراجعت حصة الشيكل الإسرائيلي إلى 36.8% مقارنة مع 39.7% من إجمالي المحفظة في نهاية العام 2017. في حين بقيت حصة باقي العملات هامشية دون الـ2% من إجمالي المحفظة الائتمانية

خلال نفس الفترة. ويبدو أن التغيرات في معدلات فائدة الإقراض في السوق المحلي[38]، وكذلك التقلبات في أسعار الصرف والتسهيلات الحكومية كانت أهم العوامل المسؤولة عن التغيرات التي طرأت على حصص العملات المختلفة في المحفظة الائتمانية.

وكذلك شهد العام 2018 تزايداً في التمويل الممنوح للقطاع الخاص سواء من حيث الحجم أو الأهمية النسبية، إلى نحو 84.4% من إجمالي المحفظة الائتمانية مقارنة مع 81.6% في العام 2017، في إشارة إلى تراجع الأهمية النسبية للتمويل الممنوح للقطاع العام وللعام السابع على التوالي (تستحوذ الحكومة على الجزء الأكبر من هذه التسهيلات) إلى 15.6%، مقارنة مع 18.4% في العام 2017. ويذكر في هذا السياق أن التمويل الممنوح للقطاع العام قد تراجع خلال العام 2018 بنحو 10.8% لينخفض إلى 1,316.8 مليون دولار، مقارنة مع نمو بحوالي 4.0% في نهاية العام 2017. ويتميز التمويل الممنوح للقطاع العام بالتذبذب في حجم والأهمية من عام لآخر، تبعاً للتطورات في عمليات مالية الحكومة (الإيرادات والمنح والنفقات) وما يرتبط بها من أوضاع السيولة، وحاجتها إلى الاقتراض لتسديد بعض التزاماتها الآنية أو المتراكمة، والذي قد يؤثر من ناحية أخرى على فرص القطاع الخاص في الحصول التمويل المطلوب، ويحد من قدرته على توجيه هذا التمويل نحو المشاريع التنموية.

شكل 4 - 15: توزيع المحفظة الائتمانية بين القطاعين العام والخاص، 2014-2018

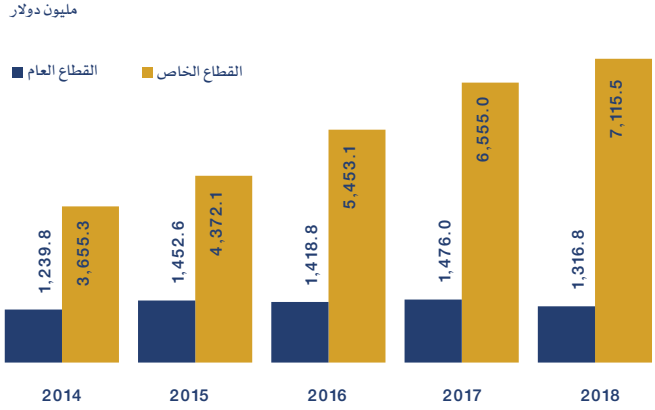

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وفي ذات السياق تواصل الارتفاع في محفظة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص وبنحو 8.6% مقارنة مع 20.1% في العام 2017، لتصل إلى 7,115.5 مليون دولار، توزعت على مختلف الأنشطة الاقتصادية، الإنتاجية والخدمية، وبنسب تراوحت بين 26.2% من إجمالي التمويل الممنوح للقطاع الخاص للأنشطة العقارية والإنشائية والأراضي، و2.0% للأنشطة الزراعية والثروة الحيوانية. كما يلاحظ أن الأهمية النسبية للتمويل المقدم لشراء السلع الاستهلاكية وكذلك لشراء السيارات قد تراجعت خلال العام 2018، في ضوء الإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد لتقنين هذا النوع من التمويل. أما بالنسبة لانخفاض الأهمية النسبية للتمويل الممنوح للأنشطة الزراعية فتعزى إلى ارتفاع درجة المخاطر المرتبطة بهذا النشاط كونه موسمياً من ناحية، إلى جانب كون جزء كبير منه غير منظم من ناحية ثانية، مما يحد من قدرة المصارف على تمويل هذا النشاط. يضاف إلى ذلك وجود مصادر تمويل أخرى بديلة بخلاف المصارف، ممثلة بمؤسسات الإقراض المتخصصة التي تخضع لرقابة وإشراف سلطة النقد.

شكل 4 - 16: التوزيع النسبي لتسهيلات القطاع الخاص، 2017-2018

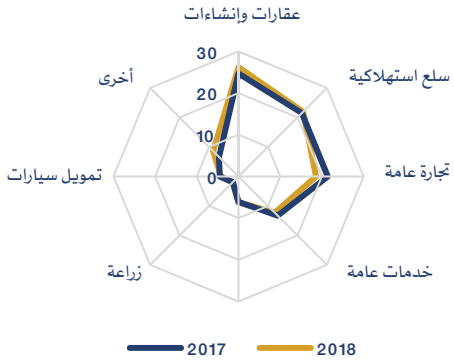

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

يُشار إلى أن سلطة النقد قد قامت خلال الفترة الماضية بجهود مكثفة لتعزيز وتدعيم البنية التحتية للقطاع المصرفي، وبما يخدم مؤشرات العمق المالي في الاقتصاد الفلسطيني، والتي أسهمت في التوسع الملحوظ في حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من جهة

38 ارتفعت معدلات فائدة الإقراض بعملة الدولار في السوق الفلسطيني من 5.79% في العام 2017 إلى 5.92% في العام 2018، وبعملة الشيكل من 7.09% إلى 7.18%، مقابل تراجعها بعملة الدينار من 6.79% في العام 2017 إلى 6.75% في العام 2018.

(بلغ في المتوسط نحو 17% خلال الفترة 2010-2018)، وارتفاع نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي من جهة ثانية من 32.4% في العام 2010 إلى 57.7% في العام 2018. ومع ذلك تبقى قناة الائتمان عرضة لتأثير التطورات الأمنية والسياسية على مجمل النشاط الاقتصادي، وانعكاساتها المباشرة على البيئة والمناخ الاستثماري في فلسطين.

لذلك تحرص سلطة النقد على متابعة ورصد ومراقبة أية تطورات في المخاطر ذات الصلة بالمحفظة الائتمانية، وتعمل على وضع العديد من الإجراءات الاحترازية والتحوطية والأنظمة التي تساعد المصارف على زيادة منح الائتمان في الاقتصاد المحلي، وتقليل درجة المخاطر المصاحبة له إلى أدنى درجة ممكنة، وذلك من خلال عمليات التطوير المستمر لنظم معلومات الائتمان، والرقابة المصرفية الفعالة المستندة على المخاطر.

التوظيفات الخارجية

مع تزايد مستوى التوظيف المحلي للأموال المتاحة للقطاع المصرفي وتحسن مؤشرات العمق المالي، أخذت التوظيفات الخارجية (المصدر الثاني لتوظيف الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين) بالتراجع من حيث الحجم والأهمية وللعام الخامس على التوالي، لتنخفض إلى 19.3% من إجمالي استخدامات الأموال المتاحة في نهاية العام 2018 مقارنة مع 19.6% في نهاية العام 2017. فقد بلغت التوظيفات الخارجية في نهاية العام 2018 حوالي 3,113.5 مليون دولار (نفس القيمة المسجلة تقريباً في العام 2017)، مشكلة ما نسبته 23.5% من إجمالي الودائع مقارنة مع 23.7% في العام 2017. أي أنها أدنى بكثير من الحدود القصوى المحددة في تعليمات سلطة النقد والبالغة 55% من إجمالي الودائع.

شكل 4 - 17: التوظيفات الخارجية كنسبة من إجمالي الموجودات وإجمالي الودائع، 2014-2018

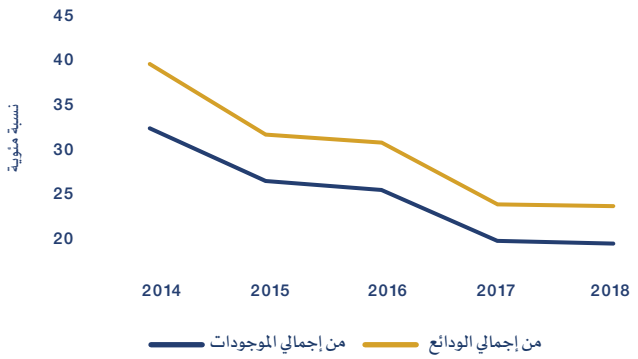

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وتمثل أرصدة المصارف الموظفة في الخارج المكون الرئيسي الأكبر في التوظيفات الخارجية، باستحواذها على 63.3% من هذه التوظيفات وبقيمة 1,969.8 مليون دولار، متراجعة بنسبة 7.2% عما كانت عليه في نهاية العام 2017. كما يعتبر الاستثمار في بعض الأدوات المالية المكون الثاني للتوظيفات الخارجية، والذي شكل نحو 30.9% منها، وبقيمة 963.4 مليون دولار، مرتفعاً بنحو 13.8% مقارنة مع نهاية العام 2017[39]. في حين تشكل التسهيلات الائتمانية الممنوحة خارج فلسطين المكون الثالث من هذه التوظيفات، وبنسبة بلغت 5.8%، وبقيمة 180.1 مليون دولار، مرتفعة بنحو 26.9% عما كانت عليه في نهاية العام 2017. وعليه، يعتبر التراجع في بند أرصدة المصارف الموظفة في الخارج المسبب الرئيس لتراجع التوظيفات الخارجية، في حين عمل التزايد في بندي الاستثمار في الأدوات المالية والتسهيلات الممنوحة خارج فلسطين على التخفيف من حدة التراجع في التوظيفات الخارجية.

وبشكل عام يعكس التراجع المستمر في التوظيفات الخارجية مدى نجاعة إجراءات وسياسات سلطة النقد الرامية إلى تشجيع المصارف على زيادة توظيف الأموال في الاقتصاد المحلي، من خلال الخفض التدريجي للتوظيفات الخارجية.

الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

تمثل الأرصدة، كما يشير تحليل البيانات المالية للمصارف العاملة في فلسطين، المكون الثالث لتوظيف الأموال المتاحة، وتشمل الأرصدة لدى سلطة النقد، ولدى المصارف الأخرى، سواء العاملة في فلسطين أو خارجها. فمع نهاية العام 2018 شكلت هذه الأرصدة

39 يذكر في هذا السياق أن الاستثمارات الخارجية للمصارف في كافة أنواع الأوراق المالية مقيدة بضرورة الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد، واشتراط توظيفها في استثمارات ذات تصنيف ائتماني مرتفع، مع الأخذ بعين الاعتبار درجات التركز على مستوى المؤسسة الواحدة وعلى مستوى الدولة والعملة أيضاً، وذلك استناداً إلى ما ورد في التعليمات رقم (5/2008، بند 5/7).

نحو 23.3% من إجمالي الموجودات، وبقيمة 3,763.7 مليون دولار، متراجعة بنحو 3.8% عما كان عليه في نهاية العام 2017، على خلفية انخفاض الأرصدة المحتفظ بها لدى سلطة النقد وكذلك المحتفظ بها خارج فلسطين.

فقد سجلت الأرصدة المحتفظ بها لدى مصارف خارج فلسطين (المكون الأكبر والأهم في بند التوظيفات الخارجية) تراجعاً بنسبة 7.2% عما كانت عليه في نهاية العام 2017، لتنخفض إلى 1,969.8 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 12.2% من إجمالي الموجودات مقارنة مع 13.4% في نهاية العام 2017.

كما سجلت الأرصدة المحتفظ بها لدى سلطة النقد تراجعاً طفيفاً (0.9%) عما كانت عليه في نهاية العام 2017، لتنخفض إلى 1,416.0 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 8.8% من إجمالي الموجودات مقارنة مع 9.0% في نهاية العام 2017. ويعتبر الاحتياطي الإلزامي المكون الأكبر لأرصدة المصارف لدى سلطة النقد، باستحواذه على نحو 75.6% من هذه الأرصدة وبقيمة 1,070.1 مليون دولار، مرتفعاً بنحو 3.4% عما كان عليه في نهاية العام 2017، على خلفية تزايد حجم ودائع العملاء. في حين شكلت الحسابات الجارية نحو 14.0% من هذه الأرصدة وبقيمة 198.4 مليون دولار، مرتفعة بنحو 27.4% عما كانت عليه في نهاية العام 2017، في إشارة إلى تفضيل المصارف لإيداع هذه الأموال لدى سلطة النقد بدلاً من استخدامها في مجالات أخرى. أما الحسابات الأخرى فشكلت نحو 10.4% من هذه الأرصدة وبقيمة 147.5 مليون دولار، متراجعة بنحو 38.1% عما كانت عليه في نهاية العام 2017.

شكل 4 - 18: الأهمية النسبية لمكونات أرصدة المصارف لدى سلطة النقد، 2017-2018

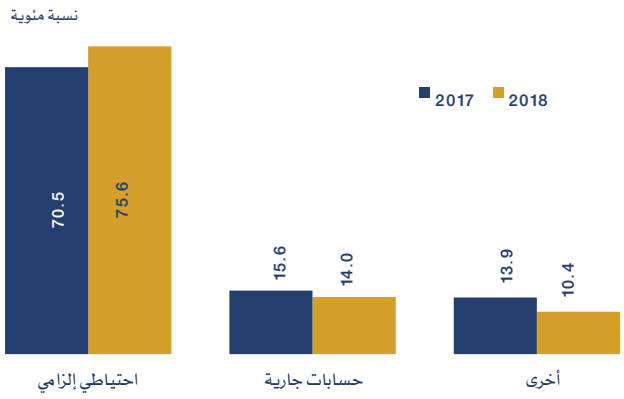

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وفي المقابل سجلت الأرصدة المحتفظ بها لدى مصارف في فلسطين (أرصدة المصارف فيما بينها) ارتفاعاً بنحو 5.3% عما كانت عليه في نهاية العام 2017، لتصل إلى حوالي 377.9 مليون دولار، مشكلة نحو 2.3% من إجمالي الموجودات للعام الثاني على التوالي، في إشارة إلى بقاء سوق ما بين المصارف سوقاً هشاً غير فعال وضعيف.

وبشكل عام، يشير هذا التحليل إلى أن حوالي 104.2% من التراجع الذي طرأ على بند الأرصدة مرده بدرجة أساسية إلى تراجع الأرصدة المحتفظ بها لدى مصارف خارجية، و8.6% مرده إلى الأرصدة المحتفظ بها لدى سلطة النقد، في حين أن الارتفاع الذي طرأ على الأرصدة المحتفظ بها لدى مصارف في فلسطين النقد قد قلص من حدة هذا التراجع بنحو 12.8% في نهاية العام 2018.

المحفظة الاستثمارية

التمويل والاستثمار ودعم المشاريع الإنتاجية، وتهيئة البيئة والمناخ الاستثماري المناسب، عوامل أساسية ومهمة في التنمية الاقتصادية. بعضها يرتبط بجوانب داخلية يمكن التحكم بها كالتمويل، وبعضها الآخر يرتبط وإلى حد كبير، بجوانب خارجية يصعب التحكم بها، كالمناخ الاستثماري، نابعة في الحالة فلسطينية وبدرجة أساسية من الاحتلال وتحكمه بالحدود والمعابر وحرية الحركة والنفاذ للأفراد والبضائع، والحصار والعقوبات، وغيرها من الإجراءات التي تؤدي إلى تزايد عدم اليقين السياسي والاقتصادي، وتزيد من درجة المخاطرة التي تتعرض لها قطاعات الاقتصاد المختلفة، وتؤثر سلباً على الفرص الاستثمارية، وبالتالي على حجم المحفظة الاستثمارية التي تعتبر إحدى قنوات توظيف الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين.

وفي هذا السياق تشير البيانات إلى أن حالة التباطؤ التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2018، لم يكن لها أي تأثير سلبي على قرارات المصارف الاستثمارية، بل على العكس فقد زادت المصارف من استثماراتها قصيرة وطويلة الأجل على حد سواء. فقد شهدت

استثمارات المصارف المرتبطة بالأوراق المالية (شهادات إيداع وأذونات وسندات مالية) ارتفاعاً بنحو 13.4% عما كانت عليه في العام 2017، لتصل إلى 1,123.3 مليون دولار، مشكلة نحو 6.9% من إجمالي موجوداتها. وفي نفس الوقت شهدت استثمارات المصارف طويلة الأجل (كالاستثمار في الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية التابعة والشقيقة وغيرها) ارتفاعاً بنحو 20.7% عما كانت عليه في نهاية العام 2017، لتصل إلى 262.2 مليون دولار، أو ما نسبته 1.6% من إجمالي موجوداتها. ويبدو أن تقييم المصارف للتباطؤ الاقتصادي الذي حدث خلال العام على أنه حدثاً مؤقتاً، يستدعي فقط مزيداً من الإجراءات الاحترازية والتحوطية، دون أن يكون له تأثير سلبي مباشر على قراراتها الاستثمارية.

بنود أخرى في الموجودات

تمثل مجموعة من البنود المدرجة بشكلٍ مستقل في جانب موجودات المصارف، ممثلة في: النقدية التي تراجعت بنحو 8.4% عما كانت عليه في العام 2017، منخفضة إلى 1,582.6 مليون دولار، في إشارة إلى تواصل عمليات شحن فائض الشيكل؛ والأصول الثابتة التي ارتفعت بنسبة 6.0% لتصل إلى 582.7 مليون دولار؛ والأصول الأخرى التي تراجعت بنحو 10.5% عما كانت عليه في العام 2017، لتنخفض إلى 378.2 مليون دولار.

الأرباح والخسائر

تشير البيانات المتعلقة بقائمة الدخل للقطاع المصرفي إلى تحقيق دخل صافي في نهاية العام 2018 بقيمة 179.2 مليون دولار، بارتفاع نسبته 5.1% مقارنة مع نهاية العام 2017. وفي هذا السياق تشير البيانات إلى أن المصارف حققت إيراداً صافياً من كافة العمليات بلغت قيمته 699.5 مليون دولار، بزيادة نسبتها 6.2%، مقابل نفقات (بخلاف الفوائد) بلغت قيمتها 444.5 مليون دولار، بارتفاع نسبته 8.9% عما كانت عليه في نهاية العام 2017.

وبتحليل مساهمات مختلف الأنشطة في صافي الإيراد المتحقق يتبين أن المساهمة الأكبر قد جاءت من الفوائد، حيث بلغ صافي الدخل المتحقق من الفوائد حوالي 507.1 مليون دولار، مرتفعاً بنحو 8.6% مقارنة مع نهاية عام 2017، ومشكلاً ما نسبته 72.5% من صافي الإيراد المتحقق، مقارنة مع 70.9% في العام 2017. في حين جاء باقي الإيراد من صافي الدخل من غير الفوائد، الذي ارتفع بشكل طفيف (0.1%)، ليبلغ 192.0 مليون دولار، مشكلاً ما نسبته 27.5% من صافي الإيراد المتحقق مقارنة مع 29.1% خلال نفس الفترة.

ويرتبط صافي الدخل المتحقق من غير الفوائد بحصيلة جملة من الأنشطة التي قامت بها المصارف لتوليد الدخل، ممثلة بالعمولات التي بلغت قيمتها 117.9 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 16.9% من إجمالي الإيراد المتحقق في نهاية العام 2018؛ والأوراق المالية والاستثمارات بقيمة 10.1 مليون وبنسبة 1.4%؛ وبقية الدخول الأخرى بنحو 64.0 مليون دولار وبنسبة 9.2% من إجمالي الدخل المتحقق. ويشير هذا التحليل بشكل عام إلى أن المصارف لا تزال تعتمد على وظيفتها الأساسية (الوساطة المالية بين القطاعات الاقتصادية) في توليد الدخل.

شكل 4 - 19: الدخل الصافي للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2018-2014

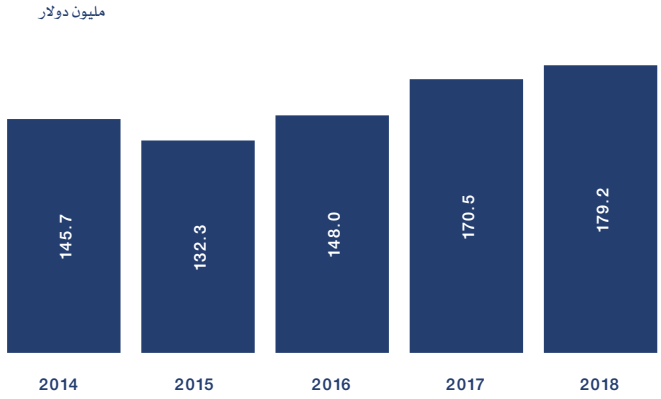

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

شكل 4 - 20: هيكل إيرادات المصارف، 2018

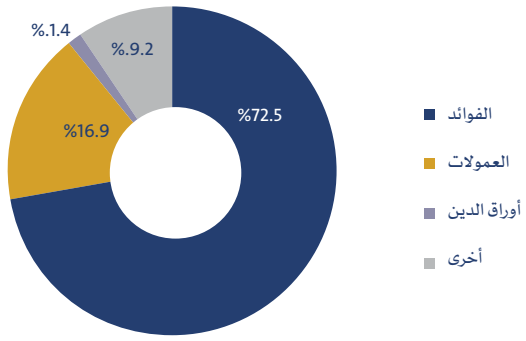

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

معدلات الفائدة في السوق الفلسطيني

ترتبط معدلات الفائدة (الإيداع والإقراض) السائدة في السوق الفلسطيني بآليات السوق والمنافسة السوقية بين المصارف ودرجة المخاطر من جهة، والمعدلات السارية في الدول المصدّرة للعملات المتداولة في فلسطين من جهة ثانية (الدولار الأمريكي، الدينار الأردني، الشيكل الإسرائيلي). وتشير البيانات المتعلقة بمعدلات الفائدة السنوية لمختلف العملات المتداولة في السوق الفلسطيني إلى حدوث ارتفاع تدريجي في معدلات فائدة الإقراض لكل من الدولار والشيكل، مقابل انخفاض تدريجي على فائدة الإقراض بالدينار. في حين شهدت معدلات الفائدة السنوية للإيداع بكافة العملات المتداولة ارتفاعاً تدريجياً مقارنة بما كانت عليه في العام 2017.

شكل 4 - 21: معدلات فائدة الإيداع والإقراض في فلسطين حسب العملة، 2018

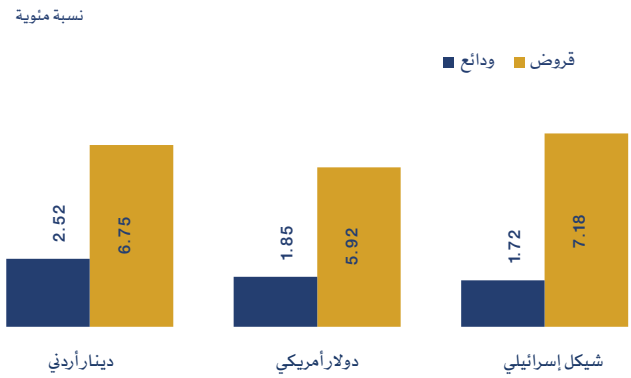

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

فعلى مستوى الودائع، ارتفع متوسط معدل الفائدة السنوية على ودائع الدينار بنحو 47 نقطة أساس لتصل إلى 2.52%، وعلى ودائع الدولار بنحو 45 نقطة أساس، لتصل إلى 1.85%، وعلى ودائع الشيكل بحوالي 29 نقطة أساس، لتصبح حوالي 1.72%. أما على مستوى الإقراض، فتشير البيانات إلى تراجع متوسط معدل الفائدة السنوية على الدينار بنحو 4 نقاط أساس، لتنخفض إلى 6.75%، مقابل ارتفاعها على الدولار بحوالي 12 نقطة أساس، لتصل إلى 5.92%، وعلى الشيكل بنحو 9 نقطة أساس، لتبلغ 7.18% في العام 2018.

وأسفرت هذه التغيرات عن تراجع الهامش بين معدلات فائدة الإقراض والإيداع على جميع العملات المتداولة، مع بقاء هذا الهامش على عملة الشيكل الأعلى في السوق الفلسطيني. فقد تراجع الهامش على عملة الدينار من 4.74 نقطة في العام 2017 إلى 4.23 نقطة في العام 2018، وعلى عملة الدولار من 4.40 نقطة إلى 4.07 نقطة، وعلى عملة الشيكل من 5.66 نقطة إلى 5.46 نقطة خلال نفس الفترة. ورغم هذا التراجع، إلا أن الهامش يبقى مرتفعاً مقارنة بنظيره في الدول المصدرة لهذه العملات، والذي يعزى إلى ارتفاع درجة المخاطرة المحيطة ببيئة العمل المصرفية والاقتصادية بشكلٍ عام في فلسطين، بسبب تأثرها الكبير بالتغيرات السياسية، إضافة إلى تأثير حجم السيولة لكل عملة وتكلفة توفيرها وخصوصاً فيما يتعلق بالشيكل الإسرائيلي. ومما لا شك فيه أن تحقيق مزيد من الخفض في الهامش بين أسعار فائدة الإيداع والإقراض، سيكون له تأثير مباشر على كفاءة الوساطة المالية وعلى تنافسية القطاع المصرفي ودوره في النشاط والنمو الاقتصادي وتعزيز درجة الاستقرار المالي بشكلٍ عام.

نظام المدفوعات

يعتبر نظام المدفوعات الوطني أحد الدعائم الأساسية لبنية تحتية مصرفية متينة وشاملة، تسهم في خفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي بشكلٍ خاص، والنظام المالي بشكلٍ عام، ويساعد على تطوير المنظومة المصرفية والمالية، وتسهم في زيادة قدرة القطاع المصرفي على تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متميزة وفق أفضل الممارسات الدولية.

أنشطة عمليات التسوية الفورية من خلال نظام براق

بلغ إجمالي عمليات التسوية الفورية بين المصارف العاملة في فلسطين التي تمت من خلال نظام براق خلال العام 2018 حوالي 122,722 حوالة، بقيمة إجمالية بلغت 58,925.7 مليون دولار، بانخفاض نسبته 33.8% من حيث العدد، مقابل ارتفاع ملحوظ بنحو 68.9% من حيث القيمة عما كانت عليه في العام 2017، متأثرة بالأوضاع الاقتصادية السائدة. وتشمل عمليات التسوية المنفذة

بين المصارف الأعضاء كل من الحوالات الشخصية، والحوالات البنكية[40]، وحوالات تسوية المراكز المالية الناتجة عن عمليات تقاص الشيكات، وحوالات تسوية البورصة، وحوالات تسوية عمليات أخرى لها علاقة بتسوية نتائج فروقات الاحتياطي الإلزامي وغيرها.

وينحصر الجزء الأكبر من هذه الحوالات بشكل عام بين الحوالات البنكية والحوالات الشخصية سواء من حيث العدد أو من حيث القيمة على حد سواء، وبنسبة 81.2% من حيث العدد و94.8% من حيث القيمة. فالبيانات تشير إلى استحواذ الحوالات البنكية على 6.9% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، مقابل استحواذها على نحو 81.0% من قيمتها، التي ارتفعت بأكثر من ضعف (108.7%) ما كانت عليه في العام 2017، لتصل إلى حوالي 47.7 مليار دولار. في حين استحوذت الحوالات الشخصية على نحو 74.3% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى 13.8% من قيمة الحوالات المنفذة، متراجعة بحوالي 3.8% عما كانت عليه في نهاية العام 2017، لتنخفض إلى حوالي 8.1 مليار دولار. والمعروف أن الحوالات الشخصية تمتاز بكونها ذات مبالغ صغيرة نسبياً مقارنة بالحوالات البنكية، حيث بلغ متوسط حجم الحوالة الشخصية خلال العام 2018 حوالي 89.1 ألف دولار مقارنة مع 5.6 مليون دولار للحوالة البنكية.

كما استحوذت الحوالات المتعلقة بتسوية عمليات مقاصة الشيكات على حوالي 5.3% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة وعلى نحو 4.2% من إجمالي قيمتها، متراجعة بنحو 20.4% عما كانت عليه في العام 2017، لتصل إلى 2.5 مليار دولار. وحظيت حوالات البورصة الفلسطينية على 1.2% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى 0.1% من قيمتها، متراجعة بشكل ملحوظ وبنسبة 43.0% عما كانت عليه في العام 2017، لتنخفض إلى 67.2 مليون دولار. كما استحوذت حوالات المفتاح الوطني[41] على 5.2% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى 0.2% من قيمتها، بارتفاع نسبته 31.6% عن العام 2017، لتصل إلى 99.4 مليون دولار. وأخيراً حظيت حوالات العمليات الأخرى على 7.1% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة وعلى 0.7% من قيمتها، مرتفعة بنحو 62.7% عما كانت عليه في نهاية العام 2017، لتصل إلى 399.6 مليون دولار. وفي المقابل، بلغ عدد الحوالات إلى خارج النظام 1,993 حوالة، بقيمة إجمالية بلغت 6.3 مليار دولار، متراجعة بنحو 20.0% عما كانت عليه في نهاية 2017.

نشاط غرفة المقاصة

تعمل غرفتا المقاصة التابعة لسلطة النقد في كل من رام الله وغزة بشكل يومي لتسوية الشيكات المقدمة من قبل المصارف العاملة في فلسطين وبمختلف العملات المتداولة. وفي هذا السياق، يشير تحليل البيانات إلى أن العام 2018 شهد تباطؤاً في حركة المقاصة وبجميع العملات مقومة بالدولار الأمريكي (لا تزال الشيكات تعتبر من أكثر أدوات الدفع غير النقدي استخداماً في تسوية المعاملات). فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة للتقاص 6,456,560 شيكاً، بقيمة إجمالية وصلت إلى 12.7 مليار دولار، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع بنحو 1.3% في عدد الشيكات المقمة للتقاص، مقابل تراجع بنحو 15.5% في قيمتها مقارنة بما كانت عليه في نهاية العام 2017. وقد استحوذت شيكات الشيكل على 93.4% من إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص، وعلى 77.7% من قيمتها، والدولار على 4.1% من حيث العدد و16.5% من حيث القيمة، والدينار على 2.4% من حيث العدد و5.5% من حيث القيمة، واليورو على 0.1% من حيث العدد و0.3% من حيث القيمة.

وبشكل عام ترتبط حركة المقاصة بدرجة كبيرة بالوضع الاقتصادي العام وبمستوى النشاط الاقتصادي السائد، حيث التباطؤ في معدل النمو إلى 0.9% (مقابل 3.1% في العام 2017)، وكذلك تراجع إيرادات المقاصة مع الجانب الإسرائيلي بنحو 9.8% (مقارنة مع نمو بنحو 1.1% في العام 2017، مقاسة بعملة الشيكل) وعدم انتظامها، إضافة إلى تباطؤ الحركة التجارية الفلسطينية، وتراجع المنح والمساعدات الخارجية التي حصلت عليها الحكومة الفلسطينية من الدول المانحة.

ومن ناحية أخرى، شهدت حركة الشيكات المرتجعة بجميع العملات (مقومة بالدولار الأمريكي) ارتفاعاً بنحو 4.2% في عدد الشيكات المرتجعة، مقابل تراجع بحوالي 2.5% في قيمتها مقارنة مع العام 2017، لتصل إلى 766,151 شيكاً بقيمة إجمالية بلغت 1,125.5 مليون دولار. توزعت بين عملة الشيكل التي استحوذت على 93.0% من إجمالي عدد الشيكات المرتجعة، وعلى 86.3% من قيمتها، وعملة الدولار الذي استحوذت على 4.5% من حيث العدد و19.5% من حيث القيمة، وعملة الدينار على 2.5% من حيث العدد و4.2% من حيث القيمة.

40 يكون طرفاها (الدافع والمستفيد) مصرف، وتنتج عن عمليات وأنشطة مرتبطة بالسوق النقدي الداخلي بين المصارف بشكل أساسي.

41 تم إطلاق العمل بنظام المفتاح الوطني 194 في شهر أيار 2015.

وقد تمخض هذا الوضع عن تزايد نسبة الشيكات المرتجعة إلى إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص، سواء من حيث العدد أو من حيث القيمة، حيث ارتفعت هذه النسبة من 11.5% في العام 2017 إلى 11.9% في العام 2018 من حيث العدد، ومن 7.7% إلى 8.8% من حيث القيمة خلال نفس الفترة. ولولا الإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد في الآونة الأخيرة للحد من استمرار التزايد في نسبة الشيكات المرتجعة، والمحافظة على المكانة القانونية والعملية للشيك باعتباره أداة وفاء ذات مصداقية عالية، لخرجت هذه الظاهرة عن السيطرة.

شكل 4 - 22: الشيكات المعادة كنسبة من المقدمة للتقاص، 2018-2014

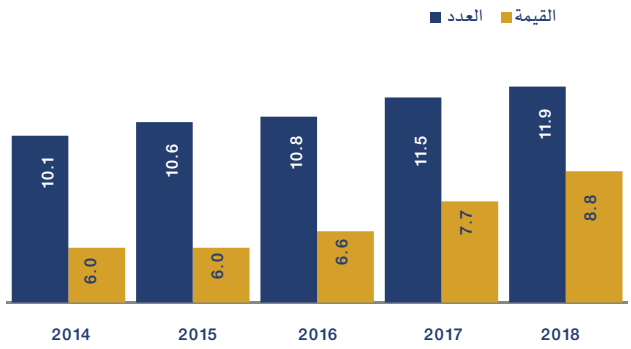

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

ومن ضمن هذه الإجراءات تطوير نظام الاستعلام الائتماني الموحد، الذي وفر لمؤسسات القطاع الخاص إمكانية الاستعلام عن درجات تصنيف محرري الشيكات، وبعض البيانات الائتمانية التي تعكس وضع العميل[42]، وذلك بهدف حماية الجهاز المصرفي ومؤسسات الإقراض من منح قروض للمواطنين تفوق قدراتهم وملاءتهم المالية؛ وحماية مؤسسات القطاع الخاص من التعامل مع المواطنين غير المليئين مالياً ورفض بيعهم سلع وخدمات بواسطة شيكات مؤجلة الاستحقاق؛ إلى جانب الحد من ظاهرة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد؛ والحفاظ على قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بمنأى عن أية مخاطر ائتمانية أو تشغيلية وخاصة مخاطر السيولة التي تؤثر بشكل مباشر على استمرارية أعمال هذه المنشآت.

42 تم استنباط بعض البيانات المالية والديموغرافية من نظامي الشيكات المعادة ومعلومات الائتمان وتحميلها على قاعدة بيانات نظام الاستعلام الائتماني الموحد للإفصاح عنها للمستخدمين من مؤسسات القطاع الخاص غير الخاضعة لرقابة سلطة النقد مقابل تزويدهم لسلطة النقد بالبيانات المتعلقة بالشيكات الآجلة للعملاء المتعاملين مع القطاع الخاص للإفصاح عنها على نظام المعلومات الائتماني لحماية جهات الإقراض الرسمية، وذلك بالتعرف على التزامات المتعاملين مع القطاع الخاص لاتخاذ القرار الائتماني السليم، الأمر الذي ساهم في الحد من وقوع موظفي القطاعين العام والخاص في ديون إضافية تفوق قدراتهم، وفي الحد من فرص حصولهم على السلع الاستهلاكية من مؤسسات القطاع الخاص بواسطة الشيكات الآجلة.

الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية

نظرة عامة

تخضع المؤسسات المالية غير المصرفية في النظام المالي الفلسطيني إلى إشراف سلطتين رقابيتين، حيث تخضع كل من مؤسسات الإقراض المتخصصة ومؤسسات الصيرفة إلى رقابة سلطة النقد وإشرافها. في حين يخضع كل من قطاع الأوراق المالية، والتأمين، والتمويل التأجيري، والرهن العقاري لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال.

وبالرغم من التطور الذي حظيت به بعض هذه المؤسسات، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى المزيد من الإجراءات الضرورية للاستمرار في التطور والتقدم، ولتمكينها من القيام بدورها المطلوب بفعالية والمساهمة في تنمية الاقتصاد الفلسطيني. ويتناول هذا الجزء من التقرير أهم التطورات في هذه المؤسسات خلال العام 2018.

مؤسسات الإقراض المتخصصة

تمثل مؤسسات الإقراض المتخصصة رافعة وركيزة أساسية في تمكين الرياديين والفئات المهمشة للخروج من دائرة الفقر وتوفير فرص العمل وتقليل البطالة. لذا تعمل سلطة النقد جاهدة لتطوير وضبط وتنظيم أوضاع هذه المؤسسات لتفعيل دورها كقناة تمويلية تتكامل مع المصارف وكشريك رئيسي للقطاع المصرفي في تحريك عجلة الاقتصاد. ولهذه الغاية قامت سلطة النقد في العام 2018 باصدار أربعة تعليمات (1-4/2018)[43].

ومع نهاية العام 2018 بقي عدد الشركات المرخصة من قبل سلطة النقد ست شركات، أربع منها شركات ربحية: فيتاس فلسطين، وأكاد للتنمية والتمويل، وابداع للتمويل متناهي الصغر، وأصالة للتنمية والإقراض. وشركتين غير ربحيتين: الفلسطينية للإقراض والتنمية «فاتن»، وريف للتمويل الصغير.

ويشير تحليل البيانات المالية المتعلقة مؤسسات الإقراض المتخصصة إلى أن أداء هذه المؤسسات جاء منسجماً من التطورات الاقتصادية الكلية خلال العام 2018. فقد تراجع عدد فروع ومكاتب هذه المؤسسات إلى 81 فرعاً ومكتباً مقارنة مع 84 فرعا ومكتبا في العام 2017، كما تراجع عدد المقترضين النشطين بنسبة 9.3% لينخفض إلى 65,458 مقترض. ويعمل في هذه المؤسسات أعمالها من خلال 687 موظفاً.

شكل 4 - 23: هيكل أصول شركات الإقراض المتخصص، 2014-2018

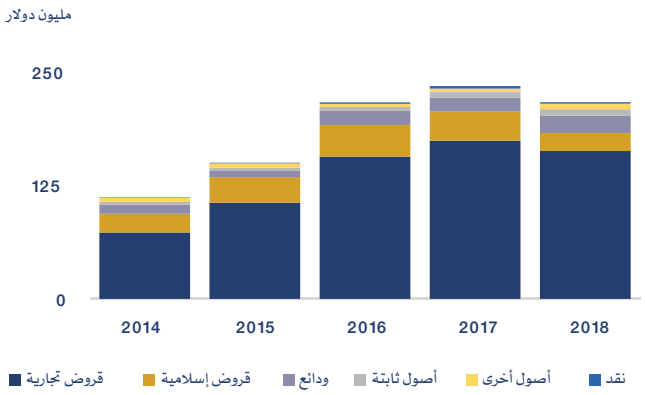

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

كما شهدت موجودات هذه المؤسسات تراجعاً بنسبة 7.6% مقارنة بالعام 2017 لتبلغ 216.6 مليون دولار، إثر تراجع قيمة القروض الإسلامية بنسبة 38%، والقروض التجارية بنسبة 6.5%، إضافة لتراجع قيمة النقد (الكاش) بنسبة 47%. والجدير ذكره بأن القروض التجارية تشكل ما نسبته 75% من اجمالي موجودات مؤسسات الإقراض المتخصصة، تليها القروض الإسلامية بنسبة 9%، والودائع بنسبة 9%، أما الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى فتشكل نحو 6%، في حين لم تتجاوز نسبة الكاش 1% من موجودات هذه المؤسسات.

وفي جانب المطلوبات وحقوق الملكية تراجعت مطلوبات مؤسسات الإقراض بنحو 6.6% عما كان عليه في العام 2017، لتشكل نحو 67.6% (أو ما قيمته 146.5 مليون دولار) من اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية (52% منها مطلوبات طويلة الأجل، و33% مطلوبات قصيرة الأجل، و2% مطلوبات أخرى). في حين تراجعت حقوق الملكية بنسبة 9.6% خلال نفس الفترة لتبلغ 70.1 مليون دولار مشكلةً نحو 32.4% من اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية.

43 لمزيد من التفصيل حول هذه التعليمات، أنظر الجزء الأول من الفصل الربع من هذا التقرير.

أما على مستوى النشاط الإقراضي، فتراجعت قيمة محفظة القروض بنسبة 4.3% لتنخفض إلى حوالي 205.7 مليون دولار، موزعة بنسبة 74% في الضفة الغربية (تعادل 151.7 مليون دولار)، و26% في قطاع غزة (تعادل 53.9 مليون دولار). وقد توزعت هذه القروض على مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ذات العلاقة بطبيعة عمل وأهداف هذه المؤسسات، حيث سيطر القطاع العقاري على الحصة الأكبر بنسبة بلغت 29.7% وبقيمة 61.1 مليون دولار، تلاه القطاع التجاري بنسبة 27.7% وبقيمة 57.1 مليون دولار، والقطاع الزراعي بنسبة 12.4% وبقيمة 25.6 مليون دولار، ثم قطاع الخدمات بنسبة 10.1%، والقطاع الاستهلاكي بنسبة 9.8%، والقطاع الصناعي بنسبة 6.1%، وأخيراً القطاع السياحي بسبة 4.0%. وقد سيطرت محافظة نابلس على النصيب الأكبر من محفظة القروض بنسبة بلغت 16.6%، تلاها محافظة رام الله والبيرة بنسبة 12.4%، ثم محافظة جنين بنسبة بلغت 10.9%.

شكل 4 - 24: محفظة قروض مؤسسات الإقراض بحسب المنطقة، 2018-2014

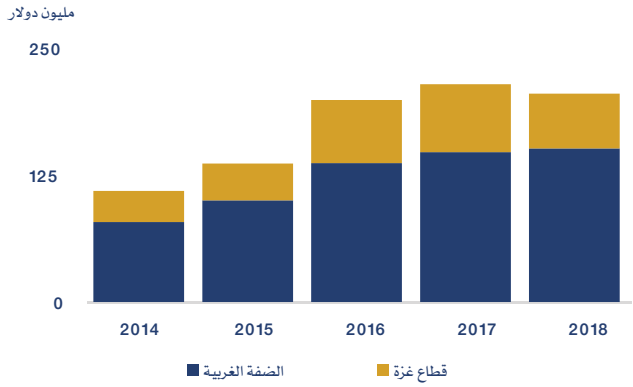

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

ومع نهاية العام 2018 حققت مؤسسات الإقراض أرباحاً صافية قبل الضرائب بقيمة 2.6 مليون دولار، متراجعة بنسبة 19% عما كانت عليه في العام السابق.

قطاع الصرافة

واصلت سلطة النقد خلال العام 2018 جهودها لتنظيم هذا القطاع، وضبط أوضاعه ورفع كفاءة عمله، والحد من مخاطره المحتملة، وتعزيز التزامه بالقوانين والتعليمات ذات العلاقة، وتطبيق النظام المحاسبي، والالتزام بتعليمات الحوالات المالية، والتأكد من عدم الحصول على أمانات ومنح تسهيلات لجمهور المتعاملين مع القطاع الصيرفي. كما تم التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتطوير قدرات مراقبي الامتثال في شركات الصرافة من خلال إطلاعهم على متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي هذا السياق أصدرت سلطة النقد تعليماتها رقم (2018/1، و2018/2)، وكذلك العديد من التعاميم المنظمة للعمل المصرفي[44].

شكل 4 - 25: توزيع أعداد الصرافين بحسب الشكل القانوني، 2018-2014

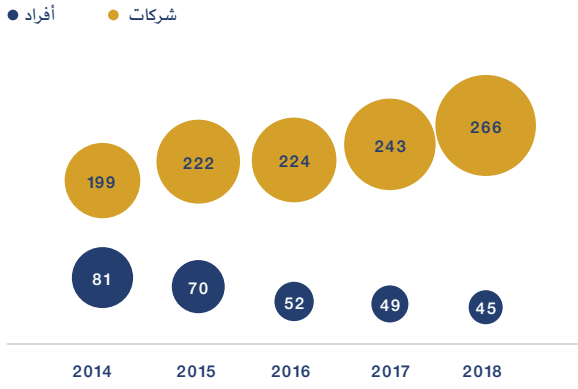

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

ومع نهاية العام 2018 ارتفع عدد الصرافين المرخصين لمزاولة المهنة بنحو تسعة عشر صرافاً، ليبلغ اجمالي عدد الصرافين المرخصين 311 صرافاً، منهم 254 صرافاً في الضفة الغربية، و57 صرافاً في قطاع غزة. ومنهم 266 صراف يزاولون المهمة على شكل شركة، و45 على شكل أفراد. ويبدو أن الجهود تتجه نحو تحويل الصرافين الأفراد إلى شركات.

44 لمزيد من التفصيل حول هذه التعليمات، أنظر الجزء الأول من الفصل الربع من هذا التقرير.

أما على مستوى النشاط المالي لقطاع الصيرفة، فقد شهد إجمالي موجودات هذا القطاع نمواً بنحو 6.0% عما كانت عليه في العام 2017، لتبلغ حوالي 78.8 مليون دولار، توزعت بين موجودات متداولة بنسبة 93.0%، وموجودات ثابتة بنسبة 5.0%، في حين شكلت الموجودات الأخرى نحو 2.0%. كما ارتفعت حقوق ملكية هذا القطاع بنحو 7.1% لتصل 71.3 مليون دولار، ولتشكل نحو 90.5% من إجمالي الموجودات.

بورصة فلسطين (قطاع الأوراق المالية)

تعتبر بورصة فلسطين بمثابة بوابة للاستثمار المحلي والخارجي في ظل بيئة تنظيمية مؤتمتة بالكامل لتداول الأوراق المالية المدرجة. وفي نهاية العام 2018 بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 48 شركة، تتوزع بين 7 شركات بنوك وخدمات مالية، و13 شركة صناعية، و7 شركات تأمين، و10 شركات استثمار، و11 شركة خدمات. ووصلت قيمتها السوقية إلى حوالي 3.7 مليار دولار (تعادل 25.6% من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية)، منخفضة بنحو 4.0% مقارنة مع العام 2017. وقد عقدت البورصة خلال العام 2018 حوالي 35,030 صفقة، لنحو 70,981 متعامل منهم 4.7% مستثمر أجنبي، أغلبهم من الأردن.

شكل 4 - 26: المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2014-2018

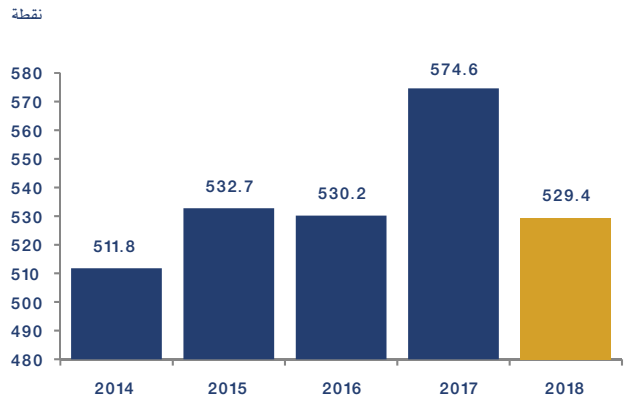

المصدر: بورصة فلسطين

وعلى صعيد الأداء، فقد سجل المؤشر الرئيسي للبورصة «مؤشر القدس» تراجعاً بنحو 7.9% مقارنة مع العام 2017، ليغلق عند 529.4 نقطة، إثر انخفاض مؤشر قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 8.5%، ومؤشر قطاع الخدمات بنسبة 7.9%، ومؤشر قطاع الاستثمار بنسبة 7.6%. مقابل ارتفاع مؤشر قطاع التأمين بنحو 28.0%، ومؤشر قطاع الصناعات بنسبة 0.5%.

وعلى نفس المنوال، تشير مؤشرات الأداء إلى وجود شحٍ في السيولة في البورصة، حيث انخفض حجم التداول بنسبة 31.7% مقارنة بالعام 2017 ليبلغ عدد الأسهم المتداولة حوالي 185.1 مليون سهم، بقيمة بلغت 353.5 مليون دولار، نفذت من خلال 35,030 عقداً في 243 جلسة تداول. كما تراجعت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة بحوالي 4.0% لتبلغ نحو 3.73 مليار دولار، متأثرة بالتوترات السياسية والاقتصادية التي انعكست على آداء البورصة.

شكل 4 - 27: أداء البورصات العربية، 2018

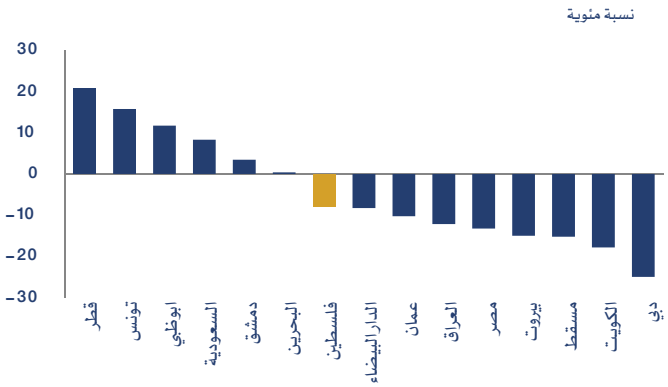

المصدر: اتحاد البورصات العربية، www.arab-exchanges.org

أما على صعيد التداول القطاعي، فقد استحوذ قطاع البنوك على النصيب الأكبر من عدد الأسهم المتداولة بنسبة بلغت 48.1%، وبقيمة 1,143.5 مليون دولار، أو ما نسبته 30.6% من القيمة السوقية الكلية لأسهم الشركات المدرجة. ثم قطاع الاستثمار الذي استحوذ على 24.9% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وبقيمة بلغت إلى 803.9 مليون دولار، أو ما نسبته 21.5% من القيمة السوقية الكلية لأسهم الشركات المدرجة. وقطاع الخدمات باستحواذه على 12.7% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وبقيمة بلغت 1,185.6 مليون دولار، أو ما نسبته 31.7% من القيمة السوقية الكلية لأسهم الشركات المدرجة.

وقطاع التأمين الذي استحوذ على 11.9% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 206.8 مليون دولار، أو ما نسبته 5.5% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة. وأخيراً قطاع الصناعة الذي استحوذ على 2.5% من إجمالي عدد الأسهم، وبقيمة بلغت 395.2 مليون دولار، أو ما نسبته 10.6% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة.

ويشار إلى أن بورصة فلسطين قد حصلت خلال العام 2018 على المركز السابع من حيث التغير في قيمة المؤشر بالمقارنة مع باقي البورصات العربية. فقد شهدت مؤشرات البورصات العربية خلال العام 2018 تغيرات بنسب متفاوتة ومتباينة، تعود في أغلبها إلى تقلبات أسعار النفط، والتوترات السياسية في بعض دول المنطقة، اضافة إلى التطورات الاقتصادية التي تخص كل دولة بشكل منفرد.

قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخص لها بالعمل من قبل هيئة سوق رأس المال في العام 2018 عشر شركات، بعد أن تم ترخيص شركة تمكين الفلسطينية للتأمين، وبذلك يرتفع عدد الشركات التي تمارس أعمال التأمين التكافلي إلى شركتين. وتعمل شركات التأمين في مختلف أنواع التأمين من خلال 151 فرعاً ومكتباً موزعة في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما بلغ عدد الوكلاء والمنتجين المرخصين من قبل الهيئة 271.

شكل 4 - 28: موجودات قطاع التأمين في فلسطين، 2014-2018

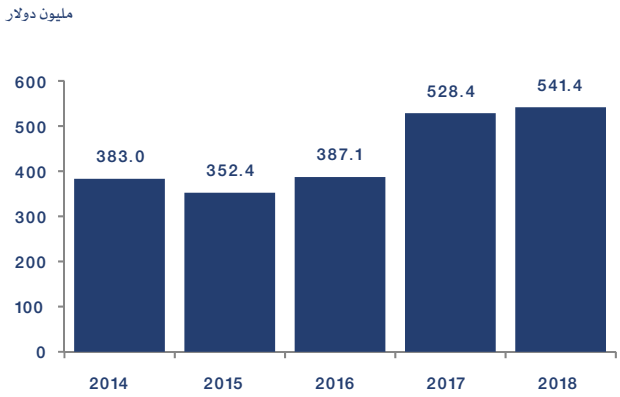

المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

وقد شهد العام 2018 ارتفاعاً في إجمالي موجودات شركات التأمين بنسبة 2.5% قياساً على ما كان عليه في العام السابق، ليصل إلى 541.4 مليون دولار، إثر نمو الموجودات غير المتداولة (بالأخص الاستثمارات العقارية) بنسبة 7.7%، مقابل تراجع طفيف في الموجودات المتداولة بنسبة 0.7%. وبالرغم من ارتفاع رأس المال المدفوع لشركات التأمين بنسبة 26.4% ليبلغ 90.0 مليون دولار، نتيجة لترخيص شركة جديدة في مجال التأمين الإسلامي، إلا أن حقوق المساهمين قد تراجعت بنسبة 1.3%، لتصل إلى 186.2 مليون دولار، كما ارتفعت الاحتياطات الإجبارية والاختيارية بنسبة 6.7% لتبلغ نحو 27.6 مليون دولار. في حين شهد صافي ربح شركات التأمين بعد الضريبة انكماشاً بنسبة 40% ليبلغ 15.4 مليون دولار.

شكل 4 - 29: أقساط التأمين بحسب النوع، 2014-2018

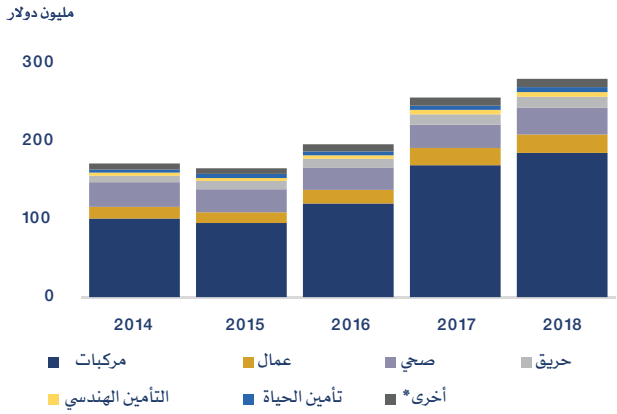

* تشمل التأمين البحري وتأمين المسؤولية المدنية والتأمينات العامة الأخرى
المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

شكل 4 - 30: التعويضات المدفوعة بحسب نوع التأمين، 2014-2018

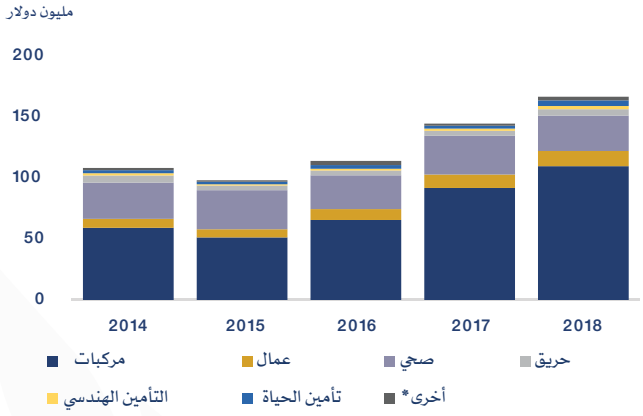

المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

وقد بلغت إجمالي أقساط التأمين المتحصلة في نهاية العام 2018 نحو 279.4 مليون دولار، مسجلةً ارتفاعاً بنسبة 9.4% مقارنة مع العام 2017. يذكر في هذا السياق، أن محفظة التأمين تشهد تركزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات (بنسبة 66% من إجمالي المحفظة التأمينية)، ثم التأمين الصحي (بنسبة 12%)، وتأمين العمال (بنسبة 8%). كما يشهد سوق التأمين تركزاً عالياً في مجال الشركات المتنفذة، إذ تستحوذ ثلاث شركات من أصل عشر شركات تعمل في قطاع التأمين على نحو 57% من إجمالي الاقساط المكتتبة في العام 2018.

وترافق مع هذا النمو في أقساط التأمين نمو في إجمالي التعويضات المدفوعة بنسبة 15.2% لتبلغ 166.3 مليون دولار، تم دفعها مقابل تأمين مركبات وبنسبة 65.8% من إجمالي التعويضات المدفوعة، ومقابل تأمين صحي بنسبة 17.4%، ومقابل تأمين عمال بنسبة 7.5%، ومقابل تأمين حريق بنسبة 3.1%، وتأمين حياة بنسبة 2.8%، وبقية أنواع التأمين الأخرى بنحو 3.3% من إجمالي التعويضات المدفوعة.

كما ارتفعت حصة الفرد من أقساط التأمين (الكثافة التأمينية (إجمالي أقساط التأمين المكتتبة/ عدد السكان)) نهاية العام 2018 لتبلغ نحو 58.5 دولار لكل نسمة مقارنة بنحو 53.4 دولار لكل نسمة في العام 2017، كما بلغت نسبة إجمالي الأقساط المكتتبة الى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة الاختراق) نحو 1.9% مقارنة مع 1.8% في العام السابق. وتعتبر هذه المؤشرات مقاربة لمثيلاتها في دول المنطقة، حيث بلغت في الأردن نحو 83.3 دولار/نسمة و2.1% على الترتيب في نهاية العام 2017. كما بلغت في مصر نحو 16 دولار/نسمة و 0.7% على الترتيب. لكن في إسرائيل كانت هذه المؤشرات أكثر ارتفاعاً فبلغ حصة الفرد من أقساط التأمين نحو 2,093 دولار/نسمة، كما سجلت نسبة أقساط التأمين نحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2017.

شكل 4 - 31: الكثافة التأمينية، دولار/نسمة، دول مختارة، 2018

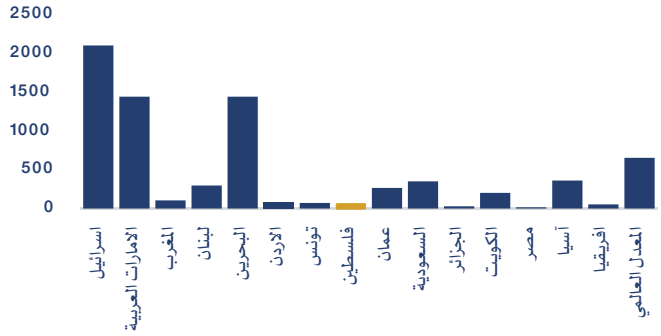

* البيانات المتوفرة هي للعام 2017 باستثناء في فلسطين لعام 2018.
المصدر: https://www.swissre.com

شكل 4 - 32: نسبة اجمالي أقساط التأمين إلى اجمالي الناتج المحلي، دول مختارة، 2018

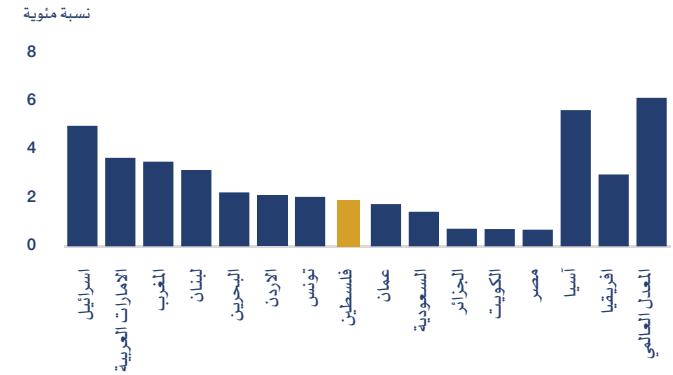

* البيانات المتوفرة هي للعام 2017 باستثناء في فلسطين لعام 2018.
المصدر: https://www.swissre.com

التأجير التمويلي

يتكون قطاع التأجير التمويلي من ثلاث عشرة شركة[45] متخصصة في مجال التأجير التمويلي. وقد بلغت قيمة اجمالي استثمار العقود في العام 2018 نحو 92.1 مليون دولار أمريكي، تمت من خلال 1,645 عقداً، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنحو 9.1% في القيمة و20.2% في عدد العقود مقارنة مع العام 2017.

45 الشركات المرخصة من قبل هيئة سوق راس المال للعام 2018هي : الشركة الفلسطينية للتأجير والتأجير التمويلي (بال ليس)؛ الشركة العربية للتأجير التمويلي؛ شركة ريتز ليسنغ لخدمات التأجير والتأجير التمويلي؛ شركة ليز فور يو للتأجير التمويلي؛ شركة الأجارة الفلسطينية؛ شركة ليس آند جو للتأجير التمويلي؛ شركة ايزي كار للتأجير التمويلي؛ شركة مينا للتأجير التمويلي؛ شركة المراد للتأجير والتأجير التمويلي؛ شركة جودلك برشز سليوشنز للتأجير التمويلي؛ شركة جديكو ليسنغ للتأجير التمويلي؛ شركة الثريا للتأجير التمويلي؛ الشركة المتكاملة للتأجير التمويلي.

وقد واصلت هيئة سوق رأس المال خلال العام 2018 متابعتها لتصويب أوضاع الشركات (انتهت المهلة في شهر آب 2018). ولا تزال الهيئة تعمل مع كافة الأطراف ذات العلاقة لضمان سلاسة التمويل، حيث تم عقد عدة لقاءات واجتماعات مع وزارة النقل والمواصلات لمراجعة وتقييم تعليمات المركبات المؤجرة تأجيراً تمويلياً الصادرة في العام 2017 عن الوزارة. كما تم عقد برنامج تدريبي لمجموعة من القضاة، إيماناً من الهيئة بأهمية الجهاز القضائي وإنشاء محاكم متخصصة في تطوير قطاع التأجير التمويلي وتشجيع الاستثمار فيه.

كما تم عقد لقاء تشاوري بين سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال وجمعية البنوك ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وذلك لتشجيع المصارف على الاستثمار في قطاع التمويل التأجيري وإنشاء شركات مستقلة (عادة ما تكون شركات التأجير التمويلي إما مستقلة، أو تابعة للمورد، أو تابعة لبنك).

بشكل عام لا تزال عقود التأجير التمويلي تتركز في مدينة رام الله وبنسبة بلغت 39.9%، ثم مدينة نابلس بنسبة 15.3%، تلاها مدينة الخليل بنسبة 13.8%، وتشكل بقية المحافظات مجتمعة ما نسبته 31% من إجمالي عدد العقود. كما لا تزال المركبات تشكل الحصة الأكبر من محفظة التأجير التمويلي وبنسبة بلغت 77.6% من إجمالي قيمة العقود، ويعود هذا التركز إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير وتدني مخاطر تأجيرها، في حين شكلت الشاحنات والمركبات الثقيلة نحو 12%، ويعود هذا التدني في قيمة عقودها نظراً لارتفاع المخاطرة المتعلقة بالملكية، أما المال المنقول فشكل ما نسبته 10.4% من إجمالي محفظة التأجير التمويلي.

شكل 4 - 33: التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي حسب العدد، 2017-2018

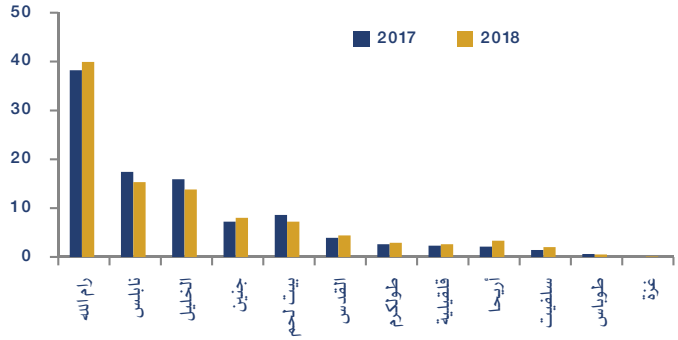

المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

الرهن العقاري

واصلت هيئة سوق رأس العام خلال العام 2018 مراجعتها لتعليمات ترخيص المخمنين العقاريين الصادرة في العام 2012، للتأكد من مواءمتها للتطورات الحاصلة في الواقع الفلسطيني وتغيرات السوق، وذلك بالتزامن مع المتابعات الحثيثة من قبل الهيئة مع مجلس الوزراء لإقرار مسودة قانون الرهن العقاري. كما شهد العام 2018 ترخيص مخمنين عقاريين اثنين جدد، ليصبح عدد المخمنين العقاريين المرخصين 54 مخمناً عقارياً.

ولا يزال المخمنون العقاريون يواجهون العديد من المشاكل الهيكلية في السوق العقاري، والتي تحول دون التطبيق الكامل للتعليمات المتاحة، ومنها عدم وجود قاعدة بيانات للتخمين العقاري (سجلات منظمة لأسعار العقار)، يمكن الاستعانة بها لمعرفة البيوعات المقارنة التي جرت في المنطقة. كما أن إلزام المصارف للمخمن بالتقيد بنموذج التخمين الخاص بها، يحول دون وضع الشروحات الكافية في التقرير التي هي ليست محل اهتمام بالنسبة للبنك. وعليه، تقوم الهيئة بالتعاون مع جمعية البنوك بالتحضير لإطلاق نموذج التخمين الموحد بحيث يتوافق محتوى النموذج مع تعليمات الهيئة واحتياجات المصارف قدر الإمكان، وبشكل يضمن توحيد الأسس والممارسات في السوق العقاري، ويعزز كفاءة المخمنين العقاريين المرخصين، ويعطي الثقة لمستخدمي هذا التقرير وفق أفضل الممارسات العالمية.

الملاحق الإحصائية

جدول (1 - 1): معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد العالمي، 2014-2018

(نسبة مئوية)

الدولة	2014	2015	2016	2017	2018
العالم	**3.6**	**3.4**	**3.4**	**3.8**	**3.6**
الدول المتقدمة	**2.1**	**2.3**	**1.7**	**2.4**	**2.2**
الولايات المتحدة	2.5	2.9	1.6	2.2	2.9
منطقة اليورو	4.1	2.1	2.0	2.4	1.8
ألمانيا	2.2	1.5	2.2	2.5	1.5
فرنسا	1.0	1.1	1.2	2.2	1.5
إيطاليا	1.0	0.9	1.1	1.6	0.9
اليابان	0.4	1.2	0.6	1.9	0.8
المملكة المتحدة	2.9	2.3	1.8	1.8	1.4
كندا	2.9	0.7	1.1	3.0	1.8
إسرائيل*	3.9	2.6	4.0	3.5	3.3
الدول الصاعدة والنامية	**4.7**	**4.3**	**4.6**	**4.8**	**4.5**
أفريقيا-جنوب الصحراء	5.1	3.2	1.4	2.9	3.0
دول أوروبا النامية	3.9	4.8	3.3	6.0	3.6
رابطة الدول المستقلة	1.0	1.9-	8.0	2.4	2.8
دول آسيا النامية	6.8	6.8	6.7	6.6	6.4
الصين	7.3	6.9	6.7	6.8	6.6
الهند	7.4	8.0	8.2	7.2	7.1
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	2.7	2.5	5.3	1.8	1.4
مصر	2.9	4.4	4.3	4.2	5.3
الأردن	3.1	2.4	2.0	2.1	2.0
لبنان	1.9	0.4	1.6	0.6	0.3
السعودية	3.7	4.1	1.7	0.7-	2.2
أمريكا اللاتينية والكاريبي	1.3	0.3	0.6-	2.1	1.0
البرازيل	0.5	3.5-	3.3-	1.1	1.1
المكسيك	2.8	3.3	2.9	2.1	2.0
الناتج العالمي وفق تعادل القوة الشرائية (مليار دولار)	**110,836**	**115,750**	**120,828**	**127,693**	**135,178**

* تصنف إسرائيل استناداً إلى تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، الصادر عن صندوق النقد الدولي ضمن مجموعة الاقتصادات المتقدمة.

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2019.

جدول (1 - 2): معدلات التضخم العالمية، 2014-2018

(نسبة مئوية)

الدولة	2014	2015	2016	2017	2018
العالم	**3.2**	**2.8**	**2.8**	**3.2**	**3.6**
الدول المتقدمة	**1.4**	**0.3**	**0.8**	**1.7**	**2.0**
الولايات المتحدة	1.6	0.1	1.3	2.1	2.4
منطقة اليورو	0.4	0.2	0.2	1.5	1.8
ألمانيا	0.8	0.7	0.4	1.7	1.9
فرنسا	0.6	0.1	0.3	1.2	2.1
إيطاليا	0.2	0.1	0.1-	1.3	1.2
اليابان	2.8	0.8	0.1-	0.5	1.0
المملكة المتحدة	1.5	0.0	0.7	2.7	2.5
كندا	1.9	1.1	1.4	1.6	2.2
إسرائيل	0.5	0.6-	0.5-	0.2	0.8
الدول الصاعدة والنامية	**4.7**	**4.7**	**4.2**	**4.3**	**4.8**
أفريقيا-جنوب الصحراء	6.4	7.0	11.2	11.0	8.5
دول أوروبا النامية	4.1	3.2	3.2	6.2	8.7
رابطة الدول المستقلة	8.1	15.5	8.3	5.5	4.5
دول آسيا النامية	3.4	2.7	2.8	2.4	2.6
الصين	2.0	1.4	2.0	1.6	2.1
الهند	5.8	4.9	4.5	3.6	3.5
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	6.5	5.5	4.9	6.7	11.4
مصر	10.1	11.0	10.2	23.5	20.9
الأردن	2.9	0.9-	0.8-	3.3	4.5
لبنان	1.8	3.7-	0.8-	4.5	6.1
السعودية	2.2	1.3	2.0	0.9-	2.5
أمريكا اللاتينية والكاريبي	4.9	5.5	5.6	6.0	6.2
البرازيل	6.3	9.0	8.7	3.4	3.7
المكسيك	4.0	2.7	2.8	6.0	4.9

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2019.

جدول (1 - 3): معدلات البطالة في الدول المتقدمة، 2014-2018

(كنسبة من القوى العاملة)

الدولة	2013	2014	2015	2016	2017
الدول المتقدمة	7.3	6.7	6.2	5.6	5.1
الولايات المتحدة	6.2	5.3	4.9	4.4	3.9
منطقة اليورو	11.6	10.9	10.0	9.1	8.2
ألمانيا	5.0	4.6	4.2	3.8	3.4
فرنسا	10.3	10.4	10.1	9.4	9.1
إيطاليا	12.6	11.9	11.7	11.3	10.6
اليابان	3.6	3.4	3.1	2.8	2.4
المملكة المتحدة	6.2	5.4	4.9	4.4	4.1
كندا	6.9	6.9	7.0	6.3	5.8
إسرائيل	5.9	5.3	4.8	4.3	4.0
الصين	4.1	4.1	4.0	3.9	3.8
مصر	13.4	12.9	12.7	12.2	10.9
الأردن	11.9	13.1	15.3	18.1	18.3
السعودية	5.7	5.6	5.6	6.0	-
البرازيل	6.8	8.3	11.3	12.8	12.3
المكسيك	4.8	4.4	3.9	3.4	3.3

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2019.

جدول (1 - 4): معدلات الفائدة الرسمية، 2014-2018

(نهاية الفترة، نسبة مئوية)

الدولة	2014	2015	2016	2017	2018
الولايات المتحدة	0.25	0.50	0.75	1.50	2.50
منطقة اليورو	0.05	0.05	0.00	0.00	0.00
المملكة المتحدة	0.50	0.50	0.25	0.50	0.75
اليابان	0.00	0.00	0.10-	0.10-	0.10-
كندا	1.00	0.50	0.50	1.00	1.75
الصين	5.60	4.35	4.35	4.35	4.35

المصدر: www.global-rates.com.

جدول (1 - 5): معدلات النمو في حجم التجارة العالمية، 2014-2018

(نسبة مئوية)

الدولة	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات					
الدول المتقدمة	3.1	3.9	3.8	2.0	4.2
الدول النامية والصاعدة	4.8	3.2	1.5	2.6	6.4
الواردات					
الدول المتقدمة	2.3	3.9	4.6	2.7	4.0
الدول الصاعدة والنامية	5.2	4.2	0.9-	1.8	6.4
صادرات سلعية					
الدول المتقدمة	2.7	3.5	3.1	1.8	4.4
الدول النامية والصاعدة	4.7	2.6	1.1	2.6	6.4
واردات سلعية					
الدول المتقدمة	2.1	3.6	3.6	2.3	4.7
الدول النامية والصاعدة	4.7	2.5	0.5-	2.3	7.0
التغير في شروط التبادل التجاري					
الدول المتقدمة	0.9	0.3	2.0	0.9	0.2-
الدول النامية والصاعدة	0.6-	0.6-	4.2-	1.4-	0.6

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2019.

جدول (1 - 6): أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، 2014-2018

(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

الدولة	2014	2015	2016	2017	2018
الدول المتقدمة	**0.5**	**0.6**	**0.7**	**0.9**	**0.7**
الولايات المتحدة	2.1-	2.2-	2.3-	2.3-	2.3-
منطقة اليورو	2.5	2.9	3.2	3.2	3.0
ألمانيا	7.5	8.9	8.5	8.0	7.4
فرنسا	1.0-	0.4-	0.8-	0.6-	0.7-
إيطاليا	1.9	1.5	2.5	2.8	2.6
اليابان	0.8	3.1	4.0	4.0	3.5
المملكة المتحدة	4.9-	4.9-	5.2-	3.3-	3.9-
كندا	2.4-	3.5-	3.2-	2.8-	2.6-
إسرائيل	4.3	5.3	3.7	2.6	1.9
الدول الصاعدة والنامية	**0.6**	**0.2-**	**0.3-**	**0.0**	**0.1-**
أفريقيا-جنوب الصحراء	3.6-	5.9-	3.7-	2.1-	2.6-
دول أوروبا النامية	2.9-	2.0-	1.8-	2.5-	2.2-
رابطة الدول المستقلة	2.1	2.8	0.0	1.0	5.0
دول آسيا النامية	1.5	2.0	1.4	0.9	0.1-
الصين	2.2	2.7	1.8	1.4	0.4
الهند	1.3-	1.1-	0.6-	1.8-	2.5-
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	6.0	4.3-	4.2-	0.3-	3.1
مصر	0.9-	3.7-	6.0-	6.1-	2.4-
الأردن	7.2-	9.0-	9.4-	10.6-	7.4-
لبنان	28.2-	19.3-	23.1-	25.7-	27.0-
السعودية	9.8	8.7-	3.7-	1.4	8.3
أمريكا اللاتينية والكاريبي	3.1-	3.2-	1.9-	1.4-	1.9-
البرازيل	4.1-	3.0-	1.3-	0.4-	0.8-
المكسيك	1.9-	2.6-	2.3-	1.7-	1.8-

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2019.

جدول (1 - 7): الأصول الاحتياطية الرسمية، 2014-2018

(مليار دولار)

الدولة	2014	2015	2016	2017	2018
العالم	**12,730**	**11,991**	**11,822**	**12,667**	**12,668**
الدول المتقدمة	**4,694**	**4,708**	**4,884**	**5,375**	**5,397**
الولايات المتحدة	130	118	117	123	126
منطقة اليورو	743	701	746	803	823
ألمانيا	193	174	185	200	198
فرنسا	143	138	147	156	167
إيطاليا	142	131	136	151	153
اليابان	1,261	1,233	1,217	1,264	1,270
المملكة المتحدة	124	148	135	151	173
كندا	75	80	83	87	84
إسرائيل	86	91	95	113	115
الدول الصاعدة والنامية	**8,036**	**7,283**	**6,938**	**7,292**	**7,271**
دول أوروبا النامية	372	338	349	367	361
دول آسيا النامية	4,751	4,290	4,030	4,294	4,211
الصين	3,869	3,405	3,098	3,235	3,168
الهند	323	352	360	410	396
مصر	14	15	23	36	41
الأردن	16	17	16	0	0
لبنان	50	49	54	55	52
السعودية	732	616	536	496	497
البرازيل	364	356	365	374	375
المكسيك	196	178	178	175	176

المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (IFS)، أيار 2019.

جدول (1 - 8): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي الحقيقي في فلسطين، 2014-2018

سنة الأساس (2015) (مليون دولار)

النشاط الاقتصادي	2014	2015	2016	2017	2018
أ) الإنتاج السلعي	**2,954.1**	**2,844.6**	**2,987.4**	**3,054.3**	**3,147.7**
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	**485.2**	**450.1**	**413.5**	**390.0**	**418.2**
التعدين الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	**1,757.7**	**1,656.7**	**1,740.1**	**1,777.8**	**1,826.3**
التعدين واستغلال المحاجر	58.0	50.0	48.3	53.7	68.9
الصناعات التحويلية	1,461.0	1,347.7	1,431.1	1,457.0	1,492.2
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	158.7	156.2	153.8	155.7	149.4
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات	84.6	102.8	106.9	111.4	115.8
الإنشاءات	**711.3**	**737.8**	**833.8**	**886.5**	**903.2**
ب) الإنتاج الخدمي	**7,531.2**	**7,804.8**	**8,118.4**	**8,342.9**	**8,406.9**
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية	**2,260.8**	**2,415.5**	**2,404.1**	**2,613.4**	**2,852.2**
النقل والتخزين	**182.0**	**220.5**	**262.2**	**268.0**	**243.8**
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	**395.0**	**416.0**	**495.3**	**530.5**	**556.2**
المعلومات والاتصالات	**510.0**	**515.7**	**542.1**	**511.3**	**488.5**
الخدمات	**2,275.0**	**2,296.3**	**2,386.9**	**2,444.9**	**2,493.1**
الأنشطة العقارية والإيجارية	613.2	642.9	644.4	672.6	720.2
التعليم	982.5	967.1	1,040.7	1,023.2	987.60
الصحة والعمل الاجتماعي	405.6	404.0	426.0	407.2	382.5
أخرى*	273.6	282.3	275.8	341.9	402.8
الإدارة العامة والدفاع	**1,908.4**	**1,940.8**	**2,027.8**	**1,974.8**	**1,773.1**
ج) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار التكلفة (أ+ ب)	**10,485.3**	**10,649.4**	**11,105.8**	**11,397.2**	**11,554.6**
د) صافي الضرائب غير المباشرة	**1,761.0**	**2,023.6**	**2,163.9**	**2,289.2**	**2,255.7**
الرسوم الجمركية	694.2	780.4	854.2	936.5	991.3
القيمة المضافة على الواردات	1,066.8	1,243.2	1,309.7	1,352.7	1,264.4
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ج+ د) (100=2015)	**12,252.9**	**12,673.0**	**13,269.7**	**13,686.4**	**13,810.3**
صافي الدخل المحول من الخارج	1,440.6	1,712.3	1,694.2	1,597.1	1,829.9
صافي التحويلات الجارية	1,312.1	1,421.4	1,397.3	1,689.8	1,657.0
الدخل القومي المتاح الإجمالي	**15,005.6**	**15,806.7**	**16,361.2**	**16,973.3**	**17,297.2**
بنود تذكيرية					
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)	2,852.4	2,863.9	2,922.9	3,072.4	3,021.4
نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي (دولار)	3,493.1	3,572.1	3,603.8	3,810.1	3,784.5
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي (دولار)	2,960.1	2,863.9	2,957.2	3,254.6	3,198.4
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	**12,715.6**	**12,673.0**	**13,425.7**	**14,498.1**	**14,615.9**

* تشمل أنشطة خدمات الإقامة والطعام، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة، والفنون والترفيه والتسلية، والخدمات المنزلية، وخدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة، وخدمات أخرى.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1 - 9): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين، 2014-2018

النشاط الاقتصادي	2014	2015	2016	2017	2018
			مليون دولار		
الاستيعاب المحلي (الإنفاق المحلي الإجمالي)	**16,802.7**	**17,912.0**	**18,487.6**	**18,579.7**	**18,968.4**
الاستهلاك النهائي	**14,356.6**	**15,234.6**	**15,680.7**	**15,490.9**	**15,702.1**
الخاص*	11,116.7	11,805.1	12,189.9	11,969.2	12,149.3
العام	3,240.3	3,429.5	3,490.8	3,521.7	3,552.8
الاستثمار الإجمالي	**2,446.1**	**2,677.4**	**2,806.9**	**3,088.8**	**3,266.3**
الخاص	1,712.3	1,874.2	1,964.8	2,162.2	2,449.7
العام	733.8	803.2	842.1	926.6	816.6
صافي الصادرات (الصادرات – الواردات)	**4,598.0-**	**5,199.5-**	**5,170.6-**	**4,816.4-**	**5,127.8-**
الصادرات	2,277.8	2,338.1	2,383.1	2,678.1	2,889.1
الواردات	6,885.3	7,537.6	7,553.7	7,494.5	8,016.9
صافي السهو والخطأ	**52.3**	**39.5-**	**47.3-**	**76.9-**	**30.3-**
الناتج المحلي الإجمالي (100=2015)	**12,252.9**	**12,673.0**	**13,269.7**	**13,686.4**	**13,810.3**
			كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)		
الاستيعاب المحلي (الإنفاق المحلي الإجمالي)	**137.1**	**141.3**	**139.3**	**135.8**	**137.3**
الاستهلاك النهائي	**117.2**	**120.2**	**118.2**	**113.2**	**113.7**
الخاص*	90.7	93.2	91.9	87.5	88.0
العام	26.4	27.1	26.3	25.7	25.7
الاستثمار الإجمالي	**20.0**	**21.1**	**21.2**	**22.6**	**23.7**
الخاص	14.0	14.8	14.8	15.8	17.7
العام	6.0	6.3	6.3	6.8	5.9
صافي الصادرات (الصادرات – الواردات)	**37.5-**	**41.0-**	**39.0-**	**35.2-**	**37.1-**
الصادرات	18.6	18.4	18.0	19.6	20.9
الواردات	56.2	59.5	56.9	54.8	58.1
صافي السهو والخطأ	**0.4**	**0.3-**	**0.4-**	**0.6-**	**0.2-**
الناتج المحلي الإجمالي	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

* تشمل أيضاً الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1 - 10): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في فلسطين، 2014-2018

(نقطة مئوية)

المؤشر	2014	2015	2016	2017	2018
حسب مجموعات الإنفاق الرئيسة					
المواد الغذائية والمشروبات الغازية	105.8	107.8	106.2	105.2	104.4
التبغ والمشروبات الكحولية	143.9	159.6	166.0	164.8	162.7
النسيج والملابس	104.3	109.3	112.4	112.2	107.4
السكن	114.8	108.3	105.5	109.0	110.0
الأثاث والسلع المنزلية	101.9	105.4	105.5	106.0	105.0
الرعاية الصحية	115.5	116.7	118.0	119.9	121.2
النقل والمواصلات	103.3	102.2	101.4	101.3	102.4
الاتصالات	97.8	95.7	94.4	94.7	95.8
السلع والخدمات الثقافية والترفيهية	100.1	102.2	101.8	103.8	105.4
التعليم	115.2	121.0	124.7	123.9	122.6
المطاعم والمقاهي	119.2	121.9	125.6	126.1	127.5
سلع وخدمات أخرى	117.0	118.2	118.3	120.2	121.6
الرقم القياسي العام (100= 2010)	**109.4**	**111.0**	**110.7**	**111.0**	**110.8**
حسب المناطق الفلسطينية					
الضفة الغربية	112.4	113.9	113.8	113.8	114.3
قطاع غزة	103.1	105.0	104.1	104.2	102.8
القدس	113.6	114.0	112.9	115.4	116.6
الرقم القياسي العام (100= 2010)	**109.4**	**111.0**	**110.7**	**111.0**	**110.8**
معدل التضخم حسب المناطق الفلسطينية (نسبة مئوية)					
الضفة الغربية	1.20	1.29	0.08-	0.01-	0.41
قطاع غزة	2.85	1.77	0.84-	0.11	1.34-
القدس	3.84	0.33	0.96-	2.18	1.04
فلسطين	**1.73**	**1.43**	**0.22-**	**0.21**	**0.18-**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1 - 11): مؤشرات سوق العمل في فلسطين، 2014-2018

مؤشرات أساسية	2014	2015	2016	2017	2018
القوة البشرية* إلى مجموع السكان (%)					
فلسطين	**60.3**	**60.6**	**60.8**	**61.3**	**61.3**
الضفة الغربية	62.4	62.8	63.1	63.0	63.3
قطاع غزة	56.8	57.0	57.3	58.7	58.4
نسبة المشاركة (%)					
فلسطين	**45.8**	**45.8**	**45.8**	**45.7**	**46.4**
الضفة الغربية	46.6	46.1	45.6	45.8	46.1
قطاع غزة	44.4	45.3	46.1	45.6	46.9
البطالة كنسبة من القوى العاملة (%)					
فلسطين	**26.9**	**25.9**	**26.9**	**28.4**	**30.8**
الضفة الغربية	17.7	17.3	18.2	18.7	17.6
قطاع غزة	43.9	41.1	41.7	44.4	52.1
توزيع العاملين الفلسطينيين حسب مكان العمل (%)					
في الضفة الغربية	60.4	58.8	57.7	57.6	60.1
في قطاع غزة	28.0	29.7	30.5	29.4	26.6
في إسرائيل والمستوطنات	11.6	11.5	11.8	13.0	13.3
توزيع العاملين في الاقتصاد المحلي حسب الأنشطة الاقتصادية (نسبة مئوية)					
الزراعة وصيد الأسماك	10.6	8.7	7.2	6.6	6.3
الصناعة (التعدينية والتحويلية)	12.7	13.0	13.4	13.1	13.3
الإنشاءات (البناء والإنشاءات)	8.9	9.1	10.1	10.4	11.0
التجارة والمطاعم والفنادق	21.4	22.1	22.4	23.1	23.6
النقل والتخزين والاتصالات	5.8	6.4	6.8	7.2	6.7
الخدمات والفروع الأخرى	40.6	40.8	40.2	39.7	39.1
معدل الأجر اليومي (بالشيكل)					
فلسطين	**102.1**	**104.0**	**109.3**	**114.3**	**123.0**
الضفة الغربية	90.9	94.0	98.1	101.5	109.4
قطاع غزة	64.0	62.0	61.7	59.3	63.1
إسرائيل والمستوطنات	187.6	199.1	218.1	226.9	243.1

* الأفراد فوق سن 15 سنة.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1 - 12): تنبؤات الاقتصاد الفلسطيني، 2019

البيان	2018	2019		
	تقديرات*	سيناريو الأساس	السيناريو المتفائل	السيناريو المتشائم
معدل التغير السنوي				
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	**0.9**	**0.5**	**3.1**	**2.5-**
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1.7-	0.8-	3.2	3.9-
القيمة المضافة للقطاع الخاص	0.6	0.2	4.5	3.2-
القيمة المضافة للقطاع العام	0.4	0.9-	6.4	4.3-
معدل البطالة	**30.8**	**31.2**	**29.7**	**32.1**
التضخم	**0.2-**	**0.9**	**-**	**-**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي				
إجمالي الاستهلاك	**113.7**	**112.9**	**114.0**	**114.7**
العام	25.7	25.5	26.1	24.9
الخاص**	88.0	87.4	87.9	89.8
إجمالي الاستثمار	**23.7**	**23.4**	**23.9**	**21.8**
صافي الصادرات	**37.2-**	**36.3-**	**37.9-**	**36.5-**
إجمالي الصادرات	20.9	20.7	21.0	20.3
إجمالي الواردات	58.1	57.0	58.9	56.8
بنود تذكيرية				
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	13,810.3	13,879.0	14,238.0	13,464.0
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	3,021.4	2,298.0	3,095.0	2,974.0
سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل	3.6	3.6	3.6	3.6

* تقديرات الحسابات القومية الربعية التي ينشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

** تشمل إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (2 - 1): الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للحكومة الفلسطينية، 2014–2018

(مليون شيكل)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي صافي الإيرادات العامة والمنح	**14,353.2**	**14,335.4**	**16,444.3**	**15,790.9**	**14,819.3**
إيرادات الجباية المحلية	**3,114.3**	**3,542.2**	**5,023.2**	**4,418.9**	**4,816.7**
إيرادات ضريبية	2,148.7	2,354.0	2,391.2	2,750.6	2,997.2
إيرادات غير ضريبية	965.6	968.4	2,309.1	1,404.0	1,545.2
تحصيلات مخصصة	--	219.8	322.9	264.3	274.3
إيرادات المقاصة	**7,317.9**	**7,953.0**	**8,872.5**	**8,966.4**	**8,091.9**
الإرجاعات الضريبية (-)	481.3	264.5	372.2	191.6	500.9
المنح والمساعدات الخارجية	**4,402.3**	**3,104.7**	**2,920.8**	**2,597.2**	**2,411.6**
منح لدعم الموازنة	3,676.1	2,757.2	2,317.8	1,965.7	1,840.5
منح لدعم المشاريع التطويرية	726.2	347.5	603.0	631.5	571.1
إجمالي النفقات العامة	**12,860.8**	**13,993.2**	**14,760.1**	**14,601.8**	**14,137.1**
النفقات الجارية وصافي الإقراض	**12,274.4**	**13,306.4**	**13,935.9**	**13,680.5**	**13,134.0**
أجور ورواتب	6,766.5	6,837.0	7,332.2	7,063.4	5,946.6
نفقات غير الأجور	4,485.5	5,173.3	5,409.2	5,507.6	6,054.0
صافي الإقراض	1022.4	1169.2	1029.3	959.6	967.3
مدفوعات مخصصة	--	126.9	165.2	149.9	166.1
النفقات التطويرية	**586.4**	**686.8**	**824.2**	**921.3**	**1,003.1**
الرصيد الجاري	**2,323.5-**	**2,075.7-**	**412.4-**	**486.8-**	**726.3-**
الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات	2,909.9-	2,762.5-	1,236.5-	1,408.1-	1,729.4-
الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات	**1,492.4**	**342.2**	**1,684.3**	**1,189.1**	**682.2**
التمويل	**1,492.4-**	**342.2-**	**1,684.3-**	**1,189.1-**	**682.2-**
صافي التمويل من المصارف المحلية	506.7-	634.0	486.3-	307.0	569.4
مدفوعات متأخرات السلع والخدمات والنفقات التطويرية عن سنوات سابقة	1.003.8-	917.0-	1,214.9-	1,495.2-	1,266.8-
الرصيد المتبقي	18.1	59.2-	16.9	0.9-	15.2
متوسط سعر الصرف الفعلي	3.57	3.89	3.81	3.61	3.59

المصدر: التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، وزارة المالية.

جدول (2 - 2): الدين العام القائم في ذمة الحكومة الفلسطينية، 2014–2018

(مليون دولار)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الدين المحلي	**1,128.0**	**1,466.5**	**1,439.8**	**1,501.2**	**1,337.9**
المصارف المحلية	**1,114.6**	**1,453.1**	**1,426.2**	**1,486.2**	**1,324.4**
قروض	631.0	798.9	816.9	814	638.1
جاري مدين	302.7	433.5	382.7	424.9	448.3
هيئة البترول*	180.9	220.7	226.6	246.9	238
المؤسسات العامة الأخرى	**13.4**	**13.4**	**13.6**	**15.0**	**13.5**
الدين الخارجي	**1,088.8**	**1,070.7**	**1,044.0**	**1,041.9**	**1,031.7**
المؤسسات المالية العربية	**620.9**	**618.4**	**606.0**	**564.4**	**563.4**
صندوق الأقصى	517.4	518	512.4	513.0	513.0
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	56.9	56	56.1	14.3	14.2
البنك الإسلامي للتنمية	46.6	44.4	37.5	37.1	36.2
المؤسسات الدولية والإقليمية	**347.7**	**337.4**	**329.8**	**342.3**	**339.1**
البنك الدولي	276.7	269.5	266.1	269	270.9
بنك الاستثمار الأوروبي	48.1	45.1	41.1	50.7	44.2
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	2.7	2.5	2.3	2.3	2.1
الأوبك	20.2	20.3	20.3	20.3	21.9
القروض الثنائية	**120.2**	**114.9**	**108.2**	**135.3**	**129.2**
إجمالي الدين العام الحكومي	**2,216.8**	**2,537.2**	**2,483.8**	**2,543.1**	**2,369.6**
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	12,715.6	12,673.0	13,425.7	14,498.1	14,615.9

* تمثل القروض المقدمة لهيئة البترول من قبل المصارف العاملة في فلسطين بكفالة وزارة المالية.

المصدر: التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، وزارة المالية.

جدول (2 - 3): صافي المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية، 2014–2018

(مليون شيكل)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الأجور والرواتب	569.8	602.7	505.3	568.1	476.9
نفقات غير الأجور	1,711.9	1,591.6	1,861.3	1,631.1	1,086.5
المشاريع التطويرية	351.2	206.3	462.5	400.3	294.9
الرديات الضريبية	146.5	334.8	16.9-	69.7	110.1
مدفوعات مخصصة	**-**	**92.9**	**157.9**	**115.0**	**108.2**
المجموع	**2,779.4**	**2,828.3**	**2970.1**	**2,784.2**	**2,076.6**
دفعات متاخرات	1,003.8	917.0	2,134.3	2,452.6	1,561.8-
صافي المتأخرات	**1,775.6**	**1,911.3**	**835.8**	**331.6**	**514.8**

المصدر: وزارة المالية وصندوق النقد الدولي.

الفصل الثالث:تطورات القطاع الخارجي

جدول (3 - 1): ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2014–2018

(مليون دولار)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الحساب الجاري (صافي)	**2,149.0-**	**2,066.0-**	**1,941.6-**	**1,563.7-**	**1,659.3-**
السلع (صافي)	**4,830.2-**	**4,300.5-**	**4,327.4-**	**4,439.1-**	**4,813.2-**
الصادرات (فوب)	1,383.6	1,756.7	1,879.1	2,125.5	2,291.9
الواردات (فوب)	6,213.8	6,057.2	6,206.5	6,564.6	7,105.1
الخدمات (صافي)	**206.5-**	**899.1-**	**918.8-**	**935.1-**	**1,014.2-**
الصادرات	788.6	581.4	501.4	567.1	611.6
الواردات	995.1	1,480.5	1,420.2	1,502.2	1,625.8
الدخل (صافي)	**1,482.4**	**1,712.2**	**1,896.0**	**1,991.9**	**2,393.7**
المقبوضات	1,618.4	1,803.0	2,014.6	2,150.3	2,572.5
منها تعويضات العاملين	1,449.4	1,663.9	1,894.5	1,969.8	2,278.2
منها من اسرائيل	1,435.3	1,650.7	1,880.3	1,918.6	2,226.1
منها دخل الاستثمار	169.0	139.1	120.1	180.5	294.3
المدفوعات	136.0	90.8	118.6	158.4	178.8
التحويلات الجارية (صافي)	**1,405.3**	**1,421.4**	**1,408.6**	**1,818.6**	**1,774.4**
التدفقات الداخلة إلى فلسطين	**2,013.2**	**1,875.4**	**1,897.4**	**2,112.8**	**2,143.0**
منها للقطاع الحكومي	614.6	487.3	448.5	592.1	614.1
منها للقطاعات الأخرى	1,398.6	1,388.1	1,448.9	1,520.7	1,528.9
التدفقات الخارجة من فلسطين	**607.9**	**454.0**	**488.8**	**294.2**	**368.6**
الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)	**1,765.4**	**2,451.1**	**1,701.5**	**1,395.2**	**1,802.8**
الحساب الرأسمالي (صافي)	**690.9**	**491.0**	**682.3**	**397.1**	**388.9**
التحويلات الرأسمالية (صافي)	690.9	509.8	694.7	397.1	388.9
التدفقات الداخلة إلى فلسطين	690.9	509.8	694.7	397.1	388.9
منها للقطاع الحكومي	447.5	260.6	436.8	146.2	148.0
منها للقطاعات الأخرى	243.4	249.2	257.9	250.9	240.9
التدفقات الخارجة من فلسطين	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**
حيازة الأصول غير المنتجة غير المالية أو التصرف فيها (صافي)	**0.0**	**18.8-**	**12.4-**	**0.0**	**0,0**
الحساب المالي (صافي)	**1,074.5**	**1,960.1**	**1,019.2**	**998.1**	**1,413.9**
الاستثمار المباشر (صافي)	**27.9-**	**29.6**	**341.4**	**221.9**	**300.8**
استثمار الحافظة (صافي)	**179.1-**	**124.7**	**295.4-**	**68.6**	**267.4-**
الاستثمارات الأخرى (صافي)	**1,268.7**	**1,714.3**	**705.1**	**841.1**	**1,471.9**
التغير في الأصول الاحتياطية (لدى سلطة النقد الفلسطينية) (+= انخفاض/ -= ارتفاع)	**12.8**	**91.5**	**268.1**	**133.5-**	**91.4-**
التمويل الاستثنائي	7.7	8.1	2.5	0.0	0.0
صافي السهو والخطأ	**383.6**	**393.2-**	**237.6**	**168.5**	**143.5-**
الميزان الكلي	**20.4-**	**99.6-**	**270.7-**	**133.5**	**91.4**
التمويل	20.4	99.6	270.6	133.5-	91.4-
العجز الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	16.9-	16.3-	14.5-	10.8-	11.4-

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير ميزان المدفوعات.

جدول (3 - 2): وضع الاستثمار الدولي في فلسطين، 2014-2018

(مليون دولار)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
صافي وضع الاستثمار الدولي	**1,235.0**	**1,034.0**	**1,289.0**	**1,373.0**	**1,659.0**
إجمالي الأصول الخارجية	**5,951.0**	**6,030.0**	**6,138.0**	**6,455.0**	**6,597.0**
الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج	167.0	445.0	445.0	422.0	347.0
استثمارات الحافظة في الخارج	1,183.0	1,088.0	1,110.0	1,055.0	1,451.0
الاستثمارات الأخرى في الخارج	3,929.0	3,916.0	4,270.0	4,532.0	4,261.0
ومنها: العملة والودائع	3,759.0	3,768.0	3,921.0	4,210.0	3,884.0
الأصول الاحتياطية	672.0	581.0	313.0	446.0	538.0
إجمالي الالتزامات الأجنبية	**4,716.0**	**4,996.0**	**4,849.0**	**5,082.0**	**4,938.0**
الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين	2,453.0	2,511.0	2,588.0	2,703.0	2,721.0
استثمارات الحافظة في فلسطين	710.0	821.0	658.0	664.0	726.0
الاستثمارات الأخرى في فلسطين	1,553.0	1,664.0	1,603.0	1,715.0	1,491.0
ومنها: القروض	1,147.0	1,133.0	1,140.0	1,085.0	1,063.0
العملة والودائع	404.0	530.0	496.0	603.0	417.0

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير ميزان المدفوعات.

الجزء الأول: تطورات سلطة النقد الفلسطينية

جدول (4 - 1): عدد المصارف وفروعها العاملة في فلسطين حسب جنسيتها، 2014–2018

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المصارف					
المصارف المحلية	7	7	7	7	7
المصارف الوافدة، ومنها:	10	9	8	8	7
المصارف الأردنية	8	7	7	7	6
المصارف المصرية	1	1	1	1	1
المصارف الأجنبية	1	1	0	0	0
الإجمالي	**17**	**17**	**16**	**15**	**14**
عدد الفروع والمكاتب					
المصارف المحلية	142	155	187	209	227
المصارف الوافدة، ومنها:	116	119	122	128	124
المصارف الأردنية	109	112	116	121	117
المصارف المصرية	6	6	6	7	7
المصارف الأجنبية	1	1	0	0	0
الإجمالي	**258**	**274**	**309**	**337**	**351**

المصدر: ،سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 2): مؤشرات الانتشار والاشتمال المالي في فلسطين، 2014-2018

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الفروع والمكتب	258	274	309	337	351
عدد حسابات المودعين	2,766,635	2,940,575	3,072,923	3,208,783	3,471,849
إجمالي قيمة الودائع (مليون دولار)	**8,935.3**	**9,654.6**	**10,604.7**	**11,982.5**	**12,227.3**
أفراد	6,468.9	6,805.9	7,341.0	8,316.1	9,065.4
مؤسسات وشركات	1,681.2	2,192.8	2,590.1	2,536.6	2,556.2
القطاع العام	785.2	655.8	673.5	736.2	605.7
إجمالي التسهيلات (مليون دولار)	**4,895.1**	**5,824.7**	**6,871.9**	**8,026.0**	**8,432.3**
أفراد*	2,052.0	2,539.5	2,731.6	3,206.2	3,345.7
مؤسسات وشركات**	1,603.3	1,829.1	2,721.5	3,343.7	3,769.8
القطاع العام	1,239.8	1,456.1	1,418.8	1,476.0	1,316.8
عدد أجهزة الصراف الآلي	549	592	622	644	690
عدد نقاط البيع	5,579	5,987	6253	5,579	5,660
عدد بطاقات (Credit Cards)	70,029	82,830	118,076	98,041	103,057
عدد بطاقات (Debit Cards)	419,676	466,789	547,019	695,120	816,329
عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي	163,074	189,414	165,763	132,772	114,966

* تشمل أيضاً بطاقات الائتمان وغير المقيمين.
** تشمل أيضاً المؤسسات غير الربحية والجاري مدين الجامد.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 3): مطلوبات/ موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2014–2018

(مليون دولار)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
ودائع المصارف والمؤسسات المالية	**1,050.0**	**1,164.2**	**1284.1**	**1394.5**	**1,407.5**
الاحتياطيات الإلزامية	784.5	871.2	920.4	1034.6	1,240.6
حسابات أخرى	265.5	293.0	363.7	359.9	166.9
رأس المال والاحتياطيات	**100.7**	**103.6**	**109.5**	**117.6**	**134.0**
رأس المال المدفوع	**70.0**	**72.9**	**78.8**	**86.9**	**103.7**
الاحتياطيات	30.7	30.7	30.7	30.7	30.3
مخصصات وأرصدة دائنة أخرى	16.9	17.0	17.0	18.4	37.6
المطلوبات = الموجودات	**1,167.6**	**1,284.8**	**1,410.6**	**1,530.5**	**1,579.1**
الموجودات المحلية	**132.0**	**295.5**	**642.4**	**592.3**	**623.1**
أرصدة لدى المصارف في فلسطين	132.0	295.5	642.4	592.3	623.1
ودائع جارية	24.6	15.6	62.3	3.7	11.1
ودائع لأجل	107.4	279.9	562.1	530.0	612.0
ودائع استثمارية لدى بنوك اسلامية	0.0	0.0	18.0	58.6	0.0
الموجودات الأجنبية	**1,007.3**	**955.4**	**726.5**	**886.6**	**887.0**
أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين	735.2	741.7	462.4	694.70	704.2
ودائع جارية وتحت الطلب	68.9	47.5	38.3	18.2	21.1
ودائع لأجل	666.3	694.2	424.1	676.5	683.0
استثمارات خارجية	272.1	213.7	264.1	191.9	182.8
الموجودات الثابتة	**3.1**	**4.0**	**3.4**	**41.9**	**41.8**
موجودات أخرى	**25.2**	**29.9**	**38.3**	**9.7**	**27.2**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 4): بيان الأرباح والخسائر لسلطة النقد الفلسطينية، 2014–2018

(مليون دولار)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الإيرادات	**22.7**	**18.9**	**23.2**	**29.9**	**41.9**
صافي الفوائد وعوائد الاستثمار	15.9	10.9	14.6	20.5	29.3
إيرادات أخرى	6.8	8.0	8.6	9.4	10.6
النفقات	**16.1**	**16.0**	**17.4**	**21.8**	**21.0**
نفقات الموظفين	11.0	10.7	10.9	11.3	12.2
نفقات إدارية	3.0	3.2	4.3	4.7	4.4
نفقات الاهلاك	1.5	1.5	1.3	1.5	3.0
نفقات مكتب المتابعة المالية	0.6	0.6	0.9	1.3	1.3
أخرى	-	-	-	3.0	0.1
الإيرادات - النفقات	**6.6**	**2.9**	**5.8**	**8.1**	**20.8**

المصدر: ،سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 5): الكادر الوظيفي في سلطة النقد الفلسطينية، 2014–2018*

الدوائر والمكاتب	2014			2015			2016			2017			2018		
	رام الله	غزة	مجموع	رام الله	غزة	مجموع	رام الله	غزة	مجموع	رام الله	غزة	مجموع	رام الله	غزة	مجموع
مكتب المحافظ	19	2	21	14	4	18	13	4	17	13	4	17	13	4	17
مكتب الأمن والسلامة العامة	13	10	23	12	11	23	12	12	24	17	12	29	20	11	31
وحدة المتابعة المالية	10	0	10	12	0	12	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المكاتب المستقلة	**7**	**4**	**11**	**9**	**4**	**13**	**11**	**4**	**15**	**13**	**4**	**17**	**12**	**4**	**16**
مكتب الاستشارات القانونية	2	2	4	2	2	4	2	2	4	2	2	4	2	2	4
مكتب التدقيق الداخلي	5	2	7	3	2	5	5	2	7	5	2	7	6	2	8
مكتب إدارة المخاطر	-	-	-	4	0	4	4	0	4	6	0	6	4	0	4
الدوائر الأساسية	**119**	**30**	**149**	**114**	**30**	**144**	**110**	**30**	**140**	**111**	**29**	**140**	**120**	**30**	**150**
مجموعة الاستقرار النقدي	**28**	**5**	**33**	**27**	**5**	**32**	**25**	**5**	**30**	**25**	**5**	**30**	**26**	**4**	**30**
دائرة الأبحاث والسياسة النقدية	16	3	19	15	3	18	16	3	19	16	3	19	15	3	18
دائرة العمليات النقدية	12	2	14	12	2	14	9	2	11	9	2	11	11	1	12
مجموعة الاستقرار المالي	**91**	**25**	**116**	**87**	**25**	**112**	**85**	**25**	**110**	**86**	**24**	**110**	**94**	**26**	**120**
دائرة الرقابة والتفتيش	62	15	77	58	15	73	56	15	71	57	14	71	63	15	78
دائرة نظم المدفوعات	12	4	16	12	4	16	11	4	15	11	4	15	13	4	17
دائرة انضباط السوق	17	6	23	17	6	23	18	6	24	18	6	24	18	7	25
الدوائر المساندة	**88**	**43**	**131**	**85**	**42**	**127**	**87**	**41**	**128**	**90**	**41**	**131**	**85**	**40**	**125**
دائرة العلاقات العامة والاتصال	6	3	9	6	3	9	7	3	10	7	3	10	6	3	9
دائرة الخدمات العامة	34	24	58	34	23	57	33	21	54	36	21	57	34	21	55
دائرة نظم المعلومات والتكنولوجيا	23	5	28	21	5	26	22	5	27	22	5	27	20	5	25
دائرة الموارد البشرية	11	3	14	11	3	14	12	4	16	12	4	16	11	3	14
الدائرة المالية	14	8	22	13	8	21	13	8	21	13	8	21	14	8	22
المجموع	**256**	**89**	**345**	**246**	**91**	**337**	**233**	**91**	**324**	**244**	**90**	**334**	**250**	**89**	**339**

* لا يشمل المستشارين والموظفين بعقود.
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 6): الدورات التدريبية لموظفي سلطة النقد الفلسطينية، 2014–2018

الدوائر والمكاتب	2014	2015	2016	2017	2018
مكتب المحافظ	**11**	**6**	**6**	**10**	**9**
مكتب الأمن والسلامة العامة	5	2	2	3	5
المكاتب المستقلة	**5**	**9**	**11**	**12**	**15**
مكتب الاستشارات القانونية	2	3	3	2	4
مكتب التدقيق الداخلي	3	6	4	5	7
مكتب إدارة المخاطر	-	-	4	5	4
الدوائر الأساسية	**81**	**136**	**72**	**61**	**93**
مجموعة الاستقرار النقدي	**29**	**37**	**24**	**26**	**30**
دائرة الأبحاث والسياسات النقدية	19	22	17	13	18
دائرة العمليات النقدية	10	15	7	13	12
مجموعة الاستقرار المالي	**52**	**99**	**48**	**35**	**63**
دائرة الرقابة والتفتيش	34	59	31	21	45
دائرة نظم المدفوعات	5	13	5	5	6
دائرة انضباط السوق	13	27	12	9	12
الدوائر المساندة	**30**	**44**	**34**	**28**	**55**
دائرة العلاقات العامة والاتصال	4	9	6	5	9
دائرة الخدمات العامة	6	3	5	7	14
دائرة نظم المعلومات والتكنولوجيا	10	16	9	6	18
دائرة الموارد البشرية	5	10	8	5	6
الدائرة المالية	5	6	6	5	8
المجموع	**132**	**197**	**125**	**114**	**177**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 7): محددات السيولة في الاقتصاد الفلسطيني، 2014-2018

(دولار أمريكي)

بيان الميزانية	2014	2015	2016	2017	2018
صافي الموجودات الأجنبية	**5,023.9**	**4,781.3**	**4,751.2**	**4,957.4**	**4,945.6**
المستحقات على غير المقيمين	5,443.9	5,323.2	5302.4	5,657.2	5,478.0
المطالبات لغير المقيمين	420.0	541.9	551.2	699.8	532.4
صافي المستحقات المحلية (صافي الأصول المحلية)	**4,461.4**	**5,534.1**	**6586.9**	**7,667.6**	**8,274.3**
صافي المستحقات على الحكومة المركزية	629.4	969.9	940.0	912.6	895.8
المستحقات على الحكومة المركزية	1,242.3	1,458.1	1,465.3	1,511.8	1,361.1
المطالبات على الحكومة المركزية	612.9	488.2	525.3	599.2	465.3
المستحقات على القطاعات الأخرى	3,832.0	4,564.2	5,646.9	6,755.0	7,378.5
الشركات المالية الأخرى	8.5	7.9	8.0	16.7	61.9
السلطات المحلية	0.7	1.1	1.4	3.1	9.4
الشركات غير المالية	0.0	0.0	4.4	0.0	8.8
المستحقات على القطاع الخاص	3,822.8	4,555.2	5,633.1	6,735.2	7,298.4
صافي البنود الأخرى	**1,449.8**	**1,447.9**	**1,772.2**	**1,631.8**	**1,808.0**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 8): الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2014-2018

(دولار أمريكي)

بيان الميزانية	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الأصول	**11,815.4**	**12,599.9**	**14,196.4**	**15,850.2**	**16,124.9**
النقدية والمعادن الثمينة	658.5	1,083.2	991.2	1,728.2	1,582.6
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف (المجموع):	4,391.1	3,870.7	4,278.9	3,911.1	3,763.7
لدى سلطة النقد	1,041.5	1,134.1	1,305.7	1,428.7	1,416.0
لدى المصارف في فلسطين	509.8	365.6	340.3	359.0	377.9
لدى المصارف خارج فلسطين	2,839.8	2,371.0	2,633.0	2,123.4	1,969.8
محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار	985.6	953.3	1,007.1	990.4	1,123.3
التسهيلات الائتمانية المباشرة	4,895.1	5,824.8	6,871.9	8,026.0	8,432.3
القبولات المصرفية	6.0	4.1	4.8	4.8	0.0
الاستثمارات	145.0	164.3	205.2	217.2	262.2
الأصول الثابتة	404.4	438.9	490.5	549.8	582.7
الأصول الأخرى	329.7	260.7	346.6	422.7	378.2
إجمالي الخصوم	**11,815.4**	**12,599.9**	**14,196.4**	**15,850.2**	**16,124.9**
ودائع سلطة النقد والمصارف (المجموع):	728.2	852.6	1,139.7	1,135.3	1,033.6
ودائع سلطة النقد	134.6	299.2	644.5	597.4	624.8
ودائع المصارف في فلسطين	499.9	368.0	335.3	328.2	361.4
ودائع المصارف خارج فلسطين	93.6	185.4	159.9	209.7	47.5
إجمالي ودائع الجمهور	8,934.5	9,654.2	10,604.7	11,982.5	12,227.3
القبولات المنفذة والقائمة	11.3	13.8	30.9	25.9	15.5
صافي حقوق الملكية، ومنها:	1,464.0	1,463.9	1,682.4	1,891.2	1,912.0
رأس المال المدفوع	976.0	961.3	1,071.8	1,157.7	1,215.8
فائض (فضلة) رأس المال	12.0	9.9	27.4	36.8	41.5
الاحتياطي القانوني	138.0	151.7	165.8	183.8	201.5
الاحتياطات المعلنة	83.9	97.5	112.6	123.8	144.6
الأرباح غير الموزعة	4.7	4.2	14.3	33.3	27.8
أرباح (خسائر) الاستثمارات طويلة الأجل غير المتحققة	2.6-	5.1	1.2-	8.3-	15.7-
احتياطات إعادة التقييم	4.2	4.4	8.4	8.8	10.5
الاحتياطات العامة للعمليات المصرفية	83.7	95.5	109.4	125.9	52.1
الاحتياطيات العامة للعمليات غير المصرفية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
القروض المساندة المؤهلة	7.2	7.2	50.0	91.5	115.0
خسائر وأرباح السنة الجارية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الأرباح والخسائر قيد الموافقة	156.9	127.1	123.9	137.9	118.9
مخصص الضرائب	61.1	43.5	60.7	84.3	62.9
مخصصات أخرى*	368.6	403.4	437.5	474.4	619.6
المطلوبات الأخرى	247.6	168.6	240.5	256.6	254.0

* بما في ذلك أيضاً مخصصات التسهيلات، ومخصص هبوط الأوراق المالية، ومخصص هبوط الاستثمارات، والاستهلاك والإطفاء.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 9): بيان الأرباح والخسائر للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2014-2018

(مليون دولار)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الفوائد المقبوضة	423.1	438.4	484.2	571.9	631.5
الفوائد المدفوعة	63.2	64.1	78.0	105.0	124.4
صافي الدخل من الفوائد	**359.9**	**374.3**	**406.2**	**466.8**	**507.1**
صافي العمولات	86.1	90.2	96.4	115.9	117.9
صافي أوراق الدين المالية والاستثمارات	6.5	6.2	11.0	14.3	10.1
أخرى	44.7	45.7	47.3	61.6	64.0
صافي الدخل من غير الفوائد	137.3	142.1	154.7	191.8	192.0
صافي الدخل من كافة العمليات	497.2	516.4	560.9	658.6	699.1
نفقات الموظفين	**154.1**	**167.6**	**178.8**	**216.1**	**238.6**
نفقات أخرى	**144.9**	**158.5**	**172.4**	**192.0**	**205.9**
صافي المخصصات	2.1	14.9	15.3	22.2	18.9
إجمالي النفقات (غير الفوائد)	301.1	341.0	366.5	430.3	463.4
صافي الدخل قبل الضرائب	196.1	175.4	194.4	228.4	235.8
الضرائب	50.4	43.1	46.4	57.8	56.6
صافي الدخل بعد الضرائب	**145.7**	**132.3**	**148.0**	**170.5**	**179.2**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 10): ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)، 2014–2018

(مليون دولار)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
حسب الجهة المودعة					
قطاع عام، ومنه:	785.2	655.8	673.5	736.2	605.7
السلطة الوطنية الفلسطينية	612.3	487.6	525.2	599.1	464.2
قطاع خاص، ومنه:	8,149.3	8,998.4	9,931.2	11,246.3	11,621.6
المقيم	7,840.6	8,653.8	9,594.7	10,852.6	11,186.7
حسب التوزيع الجغرافي					
الضفة الغربية	7,940.4	8,615.6	9,503.4	10,854.7	11,051.4
قطاع غزة	994.1	1,038.6	1,101.3	1,127.8	1,176.0
حسب نوع الوديعة					
ودائع جارية	3,505.7	3,776.0	4,207.5	4,698.4	4,581.1
ودائع توفير	2,837.3	3,141.9	3,466.2	3,936.1	4,103.2
ودائع لأجل	2,591.5	2,736.3	2,931.0	3,348.1	3,543.0
حسب نوع العملة					
دولار أمريكي	2,750.5	3,229.6	3,506.3	4,039.9	4,458.2
دينار أردني	2,299.4	2,477.2	2,643.7	2,805.2	2,814.8
شيكل إسرائيلي	3,550.4	3,578.6	3,956.1	4,732.4	4,597.3
عملات أخرى	334.2	368.8	498.7	405.0	357.0
المجموع	**8,934.5**	**9,654.2**	**10,604.7**	**11,982.5**	**12,227.3**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 11): التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2014-2018

(مليون دولار)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
حسب القطاع المستفيد					
القطاع العام، ومنه:	1,239.8	1,452.6	1,418.8	1,476.0	1,316.8
السلطة الوطنية الفلسطينية	1,239.1	1,451.5	1,416.4	1,471.0	1,307.4
القطاع الخاص، ومنه:	3,655.3	4,372.2	5,453.1	6,550.0	7,115.5
المقيم	3,631.2	4,352.9	5,387.7	6,470.7	7,029.0
حسب التوزيع الجغرافي					
الضفة الغربية	4,320.1	5,135.6	5,954.4	7,039.8	7,483.0
قطاع غزة	575.0	689.2	907.5	986.2	949.0
حسب نوع التسهيلات					
القروض	3,853.8	4,639.9	5,632.5	6,594.1	6,990.3
الجاري مدين	1,021.0	1,155.4	1,199.6	1,373.8	1,366.4
الإجارة المنتهية بالتمليك	20.3	29.5	39.8	58.0	75.6
حسب نوع العملة					
شيكل إسرائيلي	1,443.6	1,984.7	2,460.9	3,182.7	3,099.2
دينار أردني	582.7	863.2	972.0	1,129.4	1,299.4
دولار أمريكي	2,838.6	2,929.4	3,375.1	3,589.5	3,890.6
عملات أخرى	30.2	47.5	63.9	124.4	143.1
المجموع	**4,895.1**	**5,824.8**	**6,871.9**	**8,026.0**	**8,432.3**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 12): مخصص التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2014-2018

(مليون دولار)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
مخصص القروض	47.8	55.7	64.4	72.1	171.4
مخصص الجاري مدين	28.8	28.3	35.7	36.5	52.4
مخصص التمويل التأجيري	0.0	0.0	0.0	0.0	0.4
إجمالي المخصصات	76.6	84.0	100.1	108.6	224.2
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	**4,818.5**	**5,740.8**	**6,771.8**	**7,917.4**	**8,208.0**
إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	4,895.1	5,824.8	6,871.9	8,026.0	8,432.3
الفوائد المعلقة	21.1	22.2	24.8	24.0	29.1
التسهيلات الائتمانية المتعثرة (غير المنتظمة)	**124.8**	**124.8**	**149.7**	**186.0**	**256.4**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 13): توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي، 2014-2018

(مليون دولار)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
العقارات والإنشاءات والأراضي	831.2	1,081.0	1,369.6	1,620.7	1,861.1
الصناعة والتعدين	257.2	264.3	299.3	396.3	443.5
التجارة العامة	744.6	941.9	1,103.3	1,405.3	1,569.6
الزراعة والثروة الحيوانية	46.5	73.3	125.0	124.1	140.6
خدمات مالية وخدمات عامة	374.4	402.0	605.6	868.4	864.0
تمويل السلع الاستهلاكية	921.7	1,074.9	1,366.3	1,399.2	1,324.7
تمويل شراء السيارات	165.1	200.7	229.3	292.9	302.9
أخرى	314.7	334.0	354.8	443.1	609.2
إجمالي تسهيلات القطاع الخاص	**3,655.3**	**4,372.1**	**5,453.1**	**6,550.0**	**7,115.5**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 14): متوسط معدلات فائدة الإيداع والإقراض، 2014-2018

(نسبة مئوية)

الفترة	فائدة الإقراض			فائدة الإيداع		
	دينار أردني	دولار أمريكي	شيكل إسرائيلي	دينار أردني	دولار أمريكي	شيكل إسرائيلي
2014	7.20	6.05	9.09	2.15	0.83	1.46
2015	6.94	6.95	7.80	2.20	0.94	1.57
2016	6.34	5.87	6.94	2.28	1.02	1.50
2017	6.79	5.79	7.09	2.05	1.39	1.43
2018	6.75	5.92	7.18	2.52	1.85	1.72

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 15): إجمالي عمليات الأعضاء في نظام التسويات الفورية براق، 2014-2018

(مليون دولار)

السنة	حوالات بنكية		حوالات شخصية		حوالات تسوية المقاصة		حوالات تسوية المفتاح الوطني		حوالات تسوية البورصة		عمليات أخرى		إجمالي الحوالات		حوالات إلى خارج النظام	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
2014	7,951	16,179.0	154,075	6,761.9	7,897	3,222.7	--	--	1,455	84.2	1,564	135.0	**172,942**	**26,382.9**	2,311	7,526.5
2015	7,271	23,440.0	172,677	7,648.5	7,681	2,780.2	810	0.4	1,464	56.1	1,568	146.0	**191,471**	**34,072.1**	2,272	7,450.1
2016	8,226	28,334.5	171,499	7,431.0	7,025	2,754.8	4,410	51.4	1,581	118.2	1,652	136.0	**194,393**	**38,825.8**	2,177	7,367.4
2017	8,954	22,872.7	159,796	8,447.3	6,864	3,125.1	5,405	75.5	1,463	117.9	2,957	245.6	**185,439**	**34,884.1**	2,278	7,844.6
2018	8,458	47,745.0	91,211	8,127.6	6,520	2,486.9	6,442	99.4	1,460	67.2	8,631	399.6	**122,722**	**58,925.7**	1,993	6,275.2

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 16): حركة المقاصة الفلسطينية، 2014-2018

(مليون دولار)

السنة	الدولار الأمريكي		الدينار الأردني		الشيكل الإسرائيلي		اليورو الأوروبي		المجموع	
	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة
حركة الشيكات المقدمة للتقاص										
2014	201,623	2,184.67	118,425	568.29	4,312,778	8.180.18	4,946	184.66	**4,637,772**	**11,117.80**
2015	212,523	2,199.55	119,776	610.04	4,758,872	8,239.27	5,225	82.54	**5,096,396**	**11,131.40**
2016	238,432	2,586.41	131,746	718.58	5,269,893	9,325.36	4,664	61.18	**5,644,735**	**12,691.53**
2017	264,449	2834.63	154,803	845.80	5,951,604	11,323.02	5,008	69,32	**6,375,864**	**15,072.77**
2018	262,066	2,094.33	160,156	699.18	6,029,461	9,890.99	4,877	45.54	**6,456,560**	**12,730.04**
حركة الشيكات المعادة										
2014	23,368	81.85	14,457	25.64	429,481	556.06	131	1.23	**467,436**	**664.78**
2015	21,478	73.61	13,824	31.34	502,622	563.94	121	1.42	**538,045**	**670.31**
2016	25,387	95.75	14,688	35.53	568,403	699.82	123	0.44	**608,601**	**831.54**
2017	32,385	142,40	17,283	45.73	685,687	965.70	124	0.36	**735,479**	**1,154.19**
2018	34,203	106.48	19,511	46.99	712,293	971.62	144	0.41	**766,161**	**1,125.50**

المصدر: ،سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 17): بعض مؤشرات الأداء لمؤسسات الإقراض الصغير، 2014-2018

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المؤسسات	5	6	6	6	6
عدد الفروع والمكاتب	58	64	85	84	81
عدد القروض	45,152	51,952	68,912	72,209	65,458
إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	97.0	136.7	199.4	215.0	205.7
حسب المنطقة الجغرافية (مليون دولار)					
الضفة الغربية	59.7	100.2	137.1	147.8	151.7
قطاع غزة	37.3	36.5	62.3	67.2	54.0
توزيع القروض القطاعي (%)					
الزراعة	14.0	14.9	12.6	11.7	12.4
الصناعة والتعدين	10.9	5.0	4.9	5.6	6.1
العقارات	30.1	27.9	30.4	29.5	29.7
االتجارة	22.0	24.1	24.9	27.1	27.7
المرافق العامة والخدمات	9.5	9.9	9.2	9.1	10.1
السياحة	0.6	5.1	4.6	5.0	4.0
الاستهلاك	12.9	13.1	13.4	12.0	9.8

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

جدول (4 - 18): عدد الصرافين المرخصين، 2014-2018

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الضفة الغربية	237	238	220	233	254
قطاع غزة	43	54	56	59	57
الإجمالي	**280**	**292**	**276**	**292**	**311**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 19): أهم البنود المالية لشركات ومحلات الصرافة في فلسطين، 2014-2018

(مليون دولار)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الموجودات	52.9	66.8	70.2	74.3	78.8
إجمالي حقوق الملكية	45.8	47.2	47.5	66.6	71.3
الأصول المتداولة	49.9	62.7	66.3	69.3	73.3
الأصول الثابتة	2.8	4.1	3.8	3.7	3.9

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 20): حركة التداول في البورصة الفلسطينية، 2014-2018

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
عدد جلسات التداول (جلسة)	245	246	245	243	243
قطاع البنوك والخدمات المالية					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	8	8	7	7	7
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	66,612,640	93,557,905	99,518,768	78,331,775	89,006,409
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	111,626,482	170,163,789	185,332,335	140,191,292	184,465,038
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	8,099	10,852	9,482	14,220	9,759
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	840,468,008	1,010,362,972	1,028,988,015	1,229,847,120	1,143,512,854
قطاع التأمين					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	7	7	7	7	7
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	6,387,299	6,329,064	11,871,187	25,461,516	21,996,471
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	4,273,400	3,084,350	29,288,370	11,807,880	22,829,535
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	1,193	739	618	3,514	3,855
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	105,346,000	110,496,000	150,912,500	159,688,000	206,766,000
قطاع الاستثمار					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	9	9	9	10	10
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	73,144,267	50,418,739	88,912,257	126,481,172	46,098,997
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	109,532,601	56,384,917	114,562,485	188,589,019	67,202,307
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	16,552	8,184	10,505	18,160	9,147
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	545,274,304	512,422,052	564,056,509	854,427,042	803,889,873
قطاع الصناعة					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	12	13	13	13	13
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	4,820,022	4,079,238	4,807,320	8,944,515	4,537,027
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	9,139,003	9,509,195	12,133,927	20,156,087	12,917,438
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	2,773	1,845	2,135	3,111	2,274
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	273,684,639	298,390,147	335,468,324	393,400,792	395,190,966
قطاع الخدمات					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	12	12	11	11	11
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	30,580,926	20,844,517	27,514,575	31,944,772	23,432,156
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	119,345,638	81,245,961	103,835,252	108,325,943	66,061,701
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	12,640	9,394	11,188	14,200	9,995
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	1,422,586,673	1,407,525,208	1,297,269,627	1,254,132,578	1,185,561,326
القيم الإجمالية					
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	**181,545,154**	**175,229,463**	**232,817,327**	**271,163,750**	**185,071,060**
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	**353,917,124**	**320,388,213**	**445,152,368**	**469,070,221**	**353,476,019**
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	**41,257**	**31,014**	**34,010**	**53,205**	**35,030**
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	**3,187,359,624**	**3,339,196,379**	**3,390,122,335**	**3,891,495,531**	**3,734,921,019**
مؤشر القدس العام	**511.8**	**532.7**	**530.2**	**574.6**	**529.4**

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية، (www.p-s-e.com).

جدول (4 - 21): بعض البيانات التشغيلية والمالية الخاصة بشركات التأمين، 2014-2018

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الشركات	10	9	9	9	10
عدد الفروع	111	116	128	141	151
عدد الموظفين	1,175	1,156	1,192	1245	1401
عدد الوكلاء	215	206	224	262	271
إجمالي أقساط التأمين (مليون دولار)	171.0	164.8	195.6	255.4	279.4
التعويضات المدفوعة (مليون دولار)	108.1	97.9	113.8	144.3	166.3
إجمالي الموجودات/المطلوبات (مليون دولار)	383.0	352.4	387.1	528.4	541.4
رأس المال المدفوع (مليون دولار)	69.7	58.7	59.5	71.2	90.0
حقوق الملكية (مليون دولار)	136.7	124.6	137.7	188.6	186.3

المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (www.pcma.ps).